

مراسلات أممية

مراسلات أممية

المسألة القومية 1/2

• الطريق إلى النصر

ومهام اليسار الأوكراني

• جمهورية الكونغو الديمقراطية: حرب الثلاثين عاماً

نوفمبر 2024

الافتتاحية

الراهنية الملتزمة للمسألة القومية

3 تاسوس أناستاسياديس

Ukraine

5 الطريق إلى النصر ومهام اليسار الأوكراني الحركة الاجتماعية

سويسرا

7 آنوك سيد تعبئة طلابية كبيرة تهز سويسرا دعماً لفلسطين

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

9 بول مارسيل جمهورية الكونغو الديمقراطية: حرب الثلاثين عاماً

البرازيل

13 خوسيه كوريا لايتي إنقاذ المناخ لبناء برازيل مغاير

المسألة القومية

16 مايكل لوي الماركسية والمسألة القومية، من ماركس إلى إريك هوبزباوم

23 مقابلة مع ميشيل كاهين «دمج الانتماء الإثني في إطار الديمقراطية السياسية»

28 بول مورفي توحيد طبقة عاملة مجزأة

قراءات

36 مع إدوي بلنيل في كتاب Se tenir droit. Douze portraits pour une politique sensible مايكل لوي

حتى يتسنى للمراسلات الأممية الاستمرار،
عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!

صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشيونال فيوبونت الانجليزية و انبركور الفرنسية. يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال] . لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدث بنا إلى الاهداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعة بالهجمات على لبنان وقريبا على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاون الأنظمة العربية بالمنطقة البغيض مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفا هائلا من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الامبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للامبريالية - الأمريكية والأوربية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لساثر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمته جلية عبر العواقب المدمرة للآزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، ومن أجل مجتمع اشتراكي إيكولوجي. وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري. لكننا نأمل أن يتيح نشر في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسردا للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من أجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدّ العضد ومنح تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انترناشيونال فيوبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي، اشتراكي إيكولوجي وثوري للقرن ٢١

مراسلات أممية

مجلة إعلامية وتحليلية تصدر
تحت مسؤولية المكتب
التنفيذي للأممية الرابعة.
ملحق شهري؛ جريدة المناضل-ة

الترجمة، والإخراج: فريق عمل
مراسلات أممية
العدد صفر، أكتوبر ٢٠٢٤.

المقالات لا تمثل بالضرورة
وجهة نظر هيئة التحرير.

يُسمح بإعادة النشر شريطة ذكر
المصدر.

الراهنية الملتهبة للمسألة القومية

الفلسطينيون والأوكرانيون والأكراد والأويغور والكاناك والمارتينيكيون - شعوب كثيرة متضررة بشكل مباشر من الاضطهاد الاستعماري المباشر، ناهيك عن الشعوب الكثيرة، خاصة في أفريقيا، التي تعتبر أراضيها موضع أطماع الإمبريالية التي لا تتردد في استخدام السلاح للاستيلاء على ثروات الشعوب.

لقد رأينا من الضروري أن نتناول المسألة الوطنية في عدد من مجلة "إنبريكور"، هذا العدد والعدد الذي يليه، من أجل معالجة أبعاد مختلفة مفيدة لنضالاتنا الحالية.

بقلم: تاسوس أناستاسياديس

السبب الذي يجعل المسألة "الوطنية" تبرز باستمرار في الساحة السياسية هو أنها تطرح مشكلة أعم للتححر، وهي الاغتراب الذي هو سياسي بشكل صحيح. الاغتراب، بمعنى الاستبعاد من كل عملية صنع القرار الأساسي في المجتمع، لا يتعلق فقط بالبروليتاريين في مواجهة البرجوازية، بل يتعلق بأي شكل من أشكال الهوية أو المجتمع في مواجهة منطق تراكم رأس المال على نطاق عالمي.

فهم الديناميات

في النقاش "الكلاسيكي" حول هذه المسألة، والذي تم التقاطه بشكل جيد في مقالات مايكل لوي وخايمي باستور (التي ستنشر في عددنا القادم)، فإن نقطة قوة لينين هي أنه رفض إضفاء الطابع الجوهري على "الأمة" من خلال التركيز على تعميم المبدأ الماركسي القائل بأن التحرر "سيكون من عمل العمال أنفسهم" - وليس مشروعًا تكنوقراطيًا لـ "العلماء"، وحتى الثوريين. كانت نقطة ضعف منتقديه، بما في ذلك روزا لوكسمبورغ، هي التقليل من شأن هذا الجانب الضروري من الإدماج الذاتي في كل عملية صنع القرار السياسي لصالح الكفاءة الاقتصادية المفترضة والتقدم وما إلى ذلك. وعلى العكس من ذلك، وللمفارقة، رصدت روزا الميل المتأصل والضروري للتراكب الممتد لرأس المال لاختراق كل مجال غير رأسمالي، ما أسمته "الأشخاص الثالث"، لتمكين الربحية وفي

الوقت نفسه إعادة إنتاج شروطها لإعادة الإنتاج الاجتماعي. وتشمل هذه الشروط المنافسة المعقدة أو "حرب الجميع ضد الجميع"، وبالتالي الاستغلال والاضطهاد على حد سواء. وهذا لا ينطبق فقط على الاستعمار في شكله الكلاسيكي، بل ينطبق أيضًا على العولمة الليبرالية الحالية.

عمليات الإقصاء

علاوة على ذلك، كان دخول النيوليبرالية الجديدة هو الذي كذّب تكهنات هوبسباوم المتفائلة في الثمانينيات، مع انفجار النزعة القومية، بما في ذلك الحرب، في البلقان، وهي منطقة كانت "المسألة القومية" فيها بالفعل في قلب انهيار الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر. نقول "مسألة" لأنه منذ ذلك الحين لم يعد بناء الأمة ودولتها يتمحور حول إدماج جميع السكان في مجتمع سياسي (حتى مع وجود استثناءات)، على عكس المجتمعات الإقطاعية والحكم المطلق والملكيات وما إلى ذلك، بل على الإقصاء - سواء خارجيًا (الأمم الأخرى) أو داخليًا (العبيد والبروليتاريا والنساء و"الأقليات" والمهاجرين، إلخ).

لم يكن من المفترض أن توحد الأمة ودولتها جميع "الشعوب" ضد "الطغيان" إلا في بداية الثورات البرجوازية (لا سيما الثورة الفرنسية)، ولفترة قصيرة جدًا ورمزية للغاية. وفي البلقان أيضًا، اصطدم الحلم الثوري بإنشاء أمة ضد السلطان في مواجهة القوى البرجوازية المتنافسة

التي كانت "وطنية" بمعنى من المعاني. وفي كل حالة نحتاج إلى دراسة الظروف والتطورات الملموسة، كما يفعل بول مورفي بالنسبة لأيرلندا. الأمم والجماعات العرقية يمكن أن يقدم لنا السكان الأصليون في أوقيانوسيا أو "الشعوب الأولى" في المناطق المستعمرة في أمريكا وأفريقيا (وحتى في أماكن أخرى مثل آسيا الوسطى) أمثلة عن مجتمعات بأكملها لا تزال مستبعدة بشكل أو بآخر من "الأمة" أو تشعر بأنها مستبعدة على هذا النحو.

يتناول مقال ميشيل كاهين عن أفريقيا بالتحديد هذه الثروة المعقدة من الهويات، التي تسمى أحيانًا "إثنية"، والتي تطرح أيضًا وبشكل



تاسوس أناستاسياديس

تاسوس أناستاسياديس عضو في الفرع اليوناني للأمية الرابعة، عالم اجتماع وصحفي. © Photothèque Rouge / JMB

أساسي - وتعيد إنتاج وتجديد - مشكلة الاغتراب السياسي الجماعي، والشعور (وواقع) الإقصاء السياسي. وفي حين أنه يفضل الحديث عن "درجات من الإثنية"، إلا أنه يبين أن هذه "مسائل قومية" بالفعل، مائعة ومتغيرة، ولكنها معاد صياغتها وتعديلها كدالة للتاريخ والاستعمار والتحرر والظروف، ولكنها تستند دائماً إلى واقع الإقصاء السياسي، الداخلي أحياناً، بما في ذلك في حركات التحرر!

قد يختلف واقع الهويات والمشاعر المجتمعية في ما يشكلها (الأمة، الجماعة الإثنية، النسب، العشيرة، العشيرة، القبيلة، الطائفة، العرق، المشيخة... بل على محاور مثل التخصص في العمل أو حتى الدين)،

لكن الجانب المهم هو الإقصاء السياسي (وأحياناً احتكار الثروة). من الواضح أن العلاقة مع الدولة، التي لم تعد، أو لم تعد، "دولة اجتماعية"، بل "عرقية-زبونية" أو "عرقية-زبونية" أو "كوميترادورية"، لا تساعد في ذلك. ولكن ألا ينطبق الأمر نفسه، بدرجات متفاوتة، على الدول الليبرالية الجديدة اليوم؟

الدعم غير المشروط

لفعل ذلك، نحتاج فقط إلى النظر على مستوى الاقتصاد الكلي، على مستوى مشاكل الديون، وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، على مستوى تحول البروليتاري، بائع قوة عمله، إلى مستثمر خاص به، متشظٍ وضعيف.

في مواجهة هويات اللاجئين، الحقيقيين أو المتخيلين، يبدو أن السؤال السياسي المناسب هو مقارنة لبنين للمسألة الوطنية: ليس البحث عن جوهر الأمة أو تتبع معنى التقدم أو الاقتصاد، بل التمييز بين المظلوم والظالم وتقديم دعمنا غير المشروط للذاتية السياسية للأول. وهذا لا ينطبق فقط على ضحايا ومقاومي الاضطهاد القومي في حد ذاته، مثل سكان غزة أو الأوكرانيين في الوقت الحاضر، بل على جميع أشكال الاضطهاد - القومي والثقافي واللغوي والديني والديني والجندري واللوني وما إلى ذلك - التي تنتشر نتيجة العولمة الليبرالية الجديدة.

22 تشرين الأول/أكتوبر 2024



Image de couverture : Vassily Kandinsky, 1923 - Circles in a Circle

الطريق إلى النصر ومهام اليسار الأوكراني

كان أحد القرارات الأساسية لمؤتمر منظمة «الحركة الاجتماعية»، المنعقد في كييف يومي 5 و6 أكتوبر/تشرين الأول 2024، اعتماد مقرر «الطريق إلى النصر ومهام اليسار الأوكراني». فيما يلي نص المقرر:

بقلم: الحركة الاجتماعية

جواب صادق على تحديات الحرب، لا سياسة نفاق

التضامن الأممي وسيلة للتغلب على أزمة النظام العالمي

تنبع احتمالات نصر أوكرانيا غير المؤكدة من واقع أن الاستراتيجية الوحيدة الموثوقة للتصدي للمعتدي - تعبئة جميع الموارد الاقتصادية المتاحة لدعم خط الجبهة والبنيات التحتية الأساسية - تتعارض مع مصالح الأويغارشية. وبسبب السوق الحرة، أصبح لدى أوكرانيا صورة كاربكاتورية لاقتصاد حرب، وأصبح تركيز الترف وسط الفقر متفجرًا بشكل خطير. إن التردد في تأمين المقدرات الإنتاجية، وفي فرض الضرائب على الشركات الكبرى، وفي توجيه الميزانية نحو إعادة التسلح، يتيح إطالة أمد الحرب بكلفة خسائر فادحة في الأرواح وتعبئة مستمرة.

نحن نعتقد أنه يجب على الحكومة أن تبدأ حواراً مع السكان حول الأهداف التي يمكن تحقيقها من الحرب، وقبل كل شيء، إدخال اقتصاد دفاعي أو الاعتراف بعدم الاستعداد للقتال من أجل

النصر. ندعو إلى وضع حد لحالة عدم اليقين التي تشوب مدة الخدمة العسكرية، لأنها مسألة عدالة أساسية. إن اكتساب التفوق التكنولوجي مقترناً بالتعامل الحذر مع الناس هو طريق النصر.

إن منظمة الحركة الاجتماعية تناضل من أجل تطوير قطاع الدولة في الاقتصاد، مع إخضاعه لأولويات الدفاع والتوظيف الكامل، وتدافع عن حقوق المجندين والعسكريين في المعاملة الكريمة، وفي التسريح بعد فترة محددة من الخدمة، وفي إعادة التأهيل.

«إن منظمة الحركة الاجتماعية تناضل من أجل تطوير قطاع الدولة في الاقتصاد، مع إخضاعه لأولويات الدفاع والتوظيف الكامل، وتدافع عن حقوق المجندين والعسكريين في المعاملة الكريمة، وفي التسريح بعد فترة محددة من الخدمة، وفي إعادة التأهيل».

الحرب في أوكرانيا هي إحدى علامات أزمة النظام العالمي القائم على النموذج النيوليبرالي. فهو يتسم باستغلال البلدان الفقيرة من قبل البلدان الغنية، والتفاوت في الحصول على السلع الأساسية، وازدهار النخب المالية على حساب استبعاد أمم بأكملها بواسطة الديون. وقد قوضت كل سمات النظام النيوليبرالي هذه الثقة في القانون الدولي وجعلت التقاتب العالمي حتمياً.

نحن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي بالمساعدات الإنسانية والعسكرية كي يتيسر لنا النضال ضد العدوان الروسي، وبتحسين رفاهية الشعب الأوكراني وتعزيز الديمقراطية. نحن مقتنعون بأن روابطنا مع الحركات اليسارية في جميع أنحاء أوروبا ستساعد أوكرانيا على الدفاع عن نفسها بنحو أفضل. وفي الآن ذاته، نتضامن مع الحركات التقدمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في نضالها ضد الإمبريالية. نحن ندين سياسات العدوان والاحتلال لدول أخرى - سواء قمع إسرائيل للفلسطينيين، أو قمع تركيا للأكراد أو قمع السعودية لليمنيين. ثمة حاجة إلى بنية جديدة للعلاقات الدولية، حيث تنعدم امتيازات ال

بتحسين رفاهية الشعب الأوكراني وتعزيز الديمقراطية. نحن مقتنعون بأن روابطنا مع الحركات اليسارية في جميع أنحاء أوروبا ستساعد أوكرانيا على الدفاع عن نفسها بنحو أفضل. وفي الآن ذاته، نتضامن مع الحركات التقدمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في نضالها ضد الإمبريالية. نحن ندين سياسات العدوان والاحتلال لدول أخرى - سواء قمع إسرائيل للفلسطينيين، أو قمع تركيا للأكراد أو قمع السعودية لليمنيين. ثمة حاجة إلى بنية جديدة للعلاقات الدولية، حيث تنعدم امتيازات ال

سوتسيالني روخ

سوتسيالني روخ، الحركة الاجتماعية، منظمة متعاطفة مع الأممية الرابعة في أوكرانيا. ترجمة كاثرين ساماري

«القوى العظمى» أو مجموعة السبع أو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وحيث تُسمع أصوات شعوب الأطراف.

وتدعو الحركة الاجتماعية إلى نزع السلاح النووي، والتفاعل مع قوى اليسار التي تعترف بحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس وتدعم نضال الشعوب الأخرى من أجل التحرر.

بناء «أوكرانيا للجميع» كفضاء للتضامن والأمن

ورغم أن الحرب ضد عدو خارجي يُفترض أن توحد الشعب الأوكراني، فإنه في الواقع تجري محاولات مخزية لتقسيم الأوكرانيين إلى «جيدين» و «سيئين». فعوض توحيد أكبر عدد ممكن من الناس حول أفكار العدالة والحرية والتضامن، يتم إثارة صراعات داخل المجتمع. تلاحظ مظاهر شوفينية لغوية، وتبرير العداء تجاه الأقليات القومية ومجتمع المثليين جنسياً والترويج للتوحيد

﴿ستعمل الحركة﴾

سواء في الجبهة أو في الصفوف الخلفية - هو الطبقة العاملة. ولسوء الحظ، في الظروف التي جرى فيها نقل عبء الحرب الرئيسي إلى الطبقة العاملة، لا توجد قوة سياسية يسارية في أوكرانيا قادرة على إسماع مطالب الشغيلة والعمال

وفقاً لمبادئ الديمقراطية الدامجة، ففي واقع رأسمالية الأوليغارشية غالباً ما تخدم القيود المفروضة على الحريات مصالح النخب.

يتطلب بناء أوكرانيا اجتماعية إيكولوجية ومستقلة، حيث تسود المساواة في الحقوق والفرص، برنامجاً سياسياً ديمقراطياً يوحد الشغيلة وسائر الفئات المضطهدة ويمثل مصالحهم السياسية، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات. نحن منفتحون على التفاعل مع الأحزاب السياسية التي تتقاسم رؤيتنا. وكلما أسرعنا في استعادة العملية السياسية التنافسية، كلما استعادت الثقة في الدولة بشكل أسرع. إن الفساد والرقابة وغيرها من الانتهاكات التي يرتكبها المسؤولون الحكوميون تقوض جهود الدفاع. وأفضل علاج لذلك هو التجديد الديمقراطي للسلطة. فالحرية هي أساس الأمن لجميع المواطنين.

تناضل الحركة الاجتماعية من أجل استعادة الحقوق الانتخابية وحق الشغيلة في التجمع السلمي والإضراب وإلغاء جميع القيود المفروضة على الحقوق العمالية والاجتماعية.

الاجتماعية مع النقابات العمالية وغيرها من المنظمات العامة التقدمية لتطوير برنامج للتحويلات التي تلبى المصالح طويلة الأمد للعمال والمزارعين والشرائح الهشة الأخرى من السكان الأوكرانيين في سياق الإنتاج والبيئة والطاقة.

نشدد على ضرورة إضفاء تناغم بين الإنتاج الاجتماعي وإعادة الإنتاج البيئي على أساس مبادئ الاشتراكية الإيكولوجية. يجب أن يكون التحول الأخضر منصفاً قبل كل شيء، مع مراعاة مصالح الشغيلة عبر خلق وظائف

جديدة وإعادة تدريب الشغيلة وكفالة الضمانات الاجتماعية والتعويضات لأولئك الذين يواجهون خطر فقدان وظائفهم نتيجة إغلاق الشركات. ويتطلب الاستخدام الفعال لموارد الطاقة خفض ساعات العمل، وسيسمح تأميم شركات الطاقة بالإدارة الرشيدة للقدرات دون تأثير المصالح التجارية.

نحن نساند صغار المزارعين الأسريين من أجل الأمن الغذائي وإضفاء طابع إيكولوجي على الزراعة، وفكرة إلغاء خصخصة الموارد المشتركة، ونعارض بشدة المزارع الاحتكارية التي تدمر النظام البيئي.

ستعمل الحركة الاجتماعية مع النقابات العمالية وغيرها من المنظمات العامة التقدمية لتطوير برنامج للتحويلات التي تلبى المصالح طويلة الأمد للعمال والمزارعين والشرائح الهشة الأخرى من السكان الأوكرانيين في سياق الإنتاج والبيئة والطاقة.

لقد تحمل الشغيلة عبء الحرب، لذا فهم يستحقون أن يكون لهم رأي

منذ بداية الغزو الشامل، كان جوهر مقاومة العدوان -

الأيديولوجي. وهذا لن يتيح للنضال العالمي ضد الإمبريالية الروسية اكتساب الزخم وسيؤدي إلى تعقيد عملية إعادة دمج الأراضي المحتلة.

لا يمكن تحقيق المساواة دون التغلب على الهشاشة الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، باتت تخفيضات الإنفاق الاجتماعي وتفكيك تشريعات الدولة تنال من مقاومة المجتمع. لقد حان الوقت لوقف تعزيز السياسات المفارقة لعدم المساواة. إن المطالبة بتحرير المرأة، وإنشاء مساحات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم ضحايا عنف اليمين المتطرف، يمكن أن تعزز قدرة أوكرانيا على مقاومة الاستبداد خارجياً وداخلياً. إثبات إنسانيتنا = التفوق على المعتدي.

ستعارض الحركة الاجتماعية السياسات التي تقسم المجتمع وتدافع عن الحقوق الاجتماعية كشرط مسبق لتأكيد الكرامة الإنسانية. وسوف نطالب برقابة الدولة الكاملة على حماية حياة العمال ورفاهيتهم التي أصبحت في خطر أكثر من أي وقت مضى.

التحول الاشتراكي الإيكولوجي - مفتاح النجاة

يمثل الإرهاب الإيكولوجي الروسي، إلى جانب سنوات من الاستغلال المفترس على نطاق واسع للموارد الطبيعية من قبل الأوليغارشية المحلية وإهمال السلطات لحماية البيئة، تهديداً للنظم الإيكولوجية في أوكرانيا، بما في ذلك التنوع البيولوجي وموارد مياه الشرب وخصوبة التربة وصحة الناس وحياتهم. وتؤثر الحرب وسياسة رأس المال المعادية للبيئة تأثيراً سلبياً على الفئات الفقيرة والمعرضة للتمييز، مما يزيد من هشاشتها.



تعبئة طلابية كبيرة تهز سويسرا دعماً لفلسطين

على غرار الاعتصامات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، اهتزت الجامعات والمدارس العليا السويسرية بتعبئة طلابية كبيرة لدعم المقاطعة الأكاديمية، وتضامناً مع الشعب الفلسطيني. تضامناً يقطع مع الغياب المعتاد للصراع داخل المؤسسات السويسرية.

بقلم: أنوك سيد



أنوك سيد

أنوك سيد، طالبة دكتوراه في جامعة فريبورغ وناشطة في منظمة Solidarités، منظمة متعاطفة مع الأممية الرابعة في سويسرا، وفي متحد التضامن مع فلسطين في الجامعة.

نتائج حركة غير مسبقة

أي حصيلة مستخلصة بعد مضي خمسة أشهر على اعتصامات الجامعات؟ فيما يخص المطلب الرئيسي للحركة-المقاطعة الأكاديمية-لم يتطور الوضع كثيراً للأسف. فجامعة لوزان وحدها تطرقت للموضوع. فقد رفضت تجميداً فورياً للعلاقات مع دولة الإبادة الجماعية، لكنها أنشأت لجنة أخلاقيات للبت في حالات التعاون حالاً ومستقبلاً. كما وافقت على تمويل صندوق لإعادة بناء المقدرات الأكاديمية الفلسطينية. و ردت إدارات الجامعات الأخرى بالقمع والازدراء: حتى أن مدرسة البوليتكنيك الاتحادية في لوزان دافعت عن علاقاتها

والأكاديميات الإسرائيلية والطريقة التي تساهم بها الأخيرة في الاستيطان والفصل العنصري وحرب الإبادة الجماعية الجارية. ويندرج هذا في انبعاث أوسع نطاقاً للتعنت المناهضة للصهيونية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، مع تعزيز المنظمات القائمة سابقاً وإنشاء مبادرات جديدة (غالباً ما تكون مبادرة الى تنظيم المظاهرات).

بهذا النحو، انخرطنا، منذ تشرين الثاني/نوفمبر، في إنشاء اتحاد وطني لجمع وتنسيق كل مكونات حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني. هذا الذي يواجه موقف كل مكونات الطبقات السائدة السويسرية المؤيد للصهيونية. يشهد على ذلك قرار أحد المجلسين التشريعيين الفدراليين بتعليق دفع الأموال لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وكذا رغبة السلطات في تجريم كل ما قد يكون على صلة بحركة حماس. هذا مع أن هاتين المبادرتين تتعارضان مع تقاليد سويسرا الإنسانية والدبلوماسية المعلنة، وهي تقاليد مزعومة تتجلى حقيقتها التاريخية واقعياً في تموضع جيوسياسي في خدمة البرجوازية السويسرية بشكل منهجي ومشاركة في بناء امبريالية ذات فعالية رهيبية.

هذا مع

أن هاتين المبادرتين

تتعارضان مع تقاليد سويسرا

الإنسانية والدبلوماسية المعلنة، وهي

تقاليد مزعومة تتجلى حقيقتها التاريخية

واقعياً في تموضع جيوسياسي في خدمة

البرجوازية السويسرية بشكل منهجي

ومشاركة في بناء امبريالية ذات

فعالية رهيبية.

كانت جامعة لوزان (UNIL) أول جامعة في سويسرا انتشرت فيها، يوم 2 أيار/مايو، حركة التضامن العالمية مع فلسطين. وسرعان ما انضم مئات الطلاب والطالبات والباحثين والمتضامنين إلى المخيم وشكلوا مُمْتَحِداً جديداً. واقتدت بهذا مبادرات مماثلة في مدرسة البوليتكنيك الاتحادية في لوزان (EPFL)-المجاورة لجامعة لوزان- والتي تتواطأ إدارتها في الإبادة الجماعية الاستعمارية المستمرة على نطاق أعظم- وفي بعض الجامعات والمدارس العليا في جنيف وزوريخ وبرن وبازل وفريبورغ ونوشاتيل ولوسيرن وغيرها. لكنها تعرضت كلها لقمع بوليسي على الفور أو في الـ 24 ساعة الأولى، باستثناء جامعة لوزان وجامعة جنيف.

بناء حركة تضامن جماهيرية ووحدية

غير أن المبادرات تشترك جميعاً الهدف: الوقف الفوري لجميع أشكال التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لدولة الفصل العنصري في إسرائيل. أما موقف أعضاء المؤسسة نفسها فمتباين: ففي سويسرا الناطقة بالفرنسية، كان هناك دعم علني قوي من نسبة غير ضئيلة من أعضاء هيئة التدريس، بينما في سويسرا الناطقة بالألمانية، المتأثرة جداً بالسياق الأيديولوجي الألماني، قلة نادرة من الأشخاص فقط على استعداد لدعم مطلب المقاطعة الأكاديمية علناً.

منذ البداية، كانت حركة الاعتصام بالجامعات مصممة على بناء حركة جماهيرية ديمقراطية متعددة ومنفتحة، دون المساومة على الجوهر. يدل على ذلك، على سبيل المثال، عمل انفتاح وتفسير للجمهور و للإدارة في جامعة لوزان وجامعة جنيف، متجسداً في نشر تقرير يشرح بالتفصيل التعاون القائم بين المؤسسة



المتحدة التي ردت
بِحَثِّ المؤسسات
الأكاديمية على
احترام حقوق
الإنسان داخلها .
وينبغي التأكيد
على أنه يمكن
مع الشعب الفلسطيني، عند حفاري قبر الجامعة، إلا
خطوة أولى.

إذا اقتصرنا على هذه
الحصيلة، بينما دولة الفصل
العنصري الإسرائيلية تكثف حرب
الإبادة الجماعية، وباتت تضرب
مباشرة لبنان، سنميل إلى استنتاج
أن الحركة قد فشلت. لكن في ذلك
تجاهل لمجمل الدينامية الذي
بثتها الحركة في قطاع من الشباب.
فقد كانت هذه الاعتصامات
لحظة تعبئة أولى لدى كثيرين،
وتدريباً نضالياً غير مسبوق
وتسريعاً هائلاً في تسييسهم*.

الفرصة في التنسيق على المستوى الوطني وإعادة بشكل
خاص في السياق السويسري، حيث يعيق تنظيم البلد
فيداليا واعتماد ثلاث لغات أي بناء لحركات اجتماعية
جماهيرية.

والآن، وقد توقفت الدينامية المنطلقة في مايو/أيار
بسبب القمع وعطلة الصيف، يكمن التحدي في مواصلة
بناء حركة جماهيرية متمسكة بجوهرها. وهكذا كانت
بداية العام الدراسي متباينة، حيث شعر بعض نشطاء
(نشيطات) مايو بالتعب والإحباط، بينما تحمس أشخاص
جدد للانضمام إلى الحركة. ونظرًا لغياب الحركة من جانب
إدارات الجامعات، ظُرحت مسألة الشكل الذي يجب أن
تتخذه الحركة. وهكذا دعا البعض إلى أشكال عمل
«مباشرة»، متمفصلة مع بناء حركة واسعة وموحدة. ويأمل
آخرون إعطاء الأولوية لترسيخ المُنَحَّدات الفلسطينية في
الجامعات على المدى الطويل. ودعا آخرون إلى «الخروج
من الجامعة» وبناء مطالب جديدة وتحالفات جديدة ضد
مختلف أشكال التواطؤ السويسري مع الإبادة الجماعية.
ليس الطريق مرسومًا بعد، ولكن ثمة أمر واحد أكيد:
طبعت التعبئة الطلابية في مايو الماضي مرحلة جديدة
في بناء حركة التضامن مع فلسطين، ستستمر في البناء
والتعزيز خلال الأشهر القادمة.

13 أكتوبر 2024

تفسير شدة القمع
- ليس البوليسي وحسب، بل حتى الإعلامي والسياسي -
بطبيعة الحركة ومطالبها (التضامن الأممي مع المقاومة
الفلسطينية) وكذا بتكوينها (وجود بارز للطلاب
والطالبات من شمال أفريقيا والشرق الأوسط). وكان نزاع
الشرعية عن الاعتصامات ينتشر، في كثير من الحالات،
بسهولة في وسائل الإعلام والمجال السياسي لاستناده
إلى سجل عنصري وكره للإسلام. كما ينبغي النظر إلى
الغياب النسبي لأي رد فعل دفاعي من جانب أعضاء هيئة
التدريس على التشكيك في المبادئ المؤسسة للجامعة
من هذه الزاوية.

نشهد، في كثير من النواحي، حملة نيوليبرالية
لتفكيك الجامعة ومكوناتها التحررية والنقدية. وما نقص
تمويل الدولة لهذه المؤسسات إلا دليل على ذلك، على
غرار التشكيك في الصلاحية العلمية للبحث النقدي
ومهنة الأستاذ (ة) الباحث (ة) ذاتها. ولذلك يجب على
منظمتنا المهنية والنقابية أن تحارب وتندد بقمع حركة
مايو الذي استند إلى حد كبير على مبادئ عنصرية
وكره للإسلام، بنفس الطريقة والقوة التي يُحارب بها
نقص التمويل وهشاشة وظائف غالبية أجراء الجامعات.
إن الرد النقابي المقتصر على الجانب الثاني -دافع رغبة
في الظهور بمظهر محاور مسؤول، أو بدافع هوس النأي
عن دعم المقاومة الفلسطينية، أو بدافع العنصرية- يؤدي
إلى نزعة حرفوية وإلى مأزق. وليس قمع حركة التضامن

الوثيقة مع الأكاديميات الإسرائيلية-ولا سيما Tech-
nion التي تتعاون بشكل مباشر مع جيش الاحتلال-
باستخدام ChatGPT وإعادة صياغة نصوص العرض
الرسمية والدعائية لهذه الأكاديميات.

شهدت الأشهر الخمسة الأخيرة أيضًا بعض
الهجمات المقلقة على الحريات الأكاديمية، والتي لم
تحرك أحدًا خارج دوائر سياسية قليلة محددة. فمنذ
فبراير/شباط الماضي، تم حل معهد دراسات الشرق
الأدنى في جامعة برن بقرار بسيط من الإدارة، بعد تغريدة
تويتر لأحد أعضائه. ولم تتردد العمدادات في الاستعانة
بالشرطة لإخراج المتظاهرين (أت). وفي زيورخ، يواجه
40 شخصًا اتهامات جنائية بسبب مشاركتهم في الحركة.
وكانت الشرطة، في بعض الأماكن، تنتقل وسط الجامعات
بشكل يومي، ووصل الأمر إلى حد فصل مجموعات
صغيرة من الطلاب والطالبات الذين يرتدون الكوفية.
وفي جنيف، تم وضع الطلاب والطالبات الخمسين الذين
كانوا متواجدين في الميدان وقت تدخل الشرطة تحت
الحراسة النظرية.

قمع عنصري كاره للإسلام

وضعت الحركة، في مواجهة كل هذه التعديلات
على حرية التنظيم والتعبير، شكاية لدى منظمة الأمم

جمهورية الكونغو الديمقراطية: حرب الثلاثين عاماً



بول مارسيل

بول مارسيل، أحد مناضلي الأمم المتحدة الرابعة في فرنسا، وهو عضو في فريق تحرير مجلة "أفريك أون لوت".

يُظهر أحدث تقرير صادر عن منظمة أطباء بلا حدود زيادة حادة في العنف الجنسي في كيفو Kivu، المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. جرى علاج أكثر من 25,000 امرأة، دون احتساب النساء اللواتي فضلن الصمت. إنه رقم يعكس حجم العذاب الذي يعانيه السكان. ترتكب الميليشيات المنتشرة أعمال عنف بأكثر مما يمكن من الجهات الفاعلة الحكومية في المنطقة. أما في ما يخص القوى الغربية، فبينما نجد أن فرنسا وراء هذه الحرب الدائرة، تبقى القوى الأخرى في موقف الانتظار والترقب الأقرب إلى التواطؤ، ما يضمن إمدادات المعادن الضرورية للصناعات التكنولوجية المتطورة.

بقلم: بول مارسيل

بالسلطة، ما أدى إلى انهيار النظام الرواندي. أدى هذا الأخير إلى فرار السكان، خاصة إلى زائير، تحت رعاية عملية «تركوا» الفرنسية.

أُتاحت هذه العملية العسكرية فرار القادة

في العام 1994، كان ديكتاتور في حالة انحدار هو من رضح لضغوطات الممثلين الفرنسيين لجعل منطقة كيفو Kivu القاعدة الخلفية للعملية العسكرية التركوازية في رواندا، التي جرى تقديمها على أنها عمل إنساني.

من الإبادة الجماعية في رواندا إلى حرب الكونغو

الأكيد أن موبوتو، الذي ظل في السلطة ما يقارب من ثلاثين عاماً في زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية في ما بعد)، لم يكن لديه أدنى فكرة أن اتفاقه لن يعلن نهاية حكمه فحسب، بل أيضاً بدء ثلاثة عقود من النزاعات. لسوء الحظ، لا تزال هذه الحرب مستمرة حتى الآن، لتصبح واحدة من أطول الحروب وأكثرها دموية في التاريخ الأفريقي الحديث.

رغم دعم فرنسا لها، لم تتمكن الحكومة الرواندية التي كانت تمارس الإبادة الجماعية من احتواء هجوم الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة بول كاغامبي Paul Kagame والمكونة في معظمها من المنفيين التوتسي tutsis، ولكن أيضاً من المعارضين الهوتو hutus. وضعت الجبهة الوطنية الرواندية حداً لإبادة التوتسي، على إثر فوزها

حين

دُمرت رواندا، اعتبرت

السلطات الجديدة مخيمات

اللاجئين تهديداً خطيراً لأمن البلاد. قام

مرتكبو الإبادة الجماعية من داخل هذه

المخيمات بتنفيذ المقاتلين لشن هجماتهم

على البلاد بهدف استعادة السلطة. حيث

استقروا بشكل دائم في شرق الكونغو

وأنشأوا ميليشيا هي الجبهة

الديمقراطية لتحرير رواندا

(FDLR).

الرئيسيين والعديد

من المتورطين في

الإبادة الجماعية.

بعد ذلك، حاولوا من

معسكرات اللاجئين

استعادة السلطة بالقوة،

باستخدام الأسلحة التي

احتفظوا بها خلال فترة

نفهم، لكن أيضاً من

خلال عمليات التسليم

التي جرت في جمهورية

الكونغو الديمقراطية

دون أي معارضة من

السلطات الفرنسية.

حين دُمرت رواندا، اعتبرت السلطات الجديدة

مخيمات اللاجئين تهديداً خطيراً لأمن البلاد. قام

مرتكبو الإبادة الجماعية من داخل هذه المخيمات

بتنفيذ المقاتلين لشن هجماتهم على البلاد بهدف

استعادة السلطة. حيث استقروا بشكل دائم في شرق

الكونغو وأنشأوا ميليشيا هي الجبهة الديمقراطية

لتحرير رواندا (FDLR).

نفذ بول كاغامبي عمليات

مسلحة ضد المعسكرات دون

التمييز بين المدنيين ومرتكبي

الإبادة الجماعية، وبمساعدة

أوغندا، تسبب في سقوط نظام

موبوتو الذي كان يعتبر مهادناً

جداً لأعضاء النظام الرواندي

السابق.

التدخل الرواندي والأوغندي

شاركت رواندا وأوغندا

في إنشاء جماعة حرب

العصابات «تحالف القوى الديمقراطية من أجل

تحرير الكونغو» (AFDL) بقيادة لوران ديزيريه كابيلا

Laurent Désiré Kabila الذي استولى على السلطة

بعد بضعة أشهر فقط. يعتبر هذا العمل العسكري

أول حرب في الكونغو.

أراد لوران ديزيريه كابيلا بمجرد تعيينه رئيساً،

أن يغادر حلفاؤه السابقون الروانديون والأوغنديون

الذين كانوا يأملون في التأثير على الحكومة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

لصالحهم. كان هدفهم تحويل الكونغو إلى نوع من السيطرة من أجل تأمين حدود كل منهما واستغلال ثروات البلاد. كانت هذه الرغبة في الهيمنة على جمهورية الكونغو الديمقراطية السبب الرئيس لحرب الكونغو الثانية التي انخرطت فيها دول أخرى وشهدت انتشار الميليشيات. جرى توقيع اتفاق سلام أدى إلى إجراء انتخابات فاز فيها جوزيف كابيلا Joseph Kabila، نجل لوران ديزيري. إلا أن المشاكل الأساسية لا تزال قائمة، ما أجج النزاعات المتتالية في البلاد.

السياسة الرواندية

شكل ظهور القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عاملاً آخر في الأزمة. هاجمت هذه الميليشيا السكان، لا سيما مجتمع التوتسي. تتكوّن هذه الجماعة من البانيامولينجي Banyamulenge، وهي جماعة سكانية كانت موجودة في الكونغو منذ القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى التوتسي القادمين من رواندا، نتيجة هجرة أحدث عهداً بدأها المستعمرون البلجيكيون. تتعرض هذه الجماعة بانتظام للتهاميش من قبل السياسيين الذين يتهمونهم بدعم رواندا ويشككون في «كونغولية» أفرادها. جرى في هذا السياق إنشاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (CNDP)، وهي ميليشيا تهدف إلى حماية التوتسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي ستدعمها رواندا.

بالتوازي مع هذه السياسة، ازدادت أهمية استغلال الثروات الكونغولية بالنسبة لرواندا مع مرور الوقت. منذ العام 1999، اشتبكت القوات الرواندية والأوغندية الحليفة الداعمة لتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو الديمقراطية من أجل السيطرة على مناجم الذهب في منطقة كيسانغاني Kisangani، ما أدى إلى اتفاق موييا Mweya. كان هذا التنافس بين أوغندا ورواندا على استغلال الثروات هو ما سيحدد تدريجياً السياسة الرواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

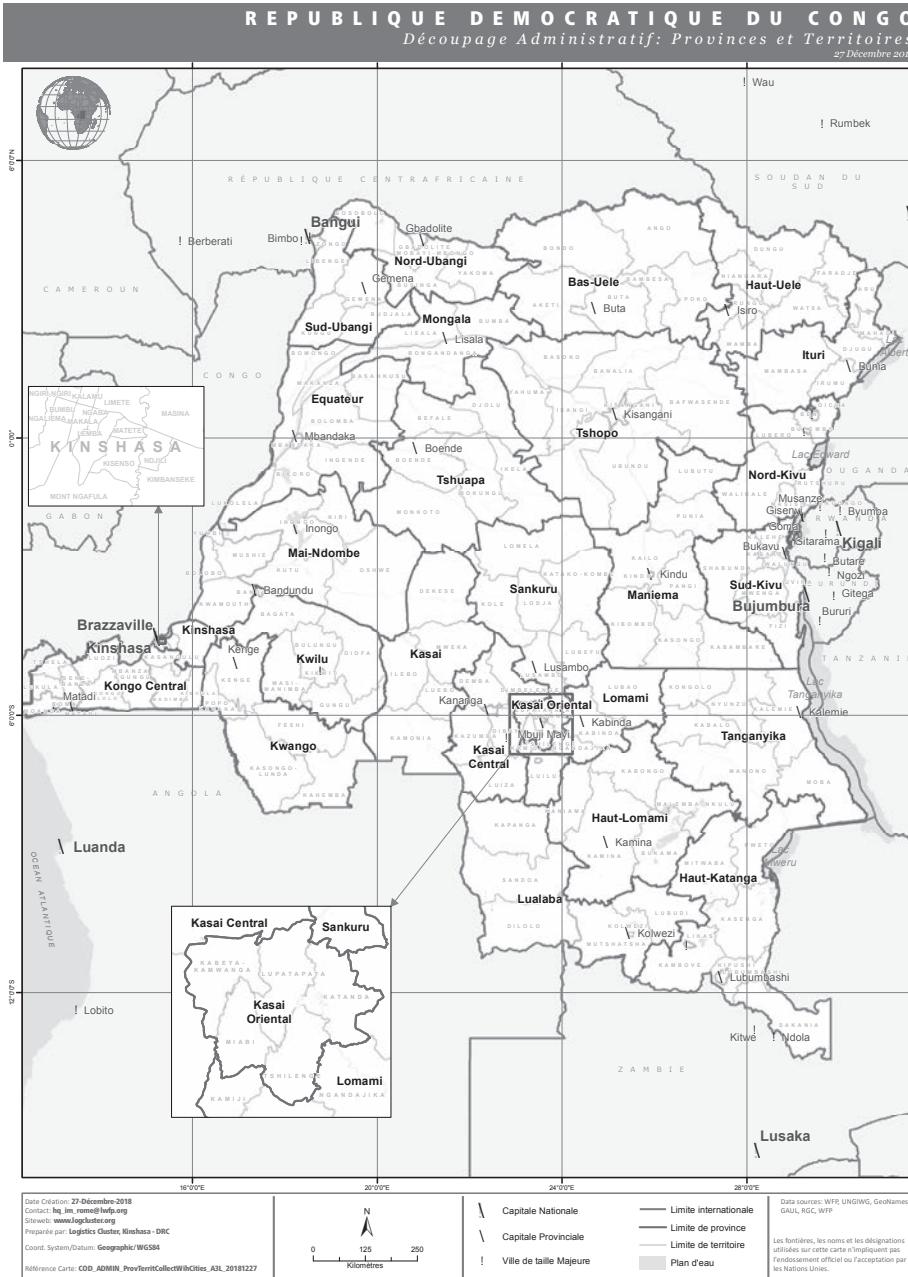
وقع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والحكومة الكونغولية اتفاق سلام في 23 مارس 2009. أطلق الاتفاق اسم «حركة 23 مارس» على الميليشيا التالية التي جرى تشكيلها بعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق من أجل الوقوف في وجه تطبيق الاتفاق. نما حجم حركة 23 مارس ونجحت في الاستيلاء على العاصمة الإقليمية الرئيسة، غوما

Goma. مارس الغرب، قلقاً من احتمال زعزعة استقرار البلاد، ضغطاً على السلطات الرواندية من خلال تعليق 200 مليون دولار من المساعدات لوقف دعم حركة 23 مارس. في الوقت نفسه، جرى إنشاء كتيبة هجومية تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)، تضم 3000 جندي من جنوب أفريقيا وملاوي وتنزانيا، والتي نجحت في هزم الميليشيا في العام 2013.

هجوم كاغامي Kagame المضاد

بعد هزيمتها، لم تعد حركة 23 مارس تصدر

الأخبار، لكنها عادت للظهور مرة أخرى في نوفمبر من العام 2021. في البداية، لم يكن هناك شيء جدير بالملاحظة بشكل خاص. كانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد توقفت منذ فترة طويلة عن تشكيل تهديد لرواندا، ولم تسجل أي هجمات على مجتمع بانيامولينجي Banyamulenge. كان الحدث الوحيد الأبرز هو التوقيع، قبل ستة أشهر، على اتفاق مع أوغندا لبناء بنية تحتية للطرق على طريقين هما كاسيندي-بيني-بوتيمبو Kasindi-Be-ni-Butembo وبوناغانا-غوما Bunagana-Goma، ويمر الأخير على بُعد بضعة كيلومترات فقط من الحدود الرواندية. ويدل هذا الاستثمار على رغبة السلطات الكونغولية في تطوير شراكة اقتصادية مع



جمهورية الكونغو الديمقراطية



الحكومة البريطانية الجديدة عن هذا المشروع. وقد اكتفى الغرب، مدعوماً بأدلة خبراء الأمم المتحدة، بإرفاق إدانته لرواندا ببعض العقوبات على الضباط الروانديين المتورطين مباشرة في التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورغم ذلك، تمتلك الدول الغربية الوسائل اللازمة لوضع حد لهذه السياسة العدوانية لرواندا. تلقت البلاد في العام 2021 مساعدات بقيمة 1.25 مليار دولار، أي ما يعادل ثلثي ميزانيتها.

يعتمد الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير على السياسات الخارجية للبلدان المجاورة. فالعلاقات المتضاربة بين رواندا وأوغندا

لجأت السلطات الكونغولية إلى مجموعة شرق أفريقيا (EAC) بالإنجليزية) طلباً للمساعدة. وصلت القوة الإقليمية لمجموعة شرق أفريقيا إلى البلاد في نوفمبر 2022. وهي مكونة بشكل أساسي من قوات من كينيا، التي تأمل في تحقيق عائد اقتصادي على استثمارها العسكري. ومع ذلك، لم تكن كينيا مستعدة لمواجهة عسكرية مع رواندا وحاولت بذل جهود دبلوماسية. لكن دون جدوى. فقد جرى صرفها بعد عام بسبب تفاعسها عن القيام بذلك، واتجهت

أوغندا، الأمر الذي من شأنه تهميش رواندا. هكذا أصبحت حركة 23 مارس عنصر ضغط على كينشاسا Kinshasa. فهي تنفذ عمليات عسكرية لاحتلال الأراضي، بدعم كبير من رواندا، التي تمدها بالرجال والأسلحة الثقيلة والمتطورة. وهي تحتل جزءاً كبيراً من أراضي روتشورو Rutshuru وماسيسي Masisi ونييراغونغو Nyiragongo.

كما تحاول حركة 23 مارس أيضاً لعب دور سياسي يتحدى سلطة تشيسيكيدى Tshisekedi، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ العام 2019، عبر الاندماج كجناح سياسي للتحالف الفلوفي الكونغولي (AFC) الذي يتزعمه كورنيلي نانجا Corneille Nangaa، الرئيس السابق للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومهندس الانتخابات المزورة التي جرت في العام 2019. يحاول (AFC) توحيد جميع المعارضين للحكومة وتقديم نفسه كبديل سياسي.

بطريقة ما، فإن كاغامي كان يبحث عن ضرب عصافيرين بحجرواحد: إذا كان عليه أن يقدم تنازلات على الجبهة العسكرية، فسيظل قادراً على الاحتفاظ بنفوذه على الحياة السياسية الداخلية للبلاد. حتى وإن كان يفعل ذلك بطريقة خافتة، يثير كاغامي أيضاً مسألة الحدود الاستعمارية، في إشارة إلى فتوحات الملك الرواندي روابوجيري Rwabugiri في القرن التاسع عشر، الذي يقال إنه احتل الأراضي الحالية في روتشورو Rutshuru وماسيسي Masisi وواليكالي Walikale. دحض معظم المؤرخين هذا التفسير، حيث لم يذكروا سوى عدد قليل من القبائل التي جرى غزوها في رواندا، مثل جومبا Gomba وبويشا Bwisha.

عجز الحكومة الكونغولية

كان يأمل فيليكس تشيسيكيدى في تكرار ما حدث مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، مع الضغط المالي الغربي على رواندا وهجوم عسكري واسع النطاق من قبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو. لم يعد هذا الخيار ممكناً. فقد أصبحت رواندا نقطة دعم للسياسات الأمريكية والأوروبية في أفريقيا، من خلال مشاركتها الفعالة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ودورها في تأمين تثبيت شركات النفط الكبرى مثل TotalEnergies في موزمبيق، وقبولها للمهاجرين الذين أعيدها من بريطانيا العظمى - حتى وإن تخلت

لها تأثير مباشر على الوضع الأمني في البلاد. وفي الوقت الذي يشير فيه خبراء الأمم المتحدة إلى دعم رواندا القوي والنشط لحركة 23 مارس، يسلطون الضوء أيضاً على مساعدة أوغندا لهذه الميليشيا، وهي نتيجة مباشرة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

قادراً على إدارة المناطق، خاصة أنه أدى إلى الإفلات التام من العقاب على سياساتهم التعسفية وحتى العنيفة ضد السكان. مكن هذا الإجراء أيضاً الضباط من إثراء أنفسهم من خلال وضع أيديهم على خدمات الجمارك والضرائب وشراء ذمم السلطات البلدية والإقليمية. يشير تقرير موجز

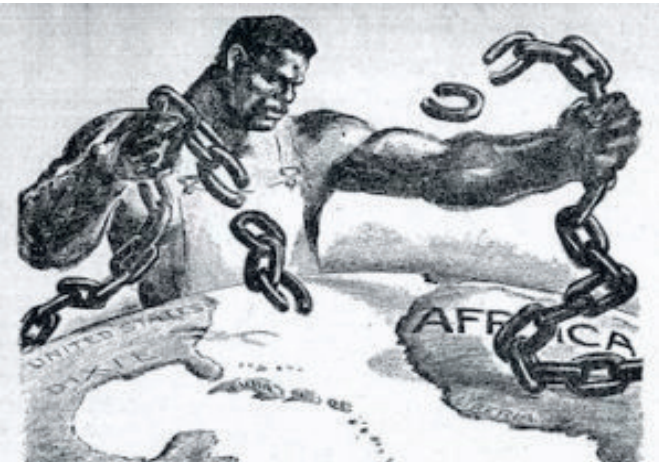
لجلسات الاستماع الخاصة بتقييم حالة الحصار التي أقيمت في عام 2021 إلى أنه من بين 37 مليون دولار تم الإفراج عنها لهذه المناطق، انتهى 53% منها إلى جيوب كبار الضباط في كينشاسا.

تدرك السلطات الكونغولية جيداً الحالة المزرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه القوات عبارة عن خليط من الميليشيات المسلحة التي جرى دمجها في المؤسسة بموجب اتفاقات السلام، ويحمل قادتها صفة الضباط. بحيث

السلطات إلى دول الجنوب الإفريقي. لذا، في منتصف ديسمبر 2023، شكّلت بعثة عسكرية تضم جنوداً من تنزانيا وملاوي وجنوب أفريقيا. وتمثل قوات الدفاع الوطني الجنوب أفريقية القوة الرئيسية، حيث نُشر 2.900 جندي، على الرغم من أن النتائج على الأرض لم تكن مقنعة للغاية.

وعلى المستوى الوطني، أعلن تشيسيكيدى حالة الطوارئ في مناطق كينغو. أعطى هذا الأمر السلطة الكاملة للجيش، الذي لم يكن بالضرورة

جمهورية الكونغو الديمقراطية



لم يتلق معظمهم أي تدريب عسكري على الإطلاق، ولا يزالون يعملون كميليشيات ذات خطوط قيادة متوازية. بالإضافة إلى ذلك، هناك الفساد. فالضباط يختلسون جزءاً من رواتب الجنود، وكذلك الأموال المخصصة للمعدات والطاقة. لا يتردد الجنود في بيع ذخيرتهم وأحياناً أسلحتهم للميليشيات المحلية. أما بقية الرواتب فهي زهيدة للغاية لدرجة أن القليل من الجنود لديهم الدافع للقتال. والأكثر من ذلك أن معظم مكافآت الضباط تأتي من مكافآت العمليات، والتي غالباً ما تُمنح على أساس تقدير. ويعزز هذا النظام علاقات الزبائنية بين المرؤوسين والرؤساء، ويؤدي إلى إدامة النزاعات. بدلاً من محاولة حل هذه المشاكل الكامنة، تفضل حكومة تشيسيكودي تنظيم محاكمات للجنود الفارين من القتال، ما يؤدي إلى صدور أحكام بالإعدام، دون تحقيق أي نتائج ملموسة على أرض الواقع.

تشمل التدابير الإشكالية الأخرى، مناشدة المدنيين في إطار برنامج «المتطوعين للدفاع عن الوطن» والتعاون مع مختلف الميليشيات التي تجوب المنطقة. وجدت هذه الجماعات عذرية سياسية جديدة-رغم جرائمها العديدة-من خلال تسمية نفسها «وازالندو» Wazalendo («الوطنيون» باللغة الكيسواحيلية kiswahili). تزودهم الحكومة بالسلاح وتغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان. على الرغم من تفاوت فعاليتهم من ميليشيا إلى أخرى، إلا أن فعاليتهم حقيقية بسبب معرفتهم بالتضاريس ودوافعهم للدفاع عن أرضهم، وتعزز هذه السياسة تفكيك المجتمعات المحلية في البلاد. إن العواقب وخيمة، إذ غالباً ما تتنافس المجتمعات المحلية مع بعضها البعض للوصول إلى الأراضي و/أو الموارد المعدنية.

بدأت، منذ بعض الوقت، شركات المرتزقة في إثبات وجودها، مثل شركة «Agemira» المسجلة في بلغاريا والتي يديرها دركي فرنسي سابق، أو شركة «Asociatia RALF» الرومانية.

اقتصاد الحرب

يعتمد الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير على السياسات الخارجية للبلدان المجاورة. فالعلاقات المتضاربة بين رواندا وأوغندا لها تأثير مباشر على الوضع الأمني في البلاد. وفي الوقت الذي يشير فيه خبراء الأمم المتحدة إلى دعم رواندا القوي والنشط لحركة 23 مارس، يسلطون

❖ يضيف

الاتحاد الأوروبي أن

هذا البروتوكول «سيساعد على

ضمان إمدادات مستدامة من المواد

الخام»، خاصة المواد الخام الحيوية،

«وهو شرط أساس لتحقيق أهداف

الطاقة الخضراء والنظيفة». إن المشكلة

الوحيدة هي أن رواندا لا تنتج أيًا من هذه

المعادن، والمعادن التي توفرها تأتي

من نهب جمهورية الكونغو

الديمقراطية».

والفساد الواسع النطاق الذي يمارسه كل من هم في مواقع السلطة مهما كان صغيراً. فالدولة غائبة في المناطق الريفية، ومنهارة ومفترة في المدن. يقوم السياسيون في معظمهم بتفعيل النبذ المجتمعي بهدف بناء شعبية من أجل تولي المسؤوليات السياسية التي تفتح الطريق أمام مصادر الإثراء. تُقدر تكلفة البرلمان الكونغولي بين عامي 2021 و2023 بـ 1.1 مليار دولار، ثلثها نفقات غير منتظمة.

أصبحت المناجم موضوع صراع لا نهاية له بين الميليشيات المختلفة. أحدث مثال على ذلك، هو اشتباك الجمعية التعاونية لتنمية الكونغو (CODECO) مع «Groupe Zaïre» للسيطرة على موقع تعدين بياندا Bianda في منطقة دجوغو Djugu، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص. ورداً على ذلك، هاجمت Groupe Zaïre قرية غباتا Gbata، ما أدى إلى مزيد من الهجمات من قبل شركة CODECO التي استولت على موقع التعدين في مامبيو Mambeu، نتج عنه مقتل 21 شخصاً. يحدث هذا النوع من المواجهات العنيفة في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ينتج عن ذلك تطور اقتصاد حرب حقيقي، يعتمد على عمليات التعدين المعروفة باسم «التاءات الثلاثة»: الكاسيتيريت لإنتاج القصدير،

والولفراميت لإنتاج التنغستن، والكولتان لإنتاج التنتالوم. يُستخرج الخام في ظروف مروعة، حيث يُجبر السكان المحليون، بمن فيهم الأطفال، على العمل تحت تهديد الميليشيات المسلحة وأحياناً القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن نظام التتبع الذي يشهد بأن هذه المعادن لا يجري إنتاجها عن طريق عمالة الأطفال ولا تمول الميليشيات، في رأي الجميع، قاصر تماماً وغالباً ما يعمل ضد مصالح الناس.

يساهم هذا الاستغلال في إثراء النخب الرواندية التي تقوم بتصديره إلى الصناعات التكنولوجية الرئيسة، بدعم من الاتحاد الأوروبي الذي يذكر أن «البلد فاعل عالمي رئيس في قطاع استخراج التنتالوم. كما أنه ينتج أيضاً القصدير والتنجستن والذهب والنيوبيوم، ويملك احتياطيات من الليثيوم والعناصر الأرضية النادرة». يضيف الاتحاد الأوروبي أن هذا البروتوكول «سيساعد على ضمان إمدادات مستدامة من المواد الخام»، خاصة المواد الخام الحيوية، «وهو شرط أساس لتحقيق أهداف الطاقة الخضراء والنظيفة». إن المشكلة الوحيدة هي أن رواندا لا تنتج أيًا من هذه المعادن، والمعادن التي توفرها تأتي من نهب جمهورية الكونغو الديمقراطية. حين لا تسيطر الميليشيات على المناجم، فإنها تكسب عيشها عبر ابتزاز السكان المحليين عن طريق إقامة نقاط تفتيش عند نقاط العبور المختلفة. هناك نشاط آخر مربح للغاية، لا سيما في متنزه فيرونغا Virunga الوطني، وهو تجارة الفحم التي يمكن أن تجلب ما يقرب من 60,000 دولار أمريكي في اليوم لمختلف الجماعات المسلحة، بينما تدمر موقعاً يتميز بتنوع بيولوجي استثنائي. كما يجري تعبئة مصادر التمويل الأخرى مثل الصيد المحظور لبيع العاج وبيع لحوم الطرائد (I) أو أنشطة الصيد غير المشروعة.

الدبلوماسية في طريق مسدود

في هذه الحرب التي تشارك فيها جهات فاعلة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

فهي تعرض مستقبل البلاد للخطر من خلال تشجيع هذه الميليشيات المسلحة التي تشكل رعباً حقيقياً للسكان.

لحوم الأذغال هو مصطلح يطلق على لحوم الثدييات البرية والزواحف والبرمائيات والطيور التي تعيش في الغابة أو السافانا أو الأراضي الرطبة.
التوتسي: مجموعة سكانية تعيش في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. كانوا ضحايا للإبادة الجماعية في رواندا عام 1941. يشكلون ما يقرب من 15% إلى 20% من السكان في رواندا وبوروندي، وهم، مثل الهوتو، جزء من سكان رواندا وبوروندي. (م من ويكيبيديا)
الهوتو: سكان البانتو في وسط أفريقيا. يشكلون في رواندا وبوروندي، يشكلون 85% من السكان. (م من ويكيبيديا)
LUCHA: La Lutte pour le changement الكفاح من أجل التغيير، اختصار لوتشا، هي حركة مواطنة (مقرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية) تناضل من أجل الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. تأسست هذه الحركة المدنية عام 2012، وتجمع عدة مئات من الشباب في جميع أنحاء البلاد. رغم اعتقالات الشرطة وجرائم القتل إلا أن مناضليها/تها اعتمدوا/ن الداعف كأساس لأعمالهم. (م من ويكيبيديا)
7 تشرين الأول/أكتوبر 2024

على شبكات التواصل الاجتماعي مع اعتماد القانون الرقمي الجديد وكذلك المضايقات والاختطافات التي يتعرض لها نشطاء منظمة «LUCHA» غير الحكومية، وحتى الاغتيالات التي طالت معارضين سياسيين مثل شيرويين أو كيندي Chérubin Okende، المتحدث باسم حزب «التجمع من أجل الجمهورية» الذي يتزعمه مويس كاتومبي Moïse Katumbi. في نهاية شهر أغسطس/آب 2023، أطلق الحرس الرئاسي النار من مسافة قريبة على أعضاء جماعة دينية صوفية «Foi naturelle judaïque et messianique vers les nations»، الذين كانوا يتظاهرون سلمياً ضد وجود بعثة الأمم المتحدة MONUSCO، ما أسفر عن مقتل 57 شخصاً على الأقل.

من أجل قمع المعارضة، تمتلك السلطات هياكل مثل الوكالة الوطنية للاستخبارات (ANR)، ووكالة الحماية العسكرية للأنشطة المناهضة للوطن (DEMIAP) والمجلس الوطني للأمن، ولكل منها سجون سرية ينتشر فيها التعذيب.

بعيداً عن هذه التصريحات، لم يقطع تشيسيكيدى بأي شكل من الأشكال مع حكم السلطات السابقة، سواء من حيث التزوير الانتخابي أو الفساد أو سياسات التقسيم العرقي. صحيح أن الرئيس الرواندي بول كاغامي يتحمل مسؤولية ثقيلة عن تدهور النسيج الاجتماعي. فأول الضحايا هم أفراد مجتمع التوتسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء كانوا من البانيامولينغي أو من أحفاد المهاجرين من الحقبة الاستعمارية. لكن، يتفاقم هذا التدهور في القدرة على العيش معاً بسبب سياسة السلطات الكونغولية التي تحايي الوزالندو Wazalendo وتوفر لهم الإفلات من العقاب على جرائمهم السابقة، وبالتالي

متعددة، يسود الإفلات من العقاب الذي يؤدي إلى تشجيع العنف ضد المدنيين. يصح هذا الأمر بشكل أكبر بالنظر إلى أن أسلحة الطرفين أصبحت أثقل، مع استخدام المدفعية وكذلك الطائرات والطائرات بدون طيار. لا تتردد حركة 23 في قصف مخيمات اللاجئين.

نزح أكثر من سبعة ملايين شخص بسبب العنف. لم يعد أمام الناس خيار سوى مغادرة قراهم والانتقال إلى مخيمات اللاجئين المكتظة حول المدن الكبرى التي تعتبر أكثر أماناً.

لمحاولة حل هذا الوضع، وُضعت سياسة دبلوماسية حول مبادرتين للسلام في نيروبي وأنغولا. الأولى مخصصة للاجتماعات بين الميليشيات المسلحة والحكومة الكونغولية، بينما تركز الثانية على الحلول الإقليمية. ترفض سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية السماح لحركة 23 مارس بالمشاركة في محادثات نيروبي، بحجة أنها ليست ميليشيا كونغولية بل هي فرع من فروع الجيش الرواندي. مع ذلك، فإن العلاقات بين البلدين ليست مقطوعة تماماً، وتستمر الاجتماعات بين كبار الشخصيات في النظامين تحت قيادة جواو لورينسو João Lourenço، الرئيس الأنجولي. وعلى هامش الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024، أعلن لورينسو عن مقترح لاتفاق سلام بين البلدين، يتمحور حول نقطتين رئيسيتين: انسحاب القوات الرواندية وتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. في حين تتمثل إحدى النقاط العالقة، في مطالبة تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو بإجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الكونغولية التي ترفض ذلك رفضاً قاطعاً.

مؤخراً، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مهاجمة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي طريقة تُظهر بها الحكومة الكونغولية استعدادها لإيجاد حل دبلوماسي للنزاع.

حكومة قمعية

تشكل إعادة العمل بعقوبة الإعدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تستخدم ضد الفارين من الخدمة العسكرية وكذلك ضد قادة تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو، جزءاً من سياسة متعمدة لتقييد الحياة العامة. يمكن رؤية الدليل على ذلك في زيادة الهجمات على الحق في التجمع والتظاهر والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة أو



إنقاذ المناخ

لبناء برازيل مغاير

في 22 سبتمبر/أيلول 2024، شهدت العديد من مدن البرازيل مظاهرات كبرى ضد الحرائق ومن أجل العدالة المناخية. لأن بناء حركة مناخية أمر حيوي لمستقبل البلاد والكوكب. كيف يمكن لهذا حركة أن تتصدى للزراعات-الصناعية وتحالفها مع الحكومة.

بقلم: خوسيه كوريا لايتي

وعناوين المستفيدين من الحرائق والمسؤولين عنها.

اسم وعنوان المسؤولين عن ذلك

هؤلاء هم "الريفيون"، وهم شريحة الطبقة الرأسمالية المرتبطة بالسيطرة على الأرض، وهي مجموعة لا تمثل عددًا كبيرًا من السكان، ولكنها تمسك بزمام السلطة في البلاد. إنهم يديرون الأراضي التي يحتلونها كأسرار الجراد التي تخوض حربًا مع الأرض، ويستغلونها حتى تستنفد قدرتها الإنتاجية ثم ينتقلون إلى مناطق أخرى حيث يعيدون إنتاج العملية نفسها. إنهم يشكلون الكتلة الاجتماعية ذات الجذور الزراعية التي هيمنت على البرازيل بقبضة من حديد حتى عام 1930، عندما تم إقصاؤهم جزئيًا من السلطة المركزية، لكنهم استعادوا السيطرة على السلطة بعد عام 1990، وأزالوا التصنيع من البلاد ووضعوها على الساحة العالمية، إلى حد كبير، كمزرعة كبيرة.

ويرتبط الريفيون "بالقطاع المالي ويدعمهم في افتراسهم للأرض والمناخ أولئك الذين يشاركون في إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري والاستغلال المنجمي وممثليهم السياسيين والوكلاء الأيديولوجيين ومديري الدولة. وباعتبارهم أصحاب منازل غير مأهولة في كثير من الأحيان، فإنهم يغذون طفرات المضاربة العقارية في المدن الكبرى، مما يشوه النسيج الحضري. وبتحالفهم مع القساوسة

تُظهر الحرائق، التي لم ينجُ من دخانها سوى عاصمة برازيلية واحدة هي تيريسينا (ولاية بياوي)، والفيضانات التي اجتاحت جزءًا كبيرًا من منطقة بورتو أليغري، أن تغير المناخ مشكلة كبيرة بالنسبة للشعب البرازيلي وأنه أصبح أكبر تحدٍ واجهته البرازيل على الإطلاق. فهي تقيم صلة مباشرة بين المدن الرئيسية في البلاد، حيث تعيش الغالبية العظمى من سكان البرازيل-85% منهم في المناطق الحضرية- والحاجة إلى الحفاظ على المناطق الأحيائية^[1] التي هي سيرادو وبانتانال والأمازون.

يدرك 97% من البرازيليين وجود تغير المناخ، ويعتقد 78% منهم أن له أسبابًا بشرية، وهي من أعلى المعدلات في العالم. ربما يكون هذا نتيجة بعض التعلم العملي: أعلنت 5233 بلدية برازيلية (94% من إجمالي 5565 بلدية) عن حالات طوارئ أو كوارث بين عامي 2013 و2023، ويرجع ذلك أساسًا إلى السيول والفيضانات والانهيئات الأرضية أو الجفاف الطويل. ولكن عند سؤالهم عن المسؤولين، يجيب معظم الناس بعبارات عامة مثل "الناس" أو "البشر". ومع ذلك، وعلى عكس العديد من البلدان الأخرى، حيث يبدو أن عواقب الاحتباس الحراري هي نتيجة لعمليات منهجية بعيدة (بسبب استخدام الوقود الأحفوري بشكل رئيسي)، لدينا في البرازيل تفاعل بين المناطق الأحيائية والمناخ، ووجود شبكة مراقبة الحرائق بالأقمار الصناعية يعطينا أسماء



خوسيه كوريا لايتي

خوسيه كوريا لايتي ناشط بيئي وعضو في جمعية الأمازون العالمية وكولتيفو Leonor Calasans/IEA-USP © 660 نشرت هذا المقال مجلة Movimento وترجمه لوك مينيتو

الخمسينيين الجدد (من تيارات المسيحية الانجيلية -م)، فإنهم يغذون الموجة الفاشية الجديدة التي تجتاح البلاد.

تأسست الطبقة الزراعية الحاكمة في البرازيل على أساس العبودية والسيطرة على الوصول إلى الأراضي (التي أضفى عليها قانون الأراضي لعام 1850 الطابع الرسمي)، ثم تلاها أشكال مختلفة من العمل الإجمالي، وأخيرًا العمل المأجور، باستخدام العنف دائمًا كوسيلة للسيطرة الاجتماعية. وحتى في يومنا هذا، أصبحت اتهامات العمل القسري في ظروف شبيهة بالعبودية أمرًا شائعًا. وكان أساسها الآخر ولا يزال هو الافتراض البيئي. ويظهر ذلك بوضوح في الغابات المطيرة الأطلسية التي كانت تغطي 1.3 مليون كيلومتر مربع (15% من الأراضي الوطنية) والتي دُمّرت إلى حد كبير خلال القرن العشرين، ولم يتبق منها اليوم

وبانتانال، مصدر التنوع البيولوجي الفريد)، فإن المقاييس متغيرة للغاية، اعتماداً على الظروف الإيكولوجية الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يجب أن يشمل البرنامج الاشتراكي- البيئي تعدد الفاعلين وحالات متعددة وتحالفات ومراحل انتقالية.

المشكلة ليست في الريف فقط، بل في المدن أيضاً التي تتحول إلى جزر حرارية جهنمية. فالتوسع في القطاع العقاري في المدن يزيد من حدة الحرارة، ويدمر المساحات الخضراء ويرفض أي فكرة عن "المدينة الإسفنجية" [6]. فمدينة مثل ساو باولو ترتفع فيها درجة الحرارة من 5 إلى 10 درجات مئوية عن بقية الغطاء النباتي في الغابات الأطلسية المحيطة بها. مشاريع البناء على نطاق واسع هي النظير الحضري لعدم مسؤولية الصناعة الزراعية في الريف.

وبالتالي فإن الالتزام السياسي والكفاح السياسي لهما أبعاد متعددة، بما في ذلك البعد العالمي. وتعتبر البنود البيئية في التجارة الدولية أداة أساسية لممارسة الضغط ضد السلوك الإجرامي لما لا يعد ولا يحصى من القطاعات الاقتصادية. وتعتبر تربية المواشي البرازيلية مثلاً على قطاع يحتاج إلى تنظيم من قبل هيكل سياسية أقوى بكثير من تلك التي تملكها الحكومة البرازيلية. يرفض المزارعون تتبع مصدر الماشية التي يتم تصدير لحومها، حيث يتم تربية معظمها بشكل غير قانوني في منطقة الأمازون التي أزيلت منها الغابات ثم يتم نقلها إلى ولايات في مناطق أخرى لذبحها. واعتباراً من عام 2025، يطبق الاتحاد الأوروبي قانوناً لمكافحة إزالة الغابات سيؤثر على واردات السلع الأساسية مثل اللحوم وفول الصويا-وهي الأكثر تدميراً للبيئة البرازيلية. ووفقاً لإيناماراتي-وزارة الشؤون الخارجية-وزارة الزراعة، التي تحتج على هذا التشريع لدى السلطات الأوروبية، فمن المرجح أن يؤثر على 30% من صادرات القطاع إلى أوروبا. من ناحية أخرى، فإن مرصد المناخ قد ساند بحق بأن أوروبا يجب أن تبدأ في تطبيقه في بداية العام المقبل. هذه مجرد بداية للضغط الذي يجب أن نسعى جميعاً إلى زيادته أضعافاً مضاعفة.

الديناميات العالمية-المحلية لحالة الطوارئ المناخية

منذ يونيو 2023، حقق الاحتباس الحراري العالمي قفزة نوعية، مع عواقب بعيدة المدى على كل منطقة من مناطق الكوكب. وقد قدم يوهان روكستروم ملخصاً جيداً للنتائج التي توصل إليها العلماء في محاضراته الأخيرة، مثل "نقاط انعطاف التغير المناخي-وأين نحن الآن" [3]. يتسارع الاحترار العالمي: من 0.18 درجة في العقد الواحد إلى 0.26 درجة في العقد الواحد بعد عام 2010. ومن المؤكد أننا سنجاوز بالتأكيد 2 درجة مئوية من الاحترار فوق درجات الحرارة ما قبل الثورة الصناعية قبل عام 2050، وقد يصل إلى 2.5 درجة. وبالعودة إلى الوطن، قام كارلوس نوبري بنفس التشخيص [4] إن التسارع الكبير للرأسمالية يستقرى الحدود الطبيعية للكوكب ويشير إلى أن العديد من "نقاط التحول الحاسمة" في النظام الأرضي سيتم كسرها في السنوات القادمة. وتتخذ أزمة الحضارة الرأسمالية أشكالاً دراماتيكية: حروب وأزمات اجتماعية ونزوح السكان والفاشية ترافق الانهيار المناخي، بما في ذلك احتمال انهيار غابات الأمازون. إن مصير غابات الأمازون المطيرة، التي تُظهر أبحاث لوسيانا غاتي أنها أصبحت مصدراً لانبعاثات الكربون، هو قضية ملتهبة للبشرية جمعاء.

لقد فقد المناخ الاستقرار النسبي الذي كان يتمتع به على مدى العشرة آلاف سنة الأخيرة (فترة الهولوسي [5]). أما في عصر الأنثروبوسين، فقد أصبح نتيجة صراع بين الرأسمالية الاستخراجية المدمرة والرأسمالية التي تعتمد على الوقود الأحفوري والتي تهدد المحيط الحيوي للكوكب، وبين القوى الاجتماعية التي تسعى إلى إيجاد بديل لا يمكن وصفه اليوم إلا أنه اشتراكي-بيئي. هذا هو الموجه الناتج بشكل متزايد عن الصراع الحضاري للحياة ضد الموت، الذي تخوضه شعوب العالم على المستوى المحلي، ولكن يتم إسقاطه على الساحة الوطنية والعالمية. لا توجد ترتيبات جامدة، وفي حين أن بعض المناطق حاسمة بالنسبة للبشرية ككل (مثل غابات الأمازون المطيرة في حالتنا) أو بالنسبة لبلد ما (مثل سيرادو، خزان المياه في البرازيل،

سوى أجزاء صغيرة. واليوم، تكرر تربية الماشية على نطاق واسع العملية في سيرادو وبانتانال والأمازون.

القطاع الزراعي الريفي المنتج للسلع الأساسية

يعيد (فول الصويا وقصب السكر واللحوم والقهوة) في كل لحظة من التاريخ إنتاج ما أسماه كايو برادو [2] "معنى الاستعمار"، من خلال إنتاج الثروة للسوق العالمية على حساب النهب الداخلي للطبيعة والعمل البشري. ويتناقض هذا تناقضاً صارخاً مع زراعة الكفاف الموجهة للسوق الداخلية، التي ينتجها الفلاحون والمزارعون الأسريون تقريباً، والتي تحترم البيئة بشكل أكبر بكثير. ولا تشارك السلع الأساسية بشكل مباشر في إنتاج الغذاء، بل هي مدخلات للأغذية السريعة فائقة التجهيز. وفي هذه السلسلة، تعتبر تربية الماشية أيضاً الآلية الرئيسية للاستيلاء على الأراضي ونقلها لإزالة الغابات في منطقة الأمازون الأحيائية، حيث تتحول الحدود الزراعية.

فالزراعة المنتجة للسلع الأساسية تدمر مساحات كاملة من الأراضي من أجل الربح الخاص بها ولطالما عارضت البناء الوطني. ولهذا السبب، وخلافاً للخطاب الحالي، فإن البرازيل ليست ضحية دين مناخي للشمال. بل على العكس، نحن رابع أكبر مصدر لانبعاثات الكربون المتراكمة بعد عام 1850 نتيجة إزالة الغابات-بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا، وفقاً لدراسة موجز الكربون. هل يعتقد أحد أن تدمير غابات المحيط الأطلسي الشاسعة وغابات سيرادو وجزء من غابات الأمازون من قبل الريفيين البرازيليين لم يطلق ولا يزال يطلق مليارات الأطنان من الكربون في الغلاف الجوي، أو أن قطع الماشية البرازيلي الذي يفوق عدد سكان البلاد لا يشكل عبئاً هائلاً على البيئة؟ إذا أخذنا ديناميكيات الانهيار البيئي الحالي على محمل الجد، فإن "الريفية" البرازيلية هي إلى جانب منتجي النفط والفحم، واحدة من أكبر الآفات المناخية على كوكب الأرض، وهي واحدة من أكبر أعداء البشرية.

بناء التحالفات واستهداف العدو واغتنام الفرص

إن الحرائق الحالية هي في معظمها حرائق متعمدة سببها الأعمال التجارية الزراعية. وكما تقول لوسيانا غاتي: "غابات الأمازون تُقتل"، ونحن نعلم من المسؤول عن ذلك. نحن نعرف المسؤولين عن الحرائق في بانتانال وفي حقول قصب السكر في ساو باولو. منذ إصدار قانون الغابات الجديد في ظل حكومة ديلما في عام 2012، شهدنا هجوماً متزايداً من قبل القطاع ضد جميع الآليات التي تهدف إلى الحد من أنشطته وحماية الطبيعة. من استخدام جميع أنواع المواد الكيميائية الزراعية المحظورة في أوروبا، إلى الهجوم الحالي الهادف إلى تخفيف التشريعات التي نجحنا حتى الآن في الحفاظ عليها، مروراً عبر "بوابة الماشية" التي وضعها ساليس [7] وبولسونارو، فإن الأغلبية الفاسدة في الكونغرس هي آلة للتصديق على تدمير المناطق الحيوية في البرازيل.

وكما قال لويز ماركيز في مقابلة أجراها مؤخراً مع موقع O joio e o trigo، الأعمال التجارية الزراعية هي مشكلة البرازيل الكبرى. إذا لم يتم القضاء عليها، فلن يكون للبرازيل أدنى فرصة للاستمرار كمجتمع وطبيعة. إنه نشاط اجتماعي إجرامي ومفترس أساساً. فهي تسيطر على الكونغرس الوطني من خلال الجبهة الزراعية البرلمانية، ولديها كحلفاء المجموعات البرلمانية للإنجيل والكرة. لذلك تجد البرازيل نفسها في موقف واضح للغاية: إما أن نتفاعل للقطع مع هذه العملية بقوة، أو لن تكون لدينا أية فرصة للبقاء كمجتمع [8]

قد يبدو الأمر وكأنه مهمة مستحيلة. ولكن من كان يعتقد، وهو ينظر إلى البرازيل في عام 1928، أنه بعد خمس سنوات سيتم إزاحة حكم الأقلية الحاكمة في مجال القهوة من سلطة الدولة المركزية؟ كما يذكرنا شيكو دي أوليفيرا في كتابه "أورنتورينكو"، فإن إمكانية التغيير الهيكلي في المجتمعات الطرفية ترتبط مباشرة بسيناريوهات الأزمة العامة في النظام الدولي التي يمكن استغلالها من قبل الجهات السياسية الوطنية الفاعلة التي تتمتع بمكانة جيدة. لقد تركنا خلفنا فترة العولمة النشطة ودخلنا مرحلة من الصراعات بين الإمبرياليات

التي تعمل على تفتيت السوق العالمية وإنتاج نوع من نزع العولمة التي ستزداد عمقاً. سيصبح العالم بيئة معادية بشكل متزايد، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، خلال السنوات القليلة المقبلة.

فالمشروع الصناعي الزراعي البرازيلي ضعيف من ناحية، لأنه انتحاري على مستوى البيئة في عالم ستصبح فيه شروط الاستدامة هي شروط بقاء المجتمع. لكنه ضعيف أيضاً لأنه يكرر التبعية القديمة للسوق الحرة على دورات المواد الأولية للاقتصاد العالمي، ذلك ما يزيل كل الشروط التي من شأنها أن تسمح للبرازيل بالصمود أمام تقلبات الاقتصاد العالمي في عالم غير مستقر بشكل متزايد. هل يفاهم لولا ببساطة نقاط الضعف هذه؟ وكما يقول ليزت فييرا، "ما فائدة وزارة البيئة التي لا تستطيع منع التدهور البيئي الناجم، على سبيل المثال، عن دعم وزارة الزراعة للصناعة الزراعية التي تزيل الغابات، وعن دعم وزارة النقل لشق الطريق السريع BR-319 الذي سيدمر الأمازون، وعن دعم وزارة الطاقة للتنقيب عن النفط في حوض فوز دو أمازوناس" [9]

ومن خلال تحولها إلى طفيلية بشكل متزايد وتدمير شروط وجودها، فإن الأعمال التجارية الزراعية تثبت أيضاً أنها مدمرة بشكل متزايد لحياة غالبية سكان البرازيل. يمكننا أن نلخص هذه الديناميكية بالقول إنه إما أن تضع البرازيل نهاية "للريفية"، أو أن تضع "الريفية" نهاية للبرازيل. من يستطيع مواجهة هذه المهمة؟ يسار مختلف عن يسار اليوم الذي

أصيب بالشلل في مواجهة الأعمال التجارية الزراعية. وكما يذكرنا E.P. Thompson، تتشكل الطبقات من خلال الصراع الطبقي.

22 أيلول/سبتمبر 2024

نشرت هذا المقال مجلة Movimento وترجمه للفرنسية لوك مينيتو.

<https://movimentorevista.com.br/2024/09/salvar-o-clima-para-construir-outro-brasil>

[1] تُعرّف "المنطقة الأحيائية" بأنها "مجموعة من المجتمعات النباتية والحيوانية الرئيسية المصنفة وفقاً للنباتات السائدة والتي تتميز بتكيف الكائنات الحية مع بيئتها الخاصة (كامبل-1996)". ويعتبر مصطلح "منطقة الحياة الرئيسية" مرادفاً لمصطلح "منطقة الحياة الرئيسية".

[2] كان كايو دا سيلفا برادو جونيور (1907-1990) مفكراً ماركسياً ومتخصصاً في البرازيل المستعمرة.

[3] مؤتمر "النقاط الحرجة لتغير المناخ-واين نحن الآن"، متاح مع ترجمة فرنسية. <https://youtu.be/Vl6VhCAeEFQ?si=VaW-NLBGjqNqUVSj%Ca%Ao>

"[4] كومات

[5] الهولوسين هو حقبة جيولوجية تمتد على مدى الـ 12,000 سنة الماضية، والتي لا تزال مستمرة. وهي فترة معتدلة بين الجليدية من العصر الرباعي.

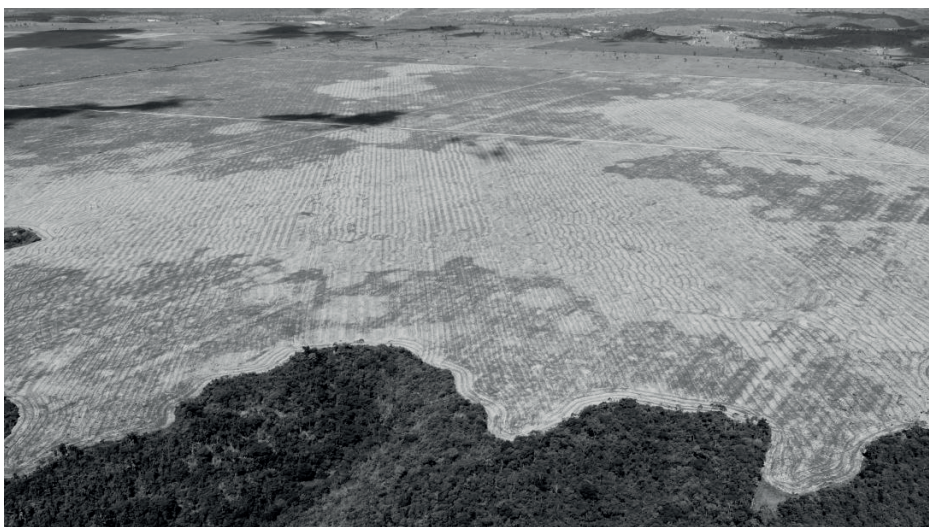
[6] المدينة الإسفنجية أو المدينة الإسفنجية أو المدينة القابلة للاختراق (المدينة الإسفنجية أو هايميان تشغشي) هي نوع من المدن المرنة القادرة على امتصاص مياه الأمطار في التربة والأراضي الرطبة من أجل تنظيم الفيضانات الحضرية والحد من الضعف خلال فترات الجفاف. وهو مفهوم للتخطيط الحضري والهيدرولوجيا الحضرية.

[7] اقترح ريكاردو ساليس، وزير البيئة آنذاك، في اجتماع مجلس الوزراء في 20 أبريل/نيسان 2020، استغلال اللحظة التي كان الاهتمام منصّباً بشكل شبه حصري على وباء كوفيد-19، لمراجعة اللوائح البيئية أو، على حد تعبيره، "فتح البوابة أمام القطعان".

"O agronegócio é o main inimigo do Brasil" [8]. الأعمال الزراعية هي العدو الرئيسي للبرازيل". 17 سبتمبر 2024. <https://ojoioetrigo.com.br/poli-tica-de-republicacao>

"Explodiu a questão ambiental 9"

"انفجرت القضية البيئية"، 15 سبتمبر 2024. <https://aterrae-/redonda.com.br/explodiu-a-questao-ambiental>



إزالة الغابات في منطقة الأمازون البرازيلية في عام 6102، إيباما من البرازيل - أوبراساو هيميانيا، يوليو 6102، YB CC 0.2

الماركسية والمسألة القومية، من ماركس إلى إريك هوبزباوم



مايكل لوي

مايكل لوي مناضل في الأممية الرابعة، وهو مؤلف كتاب L'étoile du matin, Suréalisme et marxisme, يناير 2000، سيلبس، و La Comète, incandescente. Romantisme, surréalisme, subversion, Orange, Éditions le Retrait, 2020.

وعلى العكس، للكتابات حول إيرلندا تطبيقاً أوسع بكثير، وتعرض، ضمنياً، بعض المبادئ العامة حول مسألة الأمم المضطهدة. كان ماركس، في طور أول، يؤيد حكماً ذات لايرلندا ضمن اتحاد مع بريطانيا، ويعتقد أن حل مسألة اضطهاد الأيرلنديين (من قبل كبار ملاك الأراضي الإنجليز) يكمن في انتصار الطبقة العاملة (التشارتية) في إنجلترا. بيد أنه في ستينيات القرن التاسع عشر، اعتبر تحرير أيرلندا شرط تحرير البروليتاريا الإنجليزية. وقد طورت كتاباته عن أيرلندا في تلك الحقبة ثلاثة مواضيع ستكون مهمة لتطور النظرية الماركسية لتقرير المصير القومي في علاقتها الجدلية مع الأممية البروليتارية:

I. التحرر القومي للأمة المضطهدة هو وحده القادر على تجاوز الانقسامات والتناقضات القومية وإتاحة وحدة الطبقة العاملة في كلا

يمثل تمفصل النزعة الأممية والمسألة القومية، وترباط المطالب الديمقراطية والثورة، رهان جدل بين الماركسيين منذ منتصف القرن التاسع عشر، هذا نقاش يعرض مايكل لوي تطوره.

بقلم: مايكل لوي

استغلال أمة لأمة أخرى يولد العداء القومي؛ 3-الشوفينية إحدى الأدوات الأيديولوجية التي تتيح للبرجوازية الحفاظ على سيطرتها على البروليتاريا.

أكد ماركس وإنجلز بقوة على إضفاء نمط الإنتاج الرأسمالي طابعاً عالمياً على الاقتصاد: ظهور السوق العالمية التي "انتزعت من الصناعة قاعدتها القومية" من خلال خلق "ترابط معمم بين الأمم". بيد أن ثمة نزعة اقتصادية في فكرته القائلة إن "توحيد الإنتاج الصناعي وشروط الوجود التي يستتبعها" يساعد على تذويب الحواجز القومية (Absonderungen) والتناقضات، كما لو أن الاختلافات القومية يمكن موائمتها مع مجرد اختلافات في عملية الإنتاج (2).

مبادئ عامة

أرسى البيان الشيوعي أسس الأممية البروليتارية، لكنه قلما أعطى إشارات إلى إستراتيجية سياسية ملموسة لإزاء المسألة القومية. لم يتم تطوير هكذا إستراتيجية إلا لاحقاً، لا سيما في كتابات ماركس عن بولندا وإيرلندا (وكذا في صراعه داخل الأممية ضد قومية مازيني الليبرالية الديمقراطية والعدمية القومية للبرودونيين). لقد دعم ماركس وإنجلز بولندا ليس باسم المبدأ الديمقراطي العام لتقرير مصير الأمم فقط، بل بوجه خاص بسبب نضال البولنديين ضد روسيا القيصرية، معقل الرجعية الرئيسي في أوروبا وعدو مؤسسي الاشتراكية العلمية للدود.

لم يقترح ماركس وإنجلز نظريةً منهجية في المسألة القومية، ولا تعريفاً دقيقاً لمفهوم "الأمة"، ولا إستراتيجية سياسية عامة للاشتراكيين في هذا المجال. كان معظم مقالتهما بهذا الشأن بياناتٍ سياسيةٍ ملموسة تخص حالاتٍ معينة. أما النصوص النظرية بحصر المعنى، فلا شك أن أشهرها وأكثرها تأثيراً مقاطع البيان الشيوعي، الغامضة إلى حد ما، عن الشيوعيين والأمة. هذه المقاطع ذات قيمة تاريخية تتمثل في إعلان جريء وصارم للطبيعة الأممية للحركة البروليتارية، لكنها لا تخلو دائماً من نزعة اقتصادية، ومن تفاؤل مؤيد للتجارة الحرة مدهش. ويتجلى ذلك بنحو خاص في الإيحاء بأن البروليتاريا الظافرة إنما ستواصل ببساطة مهمة إلغاء التناقضات القومية التي بدأت مع "تطور البرجوازية والتجارة الحرة والسوق العالمية"، إلخ. إلا أن نصوص أخرى، من نفس الفترة، تناقض هذه الفكرة، حيث يشير ماركس إلى أنه "بينما لا تزال برجوازية كل أمة محتفظة بمصالح قومية خاصة، خلقت الصناعة الكبيرة طبقة مصالحها واحدة في كل الأمم، وباتت القومية بالنسبة لها ملغية" (I).

أبرز ماركس في كتاباته اللاحقة (لا سيما حول مسألة إيرلندا) أن البرجوازية لا تميل إلى الإبقاء على التناقضات القومية وحسب، بل تميل إلى إنمائها لأن:

I-الصراع من أجل السيطرة على الأسواق يخلق نزاعات بين القوى الرأسمالية؛ 2-



روزا لوكسمبورغ (في الوسط) من بين المشاركين في المؤتمر الاشتراكي العالمي، أمستردام 1904 © لينين، كورنيليوس - ملكية عامة

لمواجهة الحزب الاشتراكي البولندي الذي كان هدفه النضال من أجل استقلال بولندا. وإذ نددت روزا ورفاقها في الحزب الاشتراكي الديمقراطي لملكة بولندا (ببعض صواب) بالحزب الاشتراكي البولندي باعتباره حزبا اشتراكيا-وطنيا، فقد كانوا معارضين بحزم لشعار استقلال بولندا، وشددوا على العكس على الصلة الوثيقة بين البروليتاريا الروسية والبولندية ومصيرهما المشترك.

في العام 1896، مثلت لوكسمبورغ الحزب الاشتراكي الديمقراطي لملكة بولندا في مؤتمر الأممية الثانية. وقد عُرِضت المواقف التي دافعت عنها في خطابها في مقال لاحق: "تحرير بولندا أمر طوباوي مثل تحرير تشيكوسلوفاكيا أو إيرلندا أو الألزاس واللورين [...]، يجب ألا تحل محل نضال البروليتاريا السياسي الموحد" جملة نضالات قومية عقيمة". (6).

وقد وضعت الأساس النظري لهذا الموقف في الأبحاث الذي أجرتها في أطروحتها للدكتوراه، «تطور بولندا الصناعي» (1898). كان الموضوع الرئيس لهذا العمل هو أن بولندا باتت، من وجهة نظر اقتصادية، مندمجة في روسيا. ووحدهما البرجوازية الصغيرة والفئات ما قبل الرأسمالية لا تزال متمسكة بحلم بولندا موحدة ومستقلة الطوباوي.

كان تصريحها الأكثر إثارة للجدل حول المسألة القومية (وقد هاجمه بوجه خاص لينين) هو جملة مقالات نشرتها في العام 1908 بعنوان "المسألة القومية والحكم الذاتي" في جريدة الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي (الذي

الثانية: المسألة القومية في منعطف القرن

جرت أهم مناقشة للمسألة القومية بين الماركسيين في الأممية الثانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتناولت مساهمات هامة مسائل خاصة: المسألة اليهودية-من البولندي فلاديمير ميديم Vladimir Medem إلى الصهيوني بير بوروتشوف Ber Borochov- أو المسألة الأيرلندية مع جيمس كونولي James Connolly. لكن التأملات النظرية الأكثر عمومية هي تلك التي جاء بها ماركسيو الإمبراطوريتين النمساوية المجرية والروسية (القيصرية) متعددة القوميات: أوتو باور Otto Bauer، وروزا لوكسمبورغ، وستالين، ولينين، وتروتسكي.

اليسار الراديكالي ضد نزعة الانفصال القومية: روزا لوكسمبورغ وليون تروتسكي

كان تيار "اليسار الراديكالي" (Links-radi-kale)، ممثلاً لوكسمبورغ وبانكوك Pannekoek وتروتسكي (قبل عام 1917) وستراسر Strasser، يتميز بدرجات متفاوتة وأحياناً بأشكال جد مختلفة، بمعارضته لنزعة الانفصال القومية، باسم مبدأ الأممية البروليتارية. وإذ كان الماركسيون الغربيون بانكوك وستراسر ضعيفي التأثير، لم تكن الماركسية البولندية روزا لوكسمبورغ كذلك.

في العام 1893، أسست روزا لوكسمبورغ الحزب الاشتراكي الديمقراطي لملكة بولندا (PSDK)، مزوداً ببرنامج ماركسي وأممى

الأميتين ضد عدوهما المشترك، الرأسماليين؛
2. تحرر الأمة المضطهدة شرط مسبق لتحرر البروليتاريا الإنجليزية. إن اضطهاد أمة أخرى يقوي الهيمنة الإيديولوجية للبرجوازية على شغيلة الأمة المضطهدة (بالكسر): كل أمة تضطهد أمة أخرى تصنع أغلالاً لنفسها؛
3. تحرر الأمة المضطهدة (بالفتح) يُضعف القواعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأيدولوجية للطبقات الحاكمة في الأمة المضطهدة (بالكسر)، ما يُسهّم في النضال الثوري للطبقة العاملة لهذه الأمة.

كانت مواقف فريدريك إنجلز بصدد بولندا وأيرلندا بالغة الشبه بمواقف ماركس. ومع ذلك، نجد في كتاباته مفهوماً نظرياً غريباً وهو مذهب "الأمم غير التاريخية" - وهي فئة أدرج فيها، شذر مذر، شلافي الجنوب (التشيك والسلوفاك والكروات والصرب وغيرهم)، والبرتغاليين والاسكتلنديين والباسكيين. ووفقاً لإنجلز فإن "هذه البقايا من أمة داستها مسيرة التاريخ بلا رحمة تحت الأقدام، كما يقول هيغل، نفايات الشعوب" هذه، تغدو في كل مرة أنصاراً متعصبين للثورة المضادة، وتظل كذلك حتى إبادة ونزع طابعها القومي؛ أليس وجودها ذاته احتجاجاً على ثورة تاريخية عظيمة؟ (3)

وقد طوّر إنجلز هذه الحجة الميتافيزيقية التاريخية الزائفة في مقال عام 1855، يؤكد أن "البانسلافية حركة تسعى جاهدة لمحو ما صنعتته ألف سنة من التاريخ، ما لا يمكن تحقيقه دون محو تركيا والمجر ونصف ألمانيا من الخريطة" (4).

ومن المفارقات أن إنجلز نفسه كان قد أكد، في مقال في الفترة ذاتها (1853) أن مصير الإمبراطورية التركية التفكك بعد تحرر أُمم البلقان، وهو ما لم يفاجئه على الإطلاق، لأنه كان، لإجاداته الديالكتيك، معجباً في التاريخ "بتغيرات المصير البشري الأبدية [...] حيث لا شيء مستقر إلا عدم الاستقرار، ولا شيء ثابت سوى الحركة" (5).

يمكن القول دفاعاً عن إنجلز إن الأمر يتعلق بمقالات صحفية، تفتقر إلى صرامة العمل العلمي، وبالتالي كان لها وضع مختلف عن كتاباته النظرية بحصر المعنى.

النقاش الماركسي الكلاسيكي في الأممية

المسألة القومية – الماركسية

نظر اقتصادية بحتة. ولكنه استنتج من ذلك “انهيار” و”دمار” الدولة- الأمة ككل؛ فالدولة الأمة في حد ذاتها، أي مفهوم الأمة ذاته، لا يمكن أن توجد في المستقبل إلا “كواقع ثقافي وأيديولوجي ونفسي”.

2. مقارنة سياسية ملموسة. أعلن تروتسكي صراحةً، على عكس لوكسمبورغ، حق الأمم في تقرير مصيرها شرطاً من شروط “السلام بين الأمم”، معارضا به “سلام الدبلوماسيين”. كما أيد أيضاً احتمال قيام بولندا مستقلة وموحدة (أي متحررة من الهيمنة القيصريّة والنمساوية والألمانية)، وكذا استقلال المجر ورومانيا وبلغاريا وصربيا وبوهيميا وغيرها. وكان يرى في تحرير هذه الأمم، واجتماعها في اتحاد فيدرالي بلقاني، أفضل حاجز ضد القيصريّة في أوروبا. و دافع تروتسكي، فضلاً عن ذلك، عن علاقة جدلية بين الأممية البروليتارية والحقوق القومية: لم يكن تدمير الأممية العمالية من قبل الوطنيين الاشتراكيين جريمة ضد الاشتراكية وحسب، بل أيضاً ضد “المصلحة الوطنية بمعناها الأوسع والأكثر صواباً”، لأنه فكك القوة الوحيدة القادرة على إعادة بناء أوروبا على أساس المبادئ الديمقراطية وحق الأمم في تقرير مصيرها.

بعد العام 1917، تبنى تروتسكي التصور اللينيني للمسألة القومية، مدافعاً عنه في بريست ليتوفسك (1918) بصفته مفوض الشعب للشؤون الخارجية.

رقعة شطرنج القوى العظمى الامبريالية”. (7) بيد أن لوكسمبورغ عرضت المشكلة بنحو قريب جداً إلى نحوليين، ذلك في مقدمة مُصنّف “المسألة البولندية والحركة الاشتراكية” الصادر في العام 1905. تميز لوكسمبورغ بعناية في هذا المقال بين الحق الذي لا يمكن إنكاره لكل أمة في الاستقلال (“الذي ينبع من المبادئ الأولية للاشتراكية”)، وهو ما تعترف به، وبين ملائمة هذا الاستقلال لبولندا، وهو ما تُنكره. ويمثل أحد النصوص النادرة التي تعترف فيها بأهمية وعمق وحتى تبرير المشاعر القومية (مع اعتبارها مجرد ظاهرة “ثقافية”)، وتؤكد على أن الاضطهاد القومي هو “أشد اضطهاد لا يطاق بهمجته” ولا يمكن أن يثير سوى “العداء والتمرد”... (8)

يمكن وصف كتابات ليون تروتسكي قبل العام 1917 بشأن المسألة القومية بأنها “انتقائية” (وصف استعمله لينين لانتقاداتها)، حيث جاءت في منتصف الطريق بين لوكسمبورغ ولينين. اهتم تروتسكي أكثر بالمسألة القومية بوجه خاص بعد العام 1914. وقد تناولها في كراسته “الحرب والأممية” (9)، وهو عمل سجالي موجه ضد الوطنية الاشتراكية، من زاويتين مختلفتين، لا بل متناقضتين:

I. مقارنة تاريخية واقتصادية. الحرب العالمية نتاج التناقض بين قوى الإنتاج، الجانحة نحو اقتصاد عالمي، وإطار الدولة الأمة المُقيّد. لذلك أعلن تروتسكي عن “تدمير الدولة- الأمة ككيان اقتصادي مستقل”، ما كان قولاً مبرراً من وجهة

أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي لبولندا وليتوانيا بعد انضمام مجموعة ماركسية ليتوانية). كانت أفكار تلك المقالات الرئيسة كما يلي: I- حق تقرير المصير حق مجرد وميتافيزيقي، مثل ما يسمى “الحق في العمل” الذي نادى به طوباويو القرن التاسع عشر؛ 2- دعم حق كل أمة في الانفصال يعني دعم النزعة القومية البرجوازية، إذ لا للأمة ككيان موحد ومتجانس- فلكل طبقة داخل الأمة مصالح و”حقوق” متضاربة؛ 3. استقلال الأمم الصغيرة بوجه عام، وبخاصة بولندا، أمر طوباوي من وجهة نظر اقتصادية، ومحكوم عليه من قبل قوانين التاريخ بالفشل. وليس ثمة، بنظر لوكسمبورغ، غير استثناء واحد لهذه القاعدة: أمم البلقان التابعة للإمبراطورية التركية (اليونانيون، الصرب، البلغار، الأرمن). كانت هذه الأمم قد بلغت مستوى تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي يفوق تركيا، الإمبراطورية المتدهورة التي كانت تضطهدهم بثقلها الميت. و استخدمت لوكسمبورغ، لإسناد وجهة نظرها حول انعدام مستقبل للأمم الصغيرة، مقالات إنجلز حول “الأمم غير التاريخية” (مع أنها نسبتها إلى ماركس، إذ لم يتضح صاحبها إلا في عام 1913، مع اكتشاف رسائل ماركس/إنجلز غير منشورة) (6).

مقاربات ملموسة

كما نعلم، كانت لوكسمبورغ في العام 1914 واحدة من قادة الأممية الثانية القلائل الذين لم يستسلموا للموجة الكبيرة من نزعة الوطنية- الاشتراكية التي اجتاحت أوروبا مع قدوم الحرب. سُجنت من قبل السلطات الألمانية بسبب دعايتها الأممية والمناهضة للعسكرية، فكتبت نصها الشهير “كراسة يونيوس” في العام 1915 وهربته من السجن. في هذا النص، تبنت لوكسمبورغ إلى حد ما مبدأ تقرير المصير بقول: “تعترف الاشتراكية بحق كل شعب في الاستقلال والحرية، وفي تقرير مصيره بحرية”. ولكن، لا يمكن بنظرها ممارسة حق تقرير المصير هذا داخل الدول الرأسمالية القائمة، وخاصة الدول الاستعمارية، إذ تعتبر النضال من أجل “المصلحة الوطنية”، في عصر الإمبريالية، تضليلاً ليس فقط إزاء القوى الاستعمارية الكبرى، بل أيضاً إزاء الأمم الصغيرة التي ليست سوى “بيادق على



تعهد المؤتمر الأول لشعوب الشرق، مؤتمر باكو عام 1920، بعداء ثابت للرأسمالية والإمبريالية البريطانية. هيربرت جورج ويلز 1866-1946.



باور يلقي خطاباً أمام قاعة مدينة فيينا (حوالي عام 1930). ÖNB، الأرشيف الفوتوغرافي النمسا.

ماركسيو النمسا والحكم الذاتي الثقافي

كانت فكرة ماركسيو النمسا-كارل رينر Karl Renner وأوتو باور - الرئيسة إزاء المسألة القومية، خاصة في سياق إمبراطورية النمسا-المجر، هي الاستقلال الذاتي الثقافي في إطار دولة متعددة القوميات، عبر تنظيم القوميات في هيئات قانونية عامة، ذات جملة كاملة من السلطات الثقافية والإدارية والقانونية. وقد أرادوا الاعتراف بحقوق الأقليات القومية والحفاظ، في الآن ذاته، على وحدة الدولة النمساوية المجرية. وقد شاطر كتاب أوتو باور الرئيس "مسألة القوميات والاشتراكية-الديمقراطية" (1907) الفرضية الأساسية لكارل رينر وغيره من ماركسيو النمسا: الحفاظ على الدولة متعددة القوميات بمنح حكم ذاتي قومي ثقافي لمختلف الجماعات العرقية...

تكمّن السمة المميزة لتحليل باور في البعد النفسي-الثقافي لنظريته في المسألة القومية، القائم على مفهوم "الطبع القومي"، مُعرِّفاً بمصطلحات نفسية: "تنوع الأهداف، وحقيقة أن نفس المحفز قد أن يثير حركاتٍ مختلفة، وأن نفس الوضع الخارجي قد أن يؤدي إلى قرارات مختلفة". وقد حظي المفهوم ذو الأصل الكانطي الجديد بنقد حاد من خصوم باور الماركسيين (كاوتسكي، بانكوك، ستراسر، إلخ) (10).

إن لعمل باور قيمةً نظرية غير قابلة للإنكار، خاصة فيما يتعلق بالطابع التاريخي لمنهجه. إذ أن تعريفه للأمة، بما هي نتاج مصير تاريخي

مشترك، و"تتويج لا ينتهي لعملية مستمرة"، وباعتبارها تبلوراً لأحداث ماضية، و"قطعة مجمدة من التاريخ"، يضع باور نفسه بقوة على أرض المادية التاريخية وفي مواجهة مباشرة للأساطير الرجعية عن "الأمة الأبدية" والأيدولوجية العنصرية. وتضفي هذه المقاربة التاريخية على كتاب باور تفوقاً منهجياً حقيقياً على معظم الكتاب الماركسيين في تلك الحقبة، الذين غالباً ما كانت كتاباتهم حول المسألة القومية مجردة وجامدة. وبقدر ما كان منهج باور لا ينطوي فقط على تفسير تاريخي للبنى القومية القائمة، بل أيضاً على تصور للأمة كسيرة، كحركة في تحول دائم، تمكن من تجنب خطأ إنجلز في 1848-1849: فكون أمة ما (مثل التشيك) "لم يكن لها تاريخ" لا يعني حتماً أنه لن يكون لها مستقبل. ولم يؤد تطور الرأسمالية في أوروبا الوسطى والبلقان إلى الاستيعاب بل إلى صحوه أُمم "لا تاريخية" (11).

وينبغي أن نضيف أنه كانت لبرنامج الحكم الذاتي الثقافي، الباور، قيمة كبيرة كمكمل - لا كبديل - لسياسة قائمة على الاعتراف بحق تقرير المصير. وبالفعل، كان دستور الاتحاد السوفيتي الأول يدمج بنحو ما مبدأ الحكم الذاتي الثقافي للأقليات القومية.

لينين وستالين والحق في تقرير المصير

كان ستالين أول قائد بلشفي يكتب عن المسألة القومية. كان لينين بعثه إلى فيينا لدراسة المسألة، وتحدث في رسالة إلى غوركي في فبراير 1913، عن "الجورجي الرائع الذي جعل نفسه معروفاً في جميع أنحاء العالم" (12). ولكن بمجرد الانتهاء من كتابة مقال ستالين "الماركسية والمسألة القومية" (13)، لا يبدو أن لينين كان متحمساً له بشكل خاص، إذ لم يذكره في أي من كتاباته العديدة حول المسألة القومية، باستثناء إشارة موجزة بين قوسين في مقال مؤرخ في 28 ديسمبر 1913. جلي أن أفكار عمل ستالين الرئيسة هي أفكار الحزب البلشفي ولينين. ومع ذلك، يبدو ايحاء تروتسكي بأن المقال كان بإلهام من لينين وإشراف منه وتصحيح "سطراً بسطراً" قابلاً للنقاش (14).

على العكس، يختلف عمل ستالين في عدد من النقاط المهمة إلى حد ما عن كتابات لينين ضمنياً وتصريحاً، وحتى يُناقضها.

1. إن مفهوم "الطبع القومي" أو "التكوين النفسي المشترك" أو "الخصوصية النفسية" للأمم ليس مفهوماً لينينياً بتاتا. هذه الإشكالية موروثه عن باور، الذي انتقده لينين صراحة بسبب "نظريته النفسية". (15) تأكيد ستالين أنه "فقط باجتماع كل هذه الخصائص [اللغة المشتركة، والإقليم، والحياة الاقتصادية، والتكوين النفسي] معاً يكون لدينا أمة"، أضفى على نظريته طابعاً دوغمائياً وتقيداً وجامداً لا نجده أبداً عند لينين. كان تصور ستالين للأمة عبارة عن سرير بروكوست أيدولوجي حقيقي (16). فوفقاً لستالين، لم تكن جورجيا قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمة، لأنها تعوزها "حياة اقتصادية مشتركة"، حيث كانت مقسمة إلى إمارات مستقلة اقتصادياً. ووفقاً لهذا المعيار، لم تكن ألمانيا، قبل الاتحاد الجمركي، أمة هي أيضاً... لا نجد لدى لينين في أي مكان في كتاباته مثل هذا "التعريف" الصارم والمتعسف للأمة...

2. رفض ستالين صراحة الاعتراف بإمكان وحدة أو اتحاد جماعات قومية متفرقة في دولة متعددة القوميات: يُطرح سؤال: هل يمكن أن تتوحد في اتحاد قومي واحد جماعات أصبحت متميزة جداً؟ هل من المتصور، على سبيل المثال، اتحاد الألمان في مقاطعات البلطيق وألمان ما وراء القوقاز؟ في أمة واحدة؟ كان الجواب، بالطبع، أن ذلك "لا يمكن تصوره" و"غير ممكن" و"طوباوي" (17).

على العكس، دافع لينين بقوة عن "حرية الاتحاد، بما في ذلك اتحاد جميع الجماعات، مهما كانت قوميتها، في دولة معينة"، مستشهداً بالألمان القوقاز والبلطيق ومنطقة بتروغراد كأثلة على ذلك. وأضاف أن حرية الاتحاد أياً كان نوعه بين أفراد الأمة، المتفرقين في أجزاء مختلفة من البلاد أو حتى في العالم، "لا جدال فيها ولا يمكن الاعتراض عليها إلا من وجهة نظر بيروقراطية وضيقة الأفق" (18).

3. لم يكن ستالين يُقيم فرقا بين القومية القيصريّة الروسية الكبرى المضطهدة (بالكسر) وقومية الأمم المضطهدة (بالفتح). رفض في ذات الآن، في فقرة بليغة للغاية من مقاله، "موجة القومية المحاربة من أعلى، وهي جملة كاملة من القمع من جانب «الماسكين بالسلطة» و"موجة القومية الصاعدة من أسفل، والتي تحولت أحياناً إلى شوفينية فظة" عند البولنديين واليهود والتتار

المسألة القومية – الماركسية

Benedict Anderson ، وإريك هوبسباوم

تعلقت معظم المناقشات حول المسألة القومية، في العقود التالية لثورة أكتوبر 1917 الروسية، بمشاكل قومية معينة. في العام 1922، تواجه لينين وستالين حول الحكم الذاتي لجورجيا السوفيتية-صراع وصفه المؤرخ موشيه لوفين بـ"معركة لينين الأخيرة". وفي ثلاثينات القرن العشرين، كتب ليون تروتسكي عن حق أوكرانيا السوفيتية في تقرير المصير. واستمرت

الديمقراطي والثورة البروليتارية.

عُيِّب تصور لينين للمسألة القومية الرئيس هو أن التركيز الحصري على الاختيار بين الوحدة والانفصال لا يترك مجالاً كبيراً لبدائل من قبيل الحكم الذاتي القومي والثقافي. ولكن، كان لينين والبلاشفة يلجؤون إليه في الممارسة العملية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمجتمعات القومية مثل اليهود في الاتحاد السوفيتي.

تأملات معاصرة، بنديكت أندرسون

والجورجيين والأوكرانيين وما إلى ذلك. لم يكتف بعدم التمييز بين القومية "من الأعلى" و"من الأسفل" فحسب، بل وجه أقسى انتقاداته إلى الاشتراكيين الديمقراطيين في البلدان المضطهدة الذين لم "يقفوا بحزم" في وجه الحركة القومية.

لينين ، المسألة القومية والإستراتيجية

كانت نقطة انطلاق لينين لوضع إستراتيجية بشأن المسألة القومية هي نفس منطق روزا لوكسمبورغ وتروتسكي: الأممية البروليتارية. بيد أنه أصر، خلافاً لرفاقه في اليسار الثوري، على جدلية العلاقة بين الأممية والحق في تقرير المصير القومي. أولاً، كان يرى أن حرية الانفصال وحدها ما يجعل الاتحاد الحر والطوعي والوحدة والتعاون، وعلى المدى الطويل، والاندماج بين الأمم، ممكناً. وثانياً، إن اعتراف الحركة العمالية في الأمة المضطهدة بحق الأمة المضطهدة في تقرير مصيرها هو وحده الكفيل بإزالة العداء والشكوك لدى المضطهدين وتوحيد بروليتاريا الأمتين في النضال الأممي ضد البرجوازية.

يختلف لينين، من وجهة نظر منهجية، عن معظم معاصريه في محاولته "وضع السياسة في موقع القيادة"، أي في ميله العنيد والثابت لفهم وإبراز الجانب السياسي لكل مشكلة وكل تناقض. وفيما يتعلق بالمسألة القومية، بينما كان معظم الكتاب الماركسيين الآخرين يرون البعد الاقتصادي أو الثقافي أو "النفسي" للمشكلة، كان لينين يعتقد أن مسألة تقرير المصير "تنتمي كلياً وحصرياً [إلى مجال الديمقراطية السياسية]" (19)، أي إلى مجال الحق في الانفصال السياسي وإقامة دولة قومية مستقلة.

وغني عن البيان أن الجانب السياسي للمسألة القومية بالنسبة للينين ليس على الإطلاق ما تهتم به الحكومات والدبلوماسيون والجيوش. لقد كان غير مبالٍ على الإطلاق بما إذا كان لأمة معينة دولة مستقلة، أو ما إذا كانت الحدود قائمة بين دولتين. كان هدفه الديمقراطية والوحدة الأممية للبروليتاريا، وكلاهما في نظره يتطلبان الاعتراف بحق الأمم في تقرير المصير. وفضلاً عن ذلك، ولأنه يركز على الجانب السياسي بالتحديد، لا تقدم نظريته في تقرير المصير أي تنازلات للنزعة القومية. فهي تتموقع فقط في مجال النضال



النصب التذكاري للينين في ميدان الحرية في خاركيف (دُمر في 2014). سرجي بوبوك، CC BY-SA 4.0

المسألة اليهودية في إثارة الجدل، بإسهامات منها ما قدم أبراهام ليون، شاب من تلاميذ تروتسكي. ونشر ماركسيون سود كُثر تحليلات مهمة عن الأقلية الأفريقية-الأمريكية في الولايات المتحدة (وليام أدوارد بورغارت دوبا W.E.B. Du Bois، سيريل ليونيل روبرت جيمس CLR James). وفي العام 1935، نشر الماركسي الكتلوني أندريو نين كتابًا عن حركات التحرر القومي، لكنه في الأساس ملخص للنقاش الكلاسيكي، من ماركس وإنجلز إلى الثوريين الروس. وثمة بالطبع أدبيات ماركسية واسعة حول حركات التحرر الوطني بالمستعمرات.

ولم تظهر تأملات نظرية ماركسية عامة جديدة حول المسألة القومية إلا في متم القرن العشرين. اثنان منها أكثر تأثيرًا: بنديكت أندرسون وإريك هوبزباوم.

يعرّف بنديكت أندرسون الأمة، في كتابه الرائد الصادر عام 1983 بعنوان "المخيل القومي: تأملات في نشأة القومية وانتشارها"، بأنها "جماعة سياسية مُتَخَيَّلَة". ويوضح أن الأمة متخيلة لأن أفراد أصغر أمة لن يعرفوا أبدًا معظم إخوتهم، أو يلتقوا بهم، أو حتى يسمعو عنهم؛ ولكن في أذهان كل واحد منهم تعيش صورة الوحدة التي تجمعهم". من المحتمل ألا يعرف أفراد جماعة بعضهم بعضًا وجهًا لوجه، ولكن قد تكون لهم مصالح متشابهة أو قد يعتبرون أنفسهم جزءًا من أمة واحدة.

أخيرًا، الأمة هي جماعة لأنه، "بغض النظر عن عدم المساواة والاستغلال الحقيقيين اللذين قد يسودان في كل منها، تُصوّر الأمة على أنها رفاقية أفقية عميقة. وفي نهاية المطاف، هذه الأخوة هي التي مكّنت ملايين عديدة من الناس على مدى القرنين الماضيين ليس من القتل، بل من الموت طوعية لأغراض محدودة".

ووفقًا لأندرسون، تلعب اللغة دورًا مهمًا في توطيد "الجماعات المتخيلة" القومية. تبدأ اللغة مع نخبة مثقفة صغيرة، وتزداد أهمية مع انتشار الطباعة بعد القرن الثامن عشر، وبعد القرن التاسع عشر، مع انتشار اللغة بواسطة التعليم العام والإدارة. يمكن اعتبار تركيز أندرسون على المتخيل أحادي الجانب، ولكن لا شك أن كتابه من أكثر المساهمات إبداعًا في التفكير الماركسي في المسألة القومية.

ربما يكون كتاب إريك هوبزباوم الصادر عام

1991 بعنوان "الأمم والقوميات منذ عام 1780: البرامج والأسطورة والواقع" أهم دراسة لهذه القضية بعد كلاسيكيات الأمية الثانية الكبيرة. يخلص الكتاب، بعد فحص المعايير المختلفة المقترحة لتعريف الأمة، مثل اللغة والعرق والإقليم وما إلى ذلك، إلى أن هذه التعريفات "الموضوعية" قد فشلت، لأن ثمة دوما استثناءات واضحة. وفضلا عن ذلك، المعايير المعتمدة لهذا الغرض هي نفسها متغيرة وملتبسة. لذلك يقترح موقفاً "لاأدرياً"، ويرفض أي تعريف مسبق لماهية أمة. والتعريف الوحيد الذي يقبله كفضية عمل أولية لكتابه هو أن "أي مجموعة ناس كبيرة بما فيه الكفاية يعتبر أفرادها أنفسهم أعضاء في «أمة» ستتم معاملتهم على أنهم أمة". بالطبع، يبقى سؤال "العتبة": ما هي "المجموعة الكبيرة بما فيه الكفاية؟" في القرن التاسع عشر، كما يبين هوبزباوم، كانت الأمم الكبيرة وحدها تعتبر lebensfähig (قابلة للحياة): ليس فقط الليبراليون، بل حتى ماركس وإنجلز اعتبروا الشعوب الصغيرة من مخلفات الماضي وعقبات أمام التقدم التاريخي...

الأمم، بنظر هوبزباوم، تشكيلات عصرية، أي حديثة نسبياً، أنتجتْها الأيديولوجية القومية و"اختراع" التقاليد - وهو مفهوم لا يخلو من شبه بمفهوم "الجماعات المتخيلة" الذي صاغه بنيديكت أندرسون. ويتفق

هوبزباوم مع الباحث القومي (غير الماركسي) إرنست غيلنر Ernest Gellner على أن الأمم تحتوي على عنصر ناتج عن اصطناع واختراع وهندسة اجتماعية، ويقتبس التعليق الساخر التالي لعالم الأنثروبولوجيا البريطاني "إن الأمم كوسيلة طبيعية وهبها الله لتصنيف البشر، وكقدر سياسي متأصل، هي خرافة؛ أما القومية التي تأخذ أحياناً ثقافات موجودة مسبقاً وتحولها إلى أمم، وأحياناً تختبرها... فهذه حقيقة". لكنه اختلف مع تركيز غيلنر أحادي الجانب على التحديث الوطني من الأعلى، متجاهلاً التطورات الشعبية "من الأسفل" (20).

كان إريك هوبزباوم، الأممي غير النادم،

متشككاً في المبدأ الويلسوني لتقرير المصير القومي: محاولة (بعد معاهدة فرساي) جعل حدود الدولة مطابقة لحدود القومية واللغة. ويرى أن هذه السياسة، الرامية إلى إنشاء دول متجانسة عرقياً، أدت حتماً إلى الطرد الجماعي للأقليات أو إبادة لها: "لقد كان هذا هو اختزال القومية، القاتل حد العبث، في نسختها الإقليمية، رغم أن ذلك لم يتجل بشكل كامل قبل أربعينيات القرن العشرين" (21).

تحليل هوبزباوم التاريخي لافت للنظر، لكن استنتاجه بأن أهمية الأمة والقومية تتضاءل في نهاية القرن العشرين أمر مشكوك فيه. وإذا يمكننا الاتفاق معه على أن الدولة القومية فقدت الكثير من أهميتها الاقتصادية، فليس جلياً بنفس القدر أن "القومية لم تعد وسيلة رئيسية للتطور التاريخي" وأن "أهميتها التاريخية تتضاءل" على حد قوله. والأمثلة التي ساق لتوضيح استدلاله، عندما ألف كتابه (1988-1989)، دحضها مسار الأحداث اللاحقة. فهو يشير على سبيل المثال إلى أن التوترات القومية

في يوغوسلافيا "لم تخلف حتى الآن قتيلاً واحداً"، ويلح بصدد صعود الجماعات الوطنية المعادية للأجانب مثل الجبهة الوطنية في فرنسا، على "عدم استقرارها وعدم ثباتها" (22).

إذا كانت الأمة المنظورة المتماسك الوحيد، من وجهة نظر ماركسية، للنظر في المسألة القومية، فيجب ألا يقودنا ذلك، كما كان الحال أحياناً كثيرة، إلى بخس قوة الأمم والقومية وتأثيرهما وقدرتهما على إلحاق الضرر.

21 مايو/أيار 2024

مراجع

B. Anderson, L'imaginaire national : réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme, La Découverte, 1996, 212 pages ; réédition poche 2006.

O. Bauer, La question des nationalités et la social-démocratie, Paris, EDI, 1987,

المسألة القومية – الماركسية

Tribune, 1853, cité par R. Rosdolsky, op.cit.
 .p. 174 L. Trotsky, Les Bolcheviks et la paix
 R. Luxemburg, "Die polnische Frage (6
 auf dem Internationalen Kongress in
 London", 1896, Internationalismus und
 Klassenkampf, Berlin, Luchterhand, 1971,
 .pp. 142-143 et pp. 236, 239
 R. Luxemburg, La Brochure de (7
 Junius, La guerre et l'Internationale, Œuvres
 .complètes, Tome IV, Agone
 R. Luxemburg, voir note 6, pp. 192, (8
 .(217-218
 Trotsky, Der Krieg und die Interna- (9
 tionale (1914) Zürich, Verlag der Grütlibuch-
 .handlung, 1918, pp. 21, 230-231
 O. Bauer, La question des natio- (10
 nalités et la social-démocratie, Paris, EDI,

.nationale
 vol. 1 ; La question des nationalités, éditions
 Syllepse, 660 pages, 2017
 F. Engels, «The Magyar Struggle» (1848),
 in Marx, Engels, The Revolutions of 1848,
 .Londres, Penguin 1973
 F. Engels, «What is to Become of Turkey
 in Europe ?» New York Daily Tribune, 1853,
 et «Deutschland und der Panslawismus»,
 Neue Oder Zeitung, 1855, dans Marx, Engels
 .Werke, Berlin, Dietz Verlag, 1968, vol. XI
 E. Hobsbawm, Nations et nationalismes
 depuis 1780 : programmes, mythe et réalité,
 .Gallimard, 1992, édition poche 2001
 V.I. Lénine, «The National Program of
 the RSDLP», Collected Works, Moskow,
 ; Progress, 1958, Vol. 19
 ف. لينين، "حق الأمم في تقرير المصير"،
 و"ملاحظات نقدية حول المسألة القومية"، الثورة
 الاشتراكية وحق الأمم في تقرير المصير» موجودة
 بانترنت

M. Löwy, «Marxists and the National
 Question», New Left Review, Londres, avril
 .1976

R. Luxemburg, « Thèses sur les tâches
 de la social-démocratie internationale »
 (1915), « La Brochure de Junius, La guerre et
 l'Internationale », Œuvres complètes, Tome
 .IV, Agone, 256 pages

R. Luxemburg, «Die Polnische Frage auf
 dem Internationalen Kongress in London»,
 (1896), «Vorwort zu dem Sammelband
 "Die polnische Frage und die sozialistische
 Bewegung"» (1905), «Nationalität und Auto-
 nomie» (1908), in Internationalismus und
 Klassenkampf, Berlin, Luchterhand, 1971
 (Rosa Luxemburg, la Question nationale et
 l'autonomie, Le temps des cerises, 2001-
 .épuisé)

K. Marx, F. Engels, L'idéologie alle-
 .mande, 1845

R. Rosdolsky, Friedrich Engels et les
 peuples «sans histoire», 384 pages, Syllepse,
 .2018

J. Staline, Le marxisme et la question

.1987, vol. 1, p. 139, réédité par Syllepse en 2017

.Otto Bauer, 1987, vol. 1, p. 149.) voir note 10 (11

.Lénine, édition 1958, vol.35:84 (12

.Staline, 1913 (13

.Trotsky, Staline, édition 1969:233 (14

.Lénine, édition 1958, vol. 20:31 (15

(16

في الأساطير اليونانية، بروكوست (حرفيا معناه من يضرب بالمطرقة كي يمدد) كنية للص قاطع طريق
 يجبر المسافرين على التمدد على سرير، يبتز الأعضاء الزائدة على طول السرير ويمدد القصيرة عنه لتطابقه
 . سرير بروكوست تعبير عن محاولات إكراه لمطابقة نموذج، وكيفية وحيدة للتفكير والعمل.

.Staline, Le marxisme et la question nationale, édition 1953 : 306-7, 309, 305, 339 (17

.Lénine, 1958, 19 : 543 et Lénine, 1958, 20 : 39, 50 (18

Lénine, « La révolution socialiste et le droit des nations à disposer d'elles-mêmes », (19

.édition 1958, 22:145

.Hobsbawm, édition 1991 : 8-11 (20

.Hobsbawm, édition 1991 : 133 (21

.Hobsbawm, édition 1991 : 163, 170, 173, 179 (22

كتب هوبزباوم التالية :

الشعوب والقوميات منذ 1780

اختراع التقاليد

رباعية: عصر الثورة، عصر راس المال، عصر الامبراطورية، عصر التطرفات

موجودة، مع أخريات، بانترنت

«دمج الانتماء الإثني في إطار الديمقراطية السياسية»

ينبغي إدماج مفهوم الإثنية في إطار التحليل الماركسي على نحو أكمل، خاصة بالنظر إلى ما تنطوي عليه الروابط الإثنية من خيارات عفوية للشعوب وضرورات ديمقراطية.

بقلم: ميشيل كاهين

Gérard Prunier, Les Chrétiens et la guerre en République centrafricaine

ethnies ont une histoire, الصادر في عام 1989.

تقوم الأطروحة على أن مفهوم الإثنية ليس مجرد خدعة صنعها المستعمرون، وأن الأفارقة لم ينتظروا قدوم الأوروبيين ليدركوا وجود هويات-قد تُسمى إثنية أو أمة-تمثل أشكال بناء اجتماعي وبالتالي فهي ذات طابع غير مستقر. توجد هويات قائمة منذ قرون في أفريقيا، على غرار أمة الكونغو التي كانت في الأصل نتاج بناء سياسي. كانت مملكة الكونغو قائمة منذ قرنين قبل حلول البرتغاليين بالمنطقة في عام 1482، ولا تزال الهوية الكونغولية مستمرة، على الرغم من قيام الحدود الاستعمارية بتقسيمها إلى خمسة أجزاء: غرب الكونغو برازافيل، وغرب الكونغو «الديمقراطية»، وأقصى جنوب الغابون، وجيب كابيندا التابع لأنغولا، والمقاطعتين الشماليتين في هذا البلد الأخير، واللتين يطلق عليهما أيضاً الكونغو وزائير. ويمثل كيانا لا يزال قائماً، بلغته الخاصة، وطقوسه الخاصة، وملكه كشخصية ثقافية سامية، وإن كان يشغل دوراً ثانوياً، وعاصمته مبانزا-كونغو في أنغولا.

يتمثل ما أدهشني دوماً بصفتي ماركسياً في مدى صعوبة فهم الظاهرة الإثنية. كان نقاش مماثل إلى حد ما يدور في أوروبا حول المسألة القومية، ويجدر بالذكر أن إنجلترا كان يؤيد استقلال أيرلندا وبولندا، بينما كانت روزا لوكسمبورغ ضد استقلال هذا البلد الأخير لاعتقادها أن ذلك سيؤدي إلى تقسيم صفوف البروليتاريا التي كانت موحدة بالقوة داخل إمبراطورية ألمانيا. كان إنجلترا يوضح أن على البروليتاري بداية معرفة الأرض التي يسير عليها، وما يقع على عاتقه من مسؤوليات: كان لا بد من حل المسألة القومية، ليتمكن بروليتاري أيرلندي من التحالف مع

عندما يدور الحديث عن أفريقيا، غالباً ما يُطرح مفهوم الإثنية في الصحف العامة وضمن الباحثين في العلوم الاجتماعية على حد سواء. كيف يمكن تحديد هذا المفهوم؟

كانت بداية استخدام كلمة إثنية في فرنسا في سنوات 1930، لتحل محل كلمة عرق. لكن هذه الكلمة الأخيرة نفسها لم تكن تحمل ما تكتسبه اليوم من نفس المعنى. يتحدث إرنست رينان Ernest Renan، منظر الأمة الفرنسية العظيم في القرن التاسع عشر، ومؤلف كتاب Qu'est-ce qu'une nation (ما الأمة؟)، على سبيل المثال، عن «العرق الفرنسي» على نحو عادي جداً. يعني ذلك مجتمع communauté أو أمة، لكن مع فكرة سريان الثقافة في الدم. يشكل ذلك نوعاً من النزعة

الجوهرانية.. [نظرية فلسفية تقر أن الجوهر يسبق الوجود، بعكس الوجودية- المترجم]. كانت الأممية الشيوعية تستخدم مصطلح «زنجي»، الذي لم يعد مستعملاً اليوم.

بدأ استخدام كلمة إثنية في سنوات 1930 بطريقة ذات نزعة جوهرانية للغاية. كانت اللحظتان المؤسستان لأكثر النقاشات حداثة حول كلمة ومفهوم الإثنية في فرنسا، في مجال العلوم الاجتماعية هما: بداية، كتاب جان- لو آمسال Jean-Loup Amselle وإليكيا موبوكولو Elikia M'Bokolo Au cœur de l'ethnie، الذي نُشر لأول مرة في عام 1985، ثم بعد ذلك بوضع سنوات كتاب جان بيار كريتيان Jean-Pierre



ميشيل كاهين

ميشيل كاهين مؤرخ للاستعمار البرتغالي ومحلل سياسي لأفريقيا الناطقة بالبرتغالية، وهو مدير أبحاث فخري في المركز الوطني للبحوث العلمية والثقافية وعضو في الأممية الرابعة في فرنسا. آخر كتبه هو Colonialité. Plai-doyer pour la précision d'un concept، باريس، دار كارثالا. حاوره بول مارسيل في 18 آب/أغسطس 2024.

بروليتاري إنجليزي. كان إنجلترا يولي أهمية لأيرلندا وبولندا لأنهما كانتا توالياً مستعمرتين من قبل إنجلترا وألمانيا، البلدين الصناعيين العظميين. كان يبدي تعاطفاً متسماً بنزعة أدواتية [النزعة الأدواتية أو الوسائلية نظرية مثالية ذاتية للفيلسوف الأمريكي جون ديوي وأتباعه، وهو نوع من التبرجمانية، ملخصه أن المعرفة أداة للعمل ووسيلة للتجربة] إلى حد ما على ما اعتقد. كان لدى إنجلترا نفسه بعض العبارات المروعة التي قالها عن دول البلقان التي كانت صغيرة المساحة وشعبها «بلا أحداث تاريخية بارزة». كان يعتبر هذه البلدان متخلفة، بما أنها لم تكن صناعية. مع ذلك، تعد المجموعة الإثنية، من وجهة نظر مادية، تشكيلة اجتماعية ذاتية تعبر عن مجتمعات وفقاً لمسارات هوياتية خاصة بها، وهذا ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار في طريقة تفكيرنا.

المسألة القومية – المسألة الإثنية

هل يوسعك تحديد مفهوم الانتماء الإثني؟

عندما أتحدث عن الانتماء الإثني لا أعني وحسب مفهوم إثنية بل أيضاً مفهوم أمة، الذي لا أخلطه مع مفهومي الجمهورية والدولة خلافاً للتقليد اليقوي. لا يمكن تعريف الأمة الفرنسية، على سبيل المثال، بأي طريقة أخرى غير ما يلي: تشكل الأمة مجموعة من الناس الذين يشعرون بأنهم فرنسيون، وانتهى الموضوع. لا يوجد، من وجهة النظر هذه، أي سبب على الإطلاق يدعو إلى التفريق طبعاً بين أمة وإثنية، باستثناء درجة من درجات انتماء إثني. قد تمثل أمة أعلى درجة من حيث مدى شدة تبلور الهوية وطول مدة وجودها.

لا أفهم لماذا قد نستخدم كلمة «أمة» للهوية الفرنسية-أنا مقتنع بأن الأمة الفرنسية موجودة لأن ثمة أناساً يحددون أنفسهم على هذا النحو- ومصطلح إثنية للهوية الكونغو، في حين كان شعب الكونغو قائماً بالفعل بهويته ولغته الخاصة عندما وصل البرتغاليون. هل ذلك راجع إلى أننا في أفريقيا؟ أنا مرتاب للغاية مما يُقام من فرق دلالي أمم وإثنيات. تشكل كل الأمم إثنيات لكن كل الإثنيات ليست أمماً، وبعبارة أخرى، سيكون مفهوم الإثنية أقل درجة من الهوية، وأكثر مرونة منها، وأقل تبلوراً منها، وربما أقل استمرارية منها. اختفت إثنيات وظهرت أخرى بفعل الاستعمار. لا يعني ذلك أن المستعمرين أنشأوا الإثنيات، في إطار فكرة فرق تسد الشهيرة. قام المستعمرون بتصنيف الناس، وترجم المبشرون الكتاب المقدس إلى أكثر اللغات فعالية بالنسبة لهم-مما أحدث تأثيرات كبيرة للغاية-لكنهم استخدموا ما هو كائن بالفعل.

لا يمكن التلاعب بشيء غير موجود.

مع ذلك، يوجد في كتاب *Au cœur de l'ethnie*، الذي أشرف على إصداره جان لو آمسيل وإليكيامبوكولو، والذي أشرت إليه، فصل كتبه جان بيار دوزون Jean-Pierre Dozon بعنوان: «Les Bété : une créonisation coloniale».

أنا لست متخصصاً في هذه المنطقة إطلاقاً. قد يكون على حق، إذا أثبت أن حاكما استعماريًا قام بتحديد الناس وتجميعهم في مقاطعة قام بتدبير نطاقها، وأن هؤلاء الناس اعتادوا تدريجياً على هذه الهيكلية الاستعمارية التي أصبحت ذات طابع إثني. قد يكون ذلك صحيحاً، لكن لا يمكن أن يؤدي ذلك إلى استنتاج قانون عام يقضي بأن المستعمر مخترع الإثنيات. قد يعني ذلك أن الأفارقة-ات كانوا مضطربين-ت لا انتظار قديم المستعمرين لإدراك وجود هويات مجتمعية لم تكن مجرد سلالة وعشيرة. لئلاخذ حالة جزر الرأس الأخضر وموزمبيق البلدين المختلفين تماماً. تقع موزمبيق في المخروط الجنوبي لأفريقيا، وتطل على المحيط الهندي، وينتمي سكانها إلى عائلة البانتو الكبيرة. يُعد الرأس الأخضر أرخبيلاً كريولياً [الشخص الكريولي: من أصول أوروبية مختلطة مع عرقيات أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ومختلطة أحياناً مع الشعوب الأصلية في الأمريكتين- المترجم]، في المحيط الأطلسي، عن بعد 500 كلم غرب داكار، وكان خالياً من السكان عندما وصل إليه البرتغاليون. كانت مأهولة بالكامل بالعبيد القادمين من أنحاء مختلفة من أفريقيا، والذين لم تكن لديهم نفس الهويات ونفس الديانات، ولم يكونوا يتحدثون

نفس اللغة، مما اضطرهم إلى بلورة لغة الكريول [اللغة الكريولية: لغة من تخالط بعض اللغات وغدت لغة طبيعية]. ظهرت والحالة هذه هوية جديدة، أي هوية الكريول، المحصورة إقليمياً في الأرخبيل. يمكن القول، من الناحية التاريخية، بأن أمة تشكلت على غرار أممنا في أوروبا. لا توجد مشكلة عويصة في تماثل أفقر مواطن في الرأس الأخضر مع دولة الرأس الأخضر.

تختلف الأوضاع بالنسبة لموزمبيق، إذ أنها تقع في قارة أفريقيا. استعمر البرتغاليون هذا البلد أيضاً في بداية القرن السابع عشر، على الرغم من عدم احتلال معظم أراضيها حتى نهاية القرن التاسع عشر. إنها إفريقيا البانتو بسلاطاتها ومشايخها التقليدية وأممها الإفريقية ما قبل الاستعمار، والدول العظمى التي هزمها البرتغاليون عسكرياً. كانت هناك هويات أفريقية، لكنها لم تكن بالضرورة دولاً-أمم: كان نكوسي nkosi (ملك/زعيم) إحدى التشكيلات السياسية الرئيسية في جنوب موزمبيق، وهي إمبراطورية غازا، من الزولو zoulou المهاجرين المرتبطتين بالمفكيانية Mfecane (حركات هجرة الزولو الرئيسية منذ نهاية القرن الثامن عشر). كانت دولة قائمة على الرق والعنف، وقامت ب«إضفاء طابع الزولو» على هؤلاء السكان جزئياً. مع ذلك، كان سكانها أبعد ما يكونوا عن التجانس؛ إذ لم تكن تلك الدولة-دولة-أمة قبل الاستعمار. لكن الكيانات السياسية الأخرى كانت متألقة من سكان أكثر تجانساً، فلم لا نسميها أمماً؟ كانت البرازوس prazos ظاهرة مختلفة للغاية موجودة في قلب البلد، وتشكل أنظمة إقطاعية برتغالية سابقاً تحولت إلى حد كبير إلى إقطاعية أفريقية دون أن تتسم ب«طابع تقليدي من جديد». كان زعماء سود أو زعماء غوانا goanais يمتلكون أراضي باسم ملك البرتغال. فُرضت هذه الهياكل السياسية على هويات قائمة سابقاً. كانت هذه الكيانات تمثل عشائراً أو سلالات، وأحياناً ذات هويات متميزة للغاية، في شمال البلد، خاصة لدى قبائل ماكوندي Makonde وماكوا Makua. لم يحول البرتغاليون الذين احتلوا الإقليم بأكمله في نهاية القرن التاسع عشر السكان إلى «برتغاليين سود»، إذ ظل الناس بطبيعة الحال أفارقة. رفضت جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو Frelimo)، التي استولت على السلطة في عام 1975 بعد عشر سنوات من الكفاح المسلح، أن تأخذ في الحسبان وجود الأمم الأفريقية قبل الاستعمار، والتي كانت تُعتبر إجمالاً «ذات طابع قبلي»، ولم تشجع على نشر ثقافتها ولغتها، لكنها لم

لوحة قديمة للهجرة الأولى للفنغو Fengu، أحد الشعوب المتضررة من المفكيانية Mfecane في القرن الثامن عشر. ملكية عامة.



المسألة القومية – المسألة الإثنية

تتمكن أيضًا في أن تكون دولة اجتماعية لنسبة 80% من السكان الذين كانوا قرويين، مما كان قد يؤدي إلى حمل كل هذه المجموعات هوية بلد «موزمبيق»، هذا الفضاء الإقليمي الجديد الذي أصبح رسميًا أمة. كانت سياسة جبهة تحرير موزمبيق، على العكس من ذلك تقول: «يجب أن تندثر القبيلة، لتحيا الأمة».

كان استخدام كلمة القبيلة موضع نقاش حاد، وترتبت على هذه السياسة المناهضة للإثنيات انعكاسات عملية، مثل حملات محو الأمية التي نظمت باللغة البرتغالية حصراً مع نسبة فشل كبيرة- وحظر الزعماء التقليديين وطقوس هطول الأمطار... الخ. كان ذلك في رأيي نوعاً من محاولة «إضفاء الطابع البرتغالي» أو «الطابع اللوزوفوني» [لوزوفونية: مجموعة إثنية لغوية من الشعوب والأمم التي تضم ما يقدر بنحو 270 مليون شخص موزعين على 10 دول وأقاليم ذات سيادة تعتبر البرتغالية لغة رسمية- مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية- المترجم] على البلد بفكرة الإنسان الجديد، وبتوظيف لغة ماوية النبرة إلى حد ما.

حدث نفس الشيء إلى حد ما مع قمع إثني عنيف للغاية، في فرنسا؛ إذ قام نابليون، ثم نابليون الثالث، وخاصة الجمهورية الثالثة بفرنسة فرنسا: يتذكر الجميع اللوحات المكتوبة التي تقول «ممنوع البصق والتحدث بلغة الباسك أو البريتون في أوقات الاستراحة». لكن هذه الدولة الفرنسية، التي كانت تقمع الإثنيات، كانت تُنشأ في الوقت نفسه مدارساً عمومية إلزامية ومستشفيات وطرقاً وجسوراً، وتحقق التقدم، وهكذا تبلورت هوية سياسية للدولة الاجتماعية الفرنسية، مما أدى تدريجياً إلى تشكل هوية وطنية. كان هذا التبادل القائم بين التقدم الاجتماعي والقمع الإثني- ولا أقول أنه كان جيداً- قادراً على الاشتغال.

لا تشكل دولة رأسمالية تابعة أو فائقة التبعية، مثل دول أفريقيا، دولة اجتماعية، مع استثناءات نادرة، بل إنها دولة كليبوتوقراطية [1] وخاضعة لسيطرة استعمارية، وتمارس الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والإثني أيضاً، على الرغم من نهجها ممارسات قائمة على الإثنية والزبونية. يُشيد وزراء طرقات مؤدية إلى قراهم عبر اختلاس ميزانية وزاراتهم، لكن ذلك لا يمثل سياسة تجمع هويات أفريقية لبناء أمة واحدة من أمم.

إذا أخذنا حالة بريطانيا العظمى، فإنها لا تمثل فيدرالية مكونة من إنكلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية. لا تشكل دولة فيدرالية؛ إذ ثمة هوية

بريطانية فائقة. تعد هوية في صيغة المفرد ضمن هويات في صيغة الجمع. قد يعترف إسكتلندي بأنه بريطاني، لكنه لا يجذب الخلط بينه وبين إنجليزي. لم تتبع دول أفريقيا هذا النموذج من الهويات المندمجة، وجعلت أمماً أفريقية ما قبل الاستعمار متعارضة مع الأمة الجديدة التي كان مفترضاً أن تشكل قطيعة بدلاً من هذا الجمع الموطد بين الهويات من قبل دولة اجتماعية.

يأخذ النظام في إثيوبيا بعين الاعتبار مختلف الإثنيات، بالأقل رسمياً

يكاد ذلك يكون استثناءً، ولم يكلل بالنجاح على الإطلاق. توجد في هذا البلد فيدرالية قائمة على الهوية. تمتلك كل أمة تأسيسية، من حيث المبدأ إقليمياً متمتعاً بالحكم الذاتي، لكن نظاماً ديكتاتورياً يحكم البلد ولم يسبق بأي وجه احترام أشكال الحكم الذاتي. ما كان جيداً في الدستور لم يتجسد على أرض الواقع.

أنا لا أدعو إلى ضرورة إقامة الفيدرالية في كل مكان داخل أي بلد في أفريقيا. قد تؤدي الفيدرالية داخل بلدان أفريقيا إلى خطر تشكيل محافظات أحادية الطابع الإثني. بيد أن المحافظات أحادية الطابع الإثني نادرة جداً في أفريقيا. يوجد في منطقة ماكو أيضاً شعب الماكوندي وشعب الياو Yao، بحيث يمثل شعباً أغلياً وشعبيين أقليتين.

لا تتمثل المشكلة في إقامة نظام فيدرالي، يجب النظر بدلاً من ذلك إلى بوليفيا بقيادة إيفو مورالس Evo Morales، التي أقرت في عام 2009 دستور دولة بوليفيا الموحدة متعددة القوميات.

لا يشكل الواقع الإثني في أفريقيا عدواً لنا نحن الماركسيين. إنه بكل بساطة شيء قائم في المجتمع، ويجب الحرص على عدم إضفاء طابع جوهري عليه. قد تصبح هذه الهويات أو لا تصبح أمماً، لكن أحياناً سيجري التعبير عن السخط الاجتماعي على أسس إثنية. لا توجد بوجه عام حرب أهلية قائمة على أسس إثنية وحسب. لا يشكل الهوتو والتوتسي في رواندا، على سبيل المثال، مجموعتين إثنتين. إذا كان علينا إطلاق اسم عليهما، فهما بالأحرى طائفتان، ومجموعتان لهما نفس اللغة ونفس الأساطير الأصلية، ونفس المملكة، لكن البعض كانوا يُعتبر مُزارعاً والبعض الآخر مربّي الماشية. سيتفق الجميع على أن التلاعب الاستعماري أتى أكله، لكنه لم يتخذ شكل حرب إثنية.

عندما يندلع نزاع إثني، غالباً ما تنشب مشاكل اجتماعية. توجد في هذه اللحظة، في شمال موزمبيق، جماعة جهادية مقاتلة. أصبحت هذه الجماعة الموجودة سابقاً كطائفة دينية جماعة مسلحة ثم انضمت إلى تنظيم الدولة الإسلامية. تجند من السواحليين Mwani الذين يقطنون المنطقة الساحلية ومن شعب الماكوا-مجموعة كبيرة تعرضت لمعاملة سيئة للغاية من قبل المستعمرين البرتغاليين ثم من قبل جبهة تحرير موزمبيق. وتوجد في آخر المطاف، مجموعة ماكوندي على طول الحدود مع تنزانيا. ومن هنا بدأت حرب التحرير في عام 1964. كانت مجموعة ماكوندي مهمة للغاية في حرب التحرير ضد الاستعمار [2]، على الرغم من كونها أقلية في المنطقة. تولى أعضاؤها أدواراً قيادية مهمة بما أنهم كانوا فاعلين رئيسيين في حرب التحرير ضد الاستعمار. أصبحوا وزراء بعد أن كانوا جنرالات في حركة حرب الغوار. احتكروا معظم المناصب التي تتيح فرص الثراء، على الرغم من أنهم يمثلون أقلية كبيرة جداً في جميع أنحاء البلد (نسبة 2% من السكان، وما يناهز نسبة 10% في محافظة كابو ديلغادو Cabo Delgado الشمالية). يوجد اليوم تعبير إثني عن السخط الاجتماعي من جانب السواحليين أو شعب الماكوا ضد شعب الماكوندي، لكن بفعل انعدام المساواة الناجم عن قيام مجموعة إثنية معينة باحتكار سلطة الدولة بسبب ظروف تاريخية.

تكمن الصعوبة بأفريقيا في كونها على هامش الرأسمالية. ليست الدول دولاً اجتماعية، بل دولاً قائمة على الانتهازية، ودولاً كوميترادورية، دولاً تمارس الزبونية على أساس إثني، وغالباً ما تُوطد نزعة إثنية واحدة. تشهد السنغال في هذه اللحظة تنامي إضفاء طابع “الولفية” oulofisation [اللغة الولفية: لغة أغلبية سكان السنغال وأقلية كبيرة في موريتانيا-م]، كما أن اللغات الأفريقية الأخرى في تراجع وقد تختفي مستقبلاً. أدى ذلك إلى انتشار حرب غوار في إقليم كازامانس [3]، وقد تحدث تدريجياً انتفاضات أخرى (ليس بالضرورة بنفس الشكل)، خاصة إذا ظلت التنمية متفاوتة للغاية في جميع أنحاء البلد. تكمن وراء كل ذلك دوماً ظروف مادية واجتماعية، لا يندرج قول هذا في إطار النزعة الاقتصادية: لا تأتي الهوية بأي وجه من تلقاء نفسها، بل تشكل تعبيراً عن مواقف متخذة بوجه تغيرات تبدو عدوانية أو مقلقة.

عانت ذلك في موزمبيق: في الفترة الاستعمارية- أي حتى عام 1975- كان علماء الأنثروبولوجيا قادرين على تحديد منطقة واسعة في شمال موزمبيق حيث

المسألة القومية – المسألة الإثنية

ذي طابع إثني (بالأحرى ذي طابع طائفي في هذه الحالة كما أعتقد) لأنها أكثر اتجاهات التفاهم المتاحة للناس. ثم يكتسب هذا الشعور ذا الطابع الاثني/الطائفي استقلاله الذاتي في ما بعد: لا تنتفي المسألة الإثنية بسهولة حتى وإن حُلَّت المشكلة الاجتماعية التي أدت إلى بروزها. إذا ما تم إدراك هوية ما على نطاق واسع، قد تختفي المشكلة الاجتماعية التي أدت إلى تعزيز بروزها، وقد يفضي ذلك إلى تفادي حصول مذابح، لكن لن يمنع استمرار هذه الهوية على مدى أجيال عديدة، وعلى الديمقراطية السياسية أخذ ذلك بعين الاعتبار.

تعد حالة الصومال مثيرة للاهتمام لأنها دولة-أمة متجانسة إثنية، لكن هناك إقليمياني يسعيان إلى نيل استقلالهما: صوماليلاند Somaliland [أرض الصومال] و بونتلاند Puntland [أرض البنط].

في الواقع لا تطرح المسألة الإثنية وحسب، إذ يوجد في الصومال نظير ما قد نسميه «قبائل» في العالم العربي، على سبيل المثال. وتعد عموماً هياكلًا سياسية، وليست هويات إثنية، لكن ينبغي عدم النظر إلى الانتماء الإثني بصورة جامدة. قد يعتبر أناس أنهم صوماليون اليوم ثم لا يشعرون أنهم صوماليون غداً. تطالب صوماليلاند بالاستقلال، ثم حصلت عليه بالفعل. إنها دولة لا يعترف بها أحد، لكنها الجزء الذي يعمل بشكل أمثل من الصومال! حتى أنها شهدت انتخابات بإشراف مراقبين دوليين. ترتبت عن الهيمنة الاستعمارية أيضاً تأثيرات على الهويات. سآخذ المثل السابق من شمال موزمبيق مع الماكوندي، هذه المجموعة التي كانت مهمة جداً في النضال ضد الاستعمار والتي احتكرت مناصب السلطة. يوجد شعب الماكوندي على جانبي الحدود: في منطقة شمال نهر روفوما Rovuma التابعة لتنزانيا وفي منطقة الجنوب التابعة لموزمبيق. كان لـ 120 عاماً من الاستعمار، البريطاني من جهة والبرتغالي من جهة أخرى، تأثيرات على الهوية. يدرك أفراد الماكوندي في الجنوب جيداً، أنهم لم يعودوا متطابقين تماماً مع أفراد الماكوندي في الشمال، حتى وإن كانوا على علم اليوم بأنهم أبناء عمومة.

قد يتحدث علماء الإثنيات في الصومال عن دولة واحدة، لكن هذا لن يمنع بروز التناقضات الداخلية التي ستؤدي إلى سعي بعض المناطق إلى طلب الاستقلال. لكن هذا السعي إلى نيل الاستقلال ليس بالضرورة ذا طابع إثني-قومي، إذ قد يكون الدافع وراء

للعناية، لأن حكم الأغلبية يعني جمهورية سوداء. لم يكن هذا يعني ضرورة رحيل البيض، بل كان يعني وجوب فقدانهم لامتيازاتهم، وكان تروتسكي دافع عن شعار الجمهورية السوداء.

ينبغي علينا نحن الماركسيين إدراك المقصود من التعبير الشهير «تاريخ كل مجتمع حتى يومنا هذا تاريخ صراع الطبقات». لا يعني ذلك عدم وجود سوى صراع الطبقات والوعي الطبقي. قد يكون شخص أبيض أو أسود أو من أصول مختلطة، وقد يكون رجلاً أو امرأة، وقد يكون يسارياً أو يمينياً، وقد يحب عصير التفاح أو الجعة، وقد يفضل رياضة الرغبي على كرة القدم، وقد يحمل هويات كُثر، لكن المكان الوحيد الذي تختلط فيه كل الهويات متمثل في داخل ذاته، في الفرد، المكان الوحيد الذي لا يتجزأ تحت طائلة الموت. ليس بالضرورة أن تكتسي مسألة الطبقة في لحظة معينة أهمية قصوى في إثارة هذا الشخص: قد يعود سبب ذلك إلى كونه مسلماً، لأن المسجد الذي أحرقه العنصريون هو الذي يحرك مشاعره، ليس باعتباره بروليتارياً مسلماً بل بصفته مسلماً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

يبذل هؤلاء الرفاق النيجيريون- ات جهوداً لتجاوز هذه الانقسامات، لكن هذا الأمر أكثر تجريداً بالنظر إلى أن الحدود بين المنطقة المسلمة والمنطقة الروحانية-الأكثر تنصيراً إذ لم تنجح البعثات التبشيرية المسيحية إلا في الأراضي غير الإسلامية- في تاريخ نيجيريا بوجه التحديد، متناغمة مع إمارة صُكُتُو Sokoto السابقة، الدولة الأفريقية العظيمة قبل الاستعمار. لم يخترع المستعمر هذه الانقسامات بل كانت نتاج عوامل تاريخية. تُعد نيجيريا كياناً مصطنعاً، مثل كثير من دول ما بعد الاستعمار، لكن ذلك لا يعني عدم إمكانية استمرارها على ما يرام: إذا كانت دولة اجتماعية تعمل إلى حد كبير على احترام مختلف الهويات الإثنية التي تشكلت تاريخياً على أرض نيجيريا الحالية. تمثل نيجيريا دولة فيدرالية، لكن هذا لا يعني في حد ذاته احتراماً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً أمثل للسكان، بسبب وجود الدولة الرأسمالية التابعة والكارثة النفطية.

قامت «ثورة» عام 1959 في رواندا، بعد إطاحتها للسلطة المطلقة لنخبة التوتسي، باتخاذ منحي إثني مع ما ترتب على ذلك من عواقب مأساوية نعرفها، بدلاً من نهج مسار ذي طابع اجتماعي.

قد تظهر تعبئة اجتماعية عبر مسارات تقاطب

كان الناس يتحدثون عائلة لغوية تسمى ماخوا-لوموي makhuwa-lómwè. كانت السياسات التي أُتبعت، بعد استيلاء جبهة تحرير موزمبيق على السلطة، تصب في صالح سكان الجنوب والعاصمة والمدن الكبرى. أدرك الناس شن هذه الدولة التحديثية الاستبدادية تعديلات ضدهم، وسيحظى التمرد المدعوم من جنوب أفريقيا بنفوذ واسع في هذه المناطق. ثم صار الناس يسمون أنفسهم بـ ماكو رداً على ذلك. كانوا يشعرون بذلك حقاً، ولا فائدة من تأكيد أنه «وعي زائف».

كيف يمكن تناول مشاكل الإثنيات والمشاكل الاجتماعية على حد سواء عندما يجري التلاعب بمسائل الإثنيات بشكل تام؟ ولما تحجب هذه الأخيرة جميع القضايا الاجتماعية؟ تقلل بعض المجموعات التروتسكية في نيجيريا من شأن مسألة الانتماء الإثني على ما يبدو لي.

يوجد رجال أعمال سياسيون يتلاعبون بالهوية بشكل علني، وليس بالضرورة بهويات إثنية. يمكنهم التلاعب بهويات سوداء في بلد يضم أشخاصاً مختلطي الإثنيات، يمكن التلاعب بأي شيء إذا كان هذا الأمر موجوداً. من ناحية أخرى، تنطوي المشاكل الاجتماعية على تأثيرات إثنية على ما يتضح. أتيت في وقت سابق على ذكر مثال شمال موزمبيق، حيث لا يجد المقاتلون الجهاديون أي مشكلة في تجنيد الفتيان الصغار للقتال ضد حكومة جبهة تحرير موزمبيق. يتمتع سكان ماكوندي بفرص أفضل للاستفادة من ريع الدولة، على الرغم من أنهم أقلية في المحافظة، ومع عدم انطباق ذلك بالطبع عليهم برمتهم. وبالتالي تطرح مسألة انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية هذه بشكل ذي طابع إثني: يقول السواحليون: «نحن لا نملك شيئاً، لكن شعب الماكوندي يلتهم كل شيء». لا يعد هذا الكلام تحايلاً إثنية، بل تعبيراً إثنية عن انعدام مساواة اجتماعية.

يذكرني هذا بالنقاش الشهير الذي دار بين تروتسكي وأنصاره القلائل، المطرودين بالفعل من الحزب الشيوعي، في جنوب أفريقيا. كان الحزب الشيوعي والألمية الثالثة، التي باتت ستالينية، يدافعان عن شعار الجمهورية السوداء، بينما كان التروتسكيون الشباب في جنوب أفريقيا يدافعون عن جمهورية بلا لون سوى اللون الأحمر. كان هذا من جانبهم عبارة عن نزعة ذات طابع شمولي مجردة

المسألة القومية – المسألة الإثنية

هل من كلمة أخيرة؟

حان وقت التفكير بالنسبة لنا نحن الماركسيين في دمج الانتماء الإثني في إطار الديمقراطية السياسية. لا توجد بالطبع نضالات لتحقيق الديمقراطية وحسب، بل أيضًا نضالات اجتماعية، ونضالات طبقية بالتأكيد، لكن هذه الأخيرة بحاجة إلى الديمقراطية، وتقتضي الديمقراطية السياسية دمج الانتماء الإثني بدلاً من محاربته. ندافع عن كل ما هو جيد في التقاليد إذا كان موجوداً، ونحارب كل ما هو سيئ في التقاليد إذا كان قائماً. لكن يجب الحرص على عدم توجيه اتهامات خاطئة: لم يحدث ختان الإناث على سبيل المثال مع ظهور الإسلام، بل كان موجوداً قبل ذلك بفترة طويلة. ولا يمكن محاربة هذا «التقليد» إلا مع الناس وليس ضدهم.

يقف خلف الحق في الانتماء إلى الهوية الحق في المساواة. يحق لي أن أكون يوروبا Yoruba أو ماكوا Makua أو غير ذلك، ويحق لي أن يتعلم أطفالنا القراءة والكتابة بتلك اللغة في المدرسة، ويحق لي أن يتم رسم إقليم مقاطعتي وفقاً للأماكن التي يشكل فيها من يتحدثون مثلي بنفس اللغة أغلبية، ويحق لي أن تكون الدولة ثنائية اللغة محلياً. قد تكون الدولة ناطقة باللغة الإنجليزية أو السواحيلية أو البرتغالية، لكن ينبغي أن تكون هناك ثنائية لغوية بشكل رسمي. ليس بالضرورة أن يكون الموظفون - ات المعينون- ات من أبناء الإثنية المحلية، لكن يجب عليهم- هن إتقان اللغة لتقديم خدمة عامة باحترام الناس.

أعتقد أن ذلك الرهان يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للماركسيين بسبب التطور الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. تشهد هذه الأخيرة حالياً تحضراً متسارعاً دون تحول السكان إلى بروليتاريا. يأتي الناس الذين لم يعد باستطاعتهم كسب عيشهم في القرية إلى المدينة، لكن يفشلون عموماً في الانضمام إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. ولا يتمكنون من أن يصبحوا عمالاً- ات أو أجراء- ات. يجب امتلاك علاقات إثنية- طبقية للحصول على وظيفة... يحتاج هؤلاء الأشخاص، حرصاً على بقائهم الاجتماعي، إلى صون علاقات التضامن الأفقي مثل الانتماء الإثني. قد لا يشعرون بأواصر التضامن العمودي، أي طبقة ضد طبقة، بروليتاريا ضد برجوازية، إلا في وقت لاحق. لكن الغالبية الساحقة من الفقراء في أفريقيا لا يشكلون جزءاً من البروليتاريا.

والواقع أن البروليتاريا بعيدة كل البعد عن كونها

ذلك انعدام فعالية أداء الدولة غير الديمقراطية، والتي لا تحقق تقدماً اجتماعياً أو التي تحتكرها عشيرة واحدة بينما يوجد في البلد ما يناهز خمسة عشر عشيرة... الخ.

تبين الصومال مسألتين. بداية، لا يعني مجرد وجود هوية وتجانس إثني سير كل شيء على ما يرام، لأن ثمة مشاكل أخرى. ثانياً، تتغير الهوية وفقاً لمسارات قد تؤدي إلى بروز تفاوتات بين السكان. لا تعدو الهوية أن تكون مجرد مجتمع أشخاص تراودهم أفكار معينة في لحظة معينة من مسار هويتهم.

ماذا عن القبائل والعشائر؟

يمكن طبعاً استخدام كلمة قبيلة دون نزعة استعمارية. تشكل القبيلة تنظيمًا سياسياً لفصيل من السكان، مع وجود مشيخة وزعماء منتدبين لمناطق مختلفة. توجد قبائل في العالم العربي الأمازيغي وفي الصومال (المعروفة باسم العشائر).

توجد في موزمبيق، على سبيل المثال، مجموعات إثنية عديدة لكن بدون قبائل لأن المستعمرين البرتغاليين قاموا بتفكيك هذه الأخيرة. اعتمد البرتغاليون، على عكس البريطانيين، الإدارة المباشرة ولم يعيدوا تنصيب الزعماء التقليديين الأقوياء لكن المهزومين الذين أصبحوا الآن مديريين محليين مطيعين للدولة الإمبريالية الأوربية.

تعتبر العشيرة تنظيمًا وهميًا (بأقل في المناطق التي أعرفها). تعتقد فئة معينة من السكان، على أساس الأساطير الحيوانية، أنها منحدر من السلحفاة أو القرد. يجب عدم تجاهل أن كلمة «البانتو»، قبل إطلاقها على عائلة من حضارات أفريقيا، كانت تعني ببساطة «الكائن الإنساني» (على عكس مملكة الحيوان). تنطوي هذه الأصول الحيوانية الأسطورية على مقدسات غذائية، مثل حظر أكل السلحفاة على المتحدر من سلحفاة.

تشكل الأنساب تنظيم القرابة- الأبوية إذا كان الأصل عن طريق الأب، والقرابة الأمومية عبر الأم. لا يعني ذلك في الحالة الأخيرة سلطة أمومية، بل تنظيمًا اجتماعيًا لا يتمتع فيه زوج المرأة بالسلطة بل أخو المرأة. يُحدّد النسب بواسطة الأم، كما هو الحال في الديانة اليهودية الكلاسيكية.

أغلبية (ولا تشكل بالضرورة أكثر الأوساط الاجتماعية بؤساً)، مقارنة بعامّة الناس في المدن. لا يمثل عامة الناس طبقة، بل تشكيلة اجتماعيًا غير مستقر من أناس لا فائدة منهم مطلقاً بالنسبة للرأسمالية، لأنهم نادراً ما يشكلون سوقاً. قد يموتون بسبب مرض الإيدز أو كوفيد أو في حرب أهلية، ولا مشكلة في ذلك بالنسبة للرأسمالية. لكنهم أناس يجب أن يدافع عنهم الماركسيون. غالباً ما لا تكون المسألة الرئيسية المطروحة في أفريقيا ذات طابع بروليتاري بل على أساس عامة الناس، وليس من السهل تحديد مطالب انتقالية لهذا النوع من السكان. تشكل التطورات السياسية الحالية في غرب أفريقيا، على سبيل المثال (الفوز الكاسح الذي حققه حزب الوطنيين الأفارقة في السنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة PASTEF في الانتخابات السنغالية في عام 2024، والانقلابات العسكرية «المناهضة لفرنسا» في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، والتي حظيت بداية بدعم شعبي لا يمكن إنكاره... الخ) تعبيراً غير مباشر عن إضفاء طابع عامة الناس على السكان، الذين يمثلون أيضاً فئة الشباب إلى حد كبير.

أجرى الحوار بول مارسيل يوم 18 آب/ أغسطس 2024.

[1]. يستخدم مصطلح الكليبتوقراطية كدلالة على نظام سياسي يمارس فيه شخص واحد أو أكثر على رأس بلد ما الفساد على نطاق واسع جداً، وغالباً ما يكون ذلك مع مقربين إليه وأفراد من عائلته.

[2]. أنا شخصياً لا أسمىها وطنية بل مناهضة للاستعمار، إذ لم تكن أمة قائمة، بالمعنى الدقيق للكلمة، قبل حرب التحرير.

[3]. تشكل كازامانس Casamance، التي تسمى أحياناً كازا دي مانسا casa-di-mansa («أرض الملوك»)، منطقة تاريخية وطبيعية في السنغال، تقع في جنوب البلد ويحدها نهر كازامانس.

[4]. أنا لا أخلط بين عامة الناس وما يسمى بـ «القطاع غير الرسمي». إذ يُعدّ القطاع غير الرسمي تصنيفاً يشمل جزءاً واسعاً من السكان الذين لا يتم «تقنين» نشاطهم الاقتصادي في إطار تشريعي وقانوني. ويغطي هذا القطاع غير الرسمي مختلف الطبقات والتشكيلات الاجتماعية (بروليتاريا المقاولات الصغرى التي هي نفسها غير رسمية، وعامة الناس، والأوساط الحرفية، والتجار الصغار والمتوسطين، إلخ). وأعني بعامّة الناس أساساً سكان المدن الذين لم يعودوا جزءاً من نمط الإنتاج المنزلي في القرى، ولا يمكن دمجهم في نمط الإنتاج الرأسمالي بسبب الطابع الهامشي للرأسمالية في هذه البلدان.

توحيد طبقة عاملة مجزأة

بعد مضي أكثر من عشرين عاماً على توقيع اتفاق الجمعة المقدس، عادت «المسألة الوطنية» في أيرلندا إلى الواجهة مجدداً. تضافرت، لتشجيع هذه العملية، التغييرات الديموغرافية في الشمال، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصعود حزب الشين فين في الجنوب.

قلم؛ Paul Murphy



بول مورفي

بول ميرفي مناضل في منظمة؛ راديكالية وأمية واشتراكية وبيئية (RISE)، وهي منظمة متعاطفة مع الأممية الرابعة في أيرلندا وجزء من منظمة "الناس قبل الربح". وهو عضو في مجلس النواب في البرلمان الأيرلندي (Dáil Éireann). نُشر المقال في عام 2021 في العدد 2 من مجلة Rupture، الفصلية الأيرلندية الأيكولوجية الاشتراكية. لم يتم الاستفتاء الذي يشير إليه الكاتب في النهاية. ترجمة ناث كوكو. مجلس النواب الأيرلندي - CC BY-SA 4.0.

الأمريكية والفرنسية وبمساعدة مادية من هذه الثورات. وكان أقرب ما وصلوا إليه من نجاح هو تمرد الأيرلنديين المتحدين عام 1798، الذي نجح في توحيد الكاثوليك والبروتستانت تحت قيادة وولف تون Wolfe Tone. وأمام احتمال حدوث هزيمة محققة، تمثلت الاستراتيجية البريطانية في توحيد الانجليكان والمشيخيين في كتلة بروتستانتية مشتركة، ثم خلق انقسامات بين البروتستانت والكاثوليك عن وعي لمنع عودة ظهور مثل هذه الحركة الموحدة. ومن الأمثلة على ذلك قانون الاتحاد لعام 1801، الذي استمر في منع الكاثوليك من تولي المناصب العامة واستبعد «تحرر الكاثوليك». لم يمنع هذا الأمر المحاولات المتكررة للانتفاضة طوال القرن التاسع عشر، ومجدداً إبان انتفاضة عيد الفصح 1916. ومع تزايد المطالبات

على «بالي» (المنطقة التي تضم دبلن وضواحيها)، فإن النورمانديين انصهروا إلى حد كبير في الثقافة الغيلية في بقية الجزيرة. ثم جاء غزو تيبودور وستيوارت الذي نجح في إعادة السيطرة المباشرة على أيرلندا بأكملها في أوائل القرن السابع عشر. وكجزء من هذا الغزو، طُبقت سياسة وحشية من «الاستصلاح والزراعة»: انتزعت الأراضي من الزعماء الأيرلنديين وبيعت في المزاد العلني لملاك الأراضي الإنجليزي. كانت مزرعة أليستر الأكبر والأكثر اكتمالاً وكانت تهدف إلى توطين سكان موثوقين ومخلصين من المستوطنين البروتستانت الإسكتلنديين بصفة أساسية.

عندما هُزم النظام الملكي والكنيسة الكاثوليكية، التي كانت في قلب الرجعية الفيودالية، أثناء الثورة الإنجليزية[5]، أصبحت إنجلترا اقتصاداً رأسمالياً بالأساس. أسس أوليفر كرومويل الجيش النموذجي الجديد وقاده، ولعب دوراً حاسماً في هزيمة الملكيين. وفي عام 1649، قام بغزو وحشي آخر لأيرلندا، الخاضعة إلى حد كبير لسيطرة الاتحاد الكاثوليكي الأيرلندي المتحالف مع الملكيين. وجرى تجريد الطبقة الكاثوليكية المالكة للأراضي من ملكيتها ومورس التمييز المنهجي ضد السكان الكاثوليك. وبحلول عام 1775، تقلص عدد الكاثوليك من ثلثي السكان ولم يعد بحوزتهم سوى 5% من الأرض. وقد وصف كريستوفر هيل الغزو الكرومويلي بأنه «أول انتصار عظيم للإمبريالية الإنجليزية وأول هزيمة كبيرة للديمقراطية الإنجليزية»[6].

ثم تطورت أيرلندا بعد ذلك كمستعمرة خاصة لبريطانيا الشمالية، بمثابة جزء متخلف من المملكة المتحدة، لتصبح «سلة خبز بريطانيا»، ذات صادرات مهمة من الحبوب. واستمر الوضع على هذا المنوال أثناء المجاعة الكبرى في الفترة من 1845 إلى 1849، والتي أودت بحياة أكثر من مليون شخص. وكما قال جيمس كونيولي، «جرت التضحية بكل هؤلاء الناس على مذبح المنطق الرأسمالي»[7]. كان شمال شرق أيرلندا استثناءً ملحوظاً لهذا التخلف، إذ شهد تطوراً صناعياً حقيقياً، لا سيما حول بلفاست.

انتفض الأيرلنديون في عدة مناسبات محاولين إنهاء السيطرة الاستعمارية (واضطهادهم) مستلهمين الثورة

تطرح المسألة الوطنية أسئلة لا حصر لها على الاشتراكيين الذين يناضلون من أجل توحيد الطبقة العاملة، في الشمال كما في الجنوب، ووضع حد للنظام الرأسمالي. إننا نواجه اليوم بعد مرور 100 عام، آثار «كرنفال الرجعية»[1] الذي تنبأ به جيمس كونيولي عقب تقسيم الإمبريالية البريطانية لإيرلندا.

منذ إعلان منظمة RISE[2]، كنا نقاش ما يجب أن يكون موقف الحركة الاشتراكية وكيف ينبغي أن نقترح رداً اشتراكياً على المسألة القومية في أيرلندا. يعرض هذا المقال بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها تلك النقاشات، لا سيما ما يتعلق بكيفية رد الاشتراكيين على الاستفتاء حول الحدود[3].

نبذة تاريخية موجزة عن الاضطهاد القومي

المسألة القومية مصطلح ماركسي يشير إلى مشكلة اضطهاد قومي لم تُحل. على سبيل المثال، توجد مشاكل قومية متعددة في الدولة الإسبانية، بما في ذلك اضطهاد شعب الباسك والكاتالان. ومع ذلك، فإن الاعتراف بوجود مشكلة قومية ليس نفس الشيء الذي يعنيه تحديد ماهية المشكلة على وجه الدقة. فلكل مشكلة قومية خصائصها الخاصة بها.

تعاملت معظم النظريات الماركسية حول الإمبريالية بصورة رئيسية مع الإمبراطوريات الاستعمارية التي بلغت أوجها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وتناولت كتابات أخرى حول المسألة القومية أساساً الدول الأوروبية المندمجة في دول أكبر عبر هياكل سياسية إمبراطورية فيودالية مختلفة. وقد اتسمت المسألة القومية الأيرلندية، كما تطورت على مر القرون، بسمات من كلا النوعين[4].

كان أول غزو «بريطاني» (على الرغم من أنه في الواقع سابق لمفهوم بريطانيا العظمى) هو الغزو الأنجلو-نورماندي عام 1169، الذي كان يهدف إلى منع استخدام أيرلندا كقاعدة لإثارة التمرد ضد النظام الملكي الفيودالي. وعلى مدى القرون التالية، رغم استمرار السيطرة الإقليمية

المسألة القومية – أيرلندا

به«الحكماء المحلي» (وهو شكل من أشكال تفويض السلطة)، قرر المحافظون على وجه الخصوص أن «الورقة البرتقالية هي التي يجب أن تُلعب»، على حد تعبير اللورد راندولف تشرشل [8] [Randolph Churchill].

واجهت الإمبريالية البريطانية، عقب الثورة الروسية، حركة ثورية أيرلندية لم تكتفِ بوضع إمكانية التحرر الوطني على رأس أولوياتها فحسب، بل وضعت العلاقات الطبقية على جدول الأعمال. هكذا أُرعب تنامي نضال العمال، واحتلال أماكن العمل والأراضي، وأحداث مثل الإضراب العام ضد التجنيد الإجباري في عام 1918، وسوفييت ليمريك في عام 1919، الحكومة البريطانية. قاد عجز الحركة العمالية عن تحدي هيمنة قومي الشين فين من الطبقة الوسطى، والرأي السائد على نطاق واسع بأن «العمل يجب أن ينتظر»، إلى عدم تحقيق إمكانات هذه الفترة للأسف.

ورداً على هذا التهديد، اتبعت الإمبريالية البريطانية في سعيها لهزيمة الحركات التي واجهتها عسكرياً وقمعها، استراتيجية «فرق تسد» بطريقة خبيثة متزايدة. فشّرت في تقسيم أيرلندا في عام 1920، وأصرت على هذا التقسيم في المعاهدة الأنجلو- أيرلندية لعام 1921. انتهت هذه الفترة من الثورة الأيرلندية عام 1922 بثورة مضادة شهدت قيام «الدولة الحرة»، وهي مجتمع رجعي تهيمن عليه الكنيسة الكاثوليكية، حيث أُعديم الجمهوريون والاشتراكيون المعارضون للمعاهدة دون محاكمة، وحُظِرَ الأدب التحريضي واستُبعدت النساء من المشاركة في الحياة العامة. في شمال الحدود، كان التمييز والاضطهاد العلني للأقلية الكاثوليكية هو السائد،

مع وجود شرطة أُلستر الملكية الطائفية (RUC)، بالإضافة إلى الجماعات شبه العسكرية الموالية، ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية مصمّم لتقليل التمثيل الكاثوليكي.

في الجنوب، استمرت الطبقة الرأسمالية الضعيفة وممثلوها السياسيون في الانكسار على سلطة الكنيسة الكاثوليكية، مع العمل على تسهيل استغلال السكان والموارد من قبل رأس المال الأجنبي، البريطاني أولاً، ثم الأمريكي والأوروبي. وفي الشمال، تواصل التمييز المنهجي، وكان الإسكان بمثابة الشرارة الرئيسية

التي أشعلت حركة الحقوق المدنية في ستينيات القرن الماضي.

قوبلت أي إمكانية لقيام حركة طبقية موحدة من أجل الحقوق المدنية والاقتصادية بالرفض من قبل القادة القوميين المحافظين، الذين اختاروا «الوحدة المناهضة للنزعة الوحودية» (أي الوحدة الكاثوليكية) بدلاً من الوحدة الطبقية. وعندما هوجمت مظاهرات الحقوق المدنية بعنف من قبل العصابات الموالية المحمية من قبل شرطة أُلستر الملكية البريطانية، وقُتل المتظاهرون السلميون برصاص المظليين البريطانيين في يوم الأحد الدامي، تحول قسم كبير من الشباب الكاثوليك، الذين ضاقوا ذرعاً بالقمع وبدون حركة اشتراكية طبقية متماسكة تحت تصرفهم، إلى الكفاح المسلح والجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت. كان مفهوماً أن يرغب الشباب الكاثوليك في مقاومة الوضع الذي واجهوه. إلا

أن حملة الجيش الجمهوري الأيرلندي كانت دائماً في طريق مسدود. ورغم اختلافها الجوهري عن الحملات الطائفية الصريحة التي قامت بها القوات النظامية شبه العسكرية، إلا أنها فشلت في هزيمة الدولة البريطانية عسكرياً وكان لها تأثير في تعميق الانقسامات الطائفية.

لم يَحُلْ اتفاق الجمعة المقدس (اتفاق بلفاست 1998)، الذي أنهى الاضطرابات، المسألة القومية أو ينهي الانقسام العميق في المجتمع الشمالي. بل إن اتفاق تقاسم السلطة أخفى فقط الهوية التاريخية بين المجتمعين، في حين أنه أضفى الطابع المؤسسي على الطائفية في القمة.

اتحدت الأحزاب السياسية الرئيسية على جانبي الهوية في تنفيذ سياسات نيوليبرالية جديدة تتمثل في خفض الإنفاق والخصخصة، بينما تُقدم نفسها على أنها أفضل ممثل لمصالح «مجتمعها» كي تفوز بإعادة انتخابها.

ما طبيعة المسألة القومية اليوم؟

لولا أعمال الإمبريالية البريطانية على مدى قرون، لما كانت هناك مسألة قومية في أيرلندا. وعلى وجه الخصوص، فإن تقسيم أيرلندا هو المسؤول عن الصورة المحددة التي تتخذها المسألة القومية اليوم. ومع ذلك، فإن إحدى نتائج أعمال الإمبريالية البريطانية هي وجود جماعتين متميزتين في الشمال اليوم بتطلعات قومية متضاربة.

لطالما تعرض الكاثوليك تاريخياً للتمييز في الشمال من قبل السياسيين الوندوين اليمينييين ومن قبل الدولة البريطانية التي يرضيها التعويل على دعم الأغلبية البروتستانتية. ورغم أن التمييز الاقتصادي النشط أصبح الآن شيئاً من الماضي إلى حد كبير، إلا أن البقايا لا تزال موجودة. حتى لو اختفت بقايا التمييز في التوظيف أو السكن، فإن الكاثوليك سيظلون بالتأكيد مضطهدين على المستوى القومي، إذ أن رغبتهم في أن يكونوا في بلد يتوافق مع هويتهم القومية معرّقة وهم مسجونون في دولة شمالية لا يتماهون معها.

نظراً لإقصاء الكاثوليك من معظم قطاعات الصناعة، فقد كان البروتستانت تاريخياً هم من يشغلون الغالبية العظمى من الوظائف الماهرة والأكثر انخراطاً في النقابات. وشكّل هذا الوصول التفضيلي إلى الوظائف



مجموعة جيش المواطنين الأيرلنديين أمام قاعة الحرية. كُتب على اللافتة "نحن لا نخدم الملك ولا القيصر، بل نخدم أيرلندا". التقطت عند اندلاع الحرب العالمية الأولى. مكتبة أيرلندا الوطنية.



سكان يبحثون عن مقتنيات ثمينة في أنقاض دبلن، أيرلندا، بعد انتفاضة عيد الفصح الأيرلندية، 30-24 أبريل 1916، ملكية عامة.

تحديد نهج شامل. قدم إنجلترا، على وجه الخصوص، مفهوماً مشوشاً وغير مادي لـ «أهم بلا تاريخ». ليس من المستغرب إذن أن تصبح هذه القضية المعقدة موضوع نقاش ساخن داخل الحركة الاشتراكية بعد وفاتهم. تبنى اليمين داخل ما يسمى بالأممية الثانية نوعاً من «الاستعمار الاشتراكي» [10]، بالموازاة مع حجة عنصرية فظيعة تجسدت في طرح إدوارد برنشتاين في مؤتمر شتوتغارت عام 1907 بأن «على الاشتراكيين أيضاً أن يعترفوا بضرورة أن تتصرف الشعوب المتحضرة كوصي على الشعوب غير المتحضرة» [11]. ورغم رفض تعديل اليمين في مؤتمر شتوتغارت من قبل كتلة من الوسط واليسار، إلا أن حقيقة أنه لم يُرفض إلا بفارق ضئيل، بأغلبية 127 صوتاً مقابل 108 أصوات، توضح الانتهازية الموجودة بالفعل داخل الاشتراكية الديمقراطية وعدم وضوح كيفية التعامل مع هذه القضية. فحتى بين أولئك الذين عارضوا الاستعمار بوضوح، كان هناك في أحيان كثيرة نوع من المقاربة العمياء للقمع. أوضح يوجين دبس Eugene Debs ذلك جيداً عند الحديث عن الاضطهاد العنصري، حين كتب: «ليس لدينا أي شيء خاص نقدمه للزواج ولا يمكننا أن نوجه نداءً لجميع الأعراق. فالحزب الاشتراكي هو حزب الطبقة

عام 2015. وهي تُظهر قوة نضال الطبقة العاملة الموحدة وإمكانية إعادة تطويره وتخطي الانقسامات الطائفية التي تعتمد عليها الطبقة الحاكمة وأحزاب النظام القائم. بيد أنه رغم هذه النضالات فإن استمرار الانقسامات وقابلية استغلالها من قبل طبقة رأسمالية دنيئة وقاسية أمر واضح. أعقب إضراب المهندسين في عام 1919، ذو العناصر الهامة المميزة للإضراب العام، فترة من مذابح معادية للكاتوليكية في عام 1920، أججها عمداً أرباب العمل الحريصون على تجنب تكرار إضراب عام 1919. طُرد ما يناهز سبعة آلاف كاثوليكي وثلاثة آلاف من «Rotten Prods» (اشتراكيون ونقابيون بروتستانت) من أماكن العمل.

المقاربات الاشتراكية للمسألة القومية

يتعين علينا، لتحديد كيفية التعامل مع هذا القسم، أن ننظر إلى إسهامات الماركسيين حول كيفية معالجة المسألة القومية. فرغم أن ماركس وإنجلز قد صاغوا مبدأً أمميًا واضحاً برسالتهم الملهمة أن «العمال ليس لهم وطن» [9]، بل واستبقا التجديد البرنامجي للينين لاحقاً بدعمهما استقلال أيرلندا وبولندا، إلا أنهما أخفقا في

الماهرة، وفي مجال إعادة الإنتاج الاجتماعية والسكن، جزءاً من الأساس التاريخي للكتلة السياسية الوحدوية. ومع ذلك، فإن النظريات التي تُعامل البروتستانت على أنهم «أرستقراطية الطبقة العاملة» فائقة الامتيازات أو، الأسوأ من ذلك، على أنهم «مستوطنون» مساوون للبيض في جنوب أفريقيا، لا تستند إلى الواقع. فقد عانت الطبقة العاملة البروتستانتية، حتى عندما كان الكاثوليك يتعرضون للتمييز المباشر من حيث السكن والتوظيف، من أعلى معدلات الفقر والحرمان في المملكة المتحدة، كما يتضح من الظروف الكارثية لطرق شانكيل وفولز في بلفاست.

لم تكن الميزة الاقتصادية وحدها هي التي ربطت قطاعاً من العمال بالدولة البريطانية، بل كانت الأيديولوجية الوحدوية. ومع ذلك، انهارت استراتيجية فرق تسد التي اتبعتها الرأسمالية والدولة البريطانية في لحظات حاسمة حين تخطت النضالات المشتركة القوية للعمال الكاثوليك والبروتستانت الانقسام، كما حدث أثناء إضراب المهندسين في بلفاست عام 1919 وحركة مناهضة البطالة في ثلاثينيات القرن العشرين. ثمة العديد من الأمثلة المعاصرة، وإن كانت أصغر، على مثل هذه النضالات المشتركة، مثل إضراب القطاع العام القوي في

العامة، مهما كان لونها- كل الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم»[12].

ومن ناحيته، أصدر لينين على أن الحركة الماركسية لا بد أن تمتلك شيئاً «خاصاً» تقدمه للسود في الولايات المتحدة والقوميات المضطهدة في العالم. هذا الشيء «الخاص» ليس أقل من الالتزام الراسخ بإنهاء اضطهادهم المميز (بجميع أشكاله، بغض النظر عن الطبقات)، والذي يتجاوز الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي الملازمين لجميع أفراد الطبقة العاملة.

أدرك أنه لا يمكن بناء وحدة الطبقة العاملة بتجاهل أشكال القمع التي تؤثر على فئات معينة وليس على جميع العمال، أو التقليل من شأنها. فإهمال الاضطهاد يؤدي إلى اختفائه ولا إلى تلاشي الانقسام الذي يسببه، بل على العكس من ذلك يتيح للقمع أن يبقى ويعيد إنتاج نفسه داخل حركة الطبقة العاملة. وبدلاً من ذلك، دعا إلى خلق الوحدة على أساس المعارضة الصريحة للاضطهاد والالتزام بإنهائه.

انبثق من هذا التحليل الدفاع عن الحق في تقرير المصير. يتعلق الأمر بأداة

كما

يقول تروتسكي في كتابه «تاريخ الثورة الروسية»: «بهذه الوسيلة فقط يمكن للبروليتاريا الروسية أن تكسب ثقة القوميات المضطهدة تدريجياً».

أتاح للثوريين في

الأمة المضطهدة بالانخراط في النضال ضد الإمبريالية، والسعي في ذات الوقت إلى ربط النضال ضد الاضطهاد بالحاجة إلى التغيير الاشتراكي.

أوضح البلاشفة بجلاء أن شعوب جورجيا وبولندا وأوكرانيا وفنلندا وجميع الأمم الأخرى التي اضطهدت تاريخياً من قبل روسيا القيصرية لها الحق في تقرير مستقبلها الخاص، بما في ذلك الحق في الاستقلال. كان هذا الجانب، في سياق الإمبراطورية القيصرية المؤلفة من قوميات متعددة، مع أغلبية من غير الروس، حاسماً في النضال من أجل كسب تأييد الجماهير. كما يقول تروتسكي في كتابه «تاريخ الثورة الروسية»: «بهذه الوسيلة فقط يمكن للبروليتاريا الروسية أن تكسب ثقة القوميات المضطهدة تدريجياً»[13].

تطبيق منهج لينين على أيرلندا

إنه تجديد حقيقي في الطريقة الواجب اتباعها من قبل الاشتراكيين في التعامل مع قضايا الاضطهاد القومي

(وغيره)، وهذا ما يفسر النهج الذي نسعى إلى اتباعه اليوم. ومع ذلك، فإن شعار «الحق في تقرير المصير» لا يمكن تطبيقه ببساطة على أي حالة تصادفنا وجعلها رداً عاماً. فمن هو بالتحديد صاحب الحق في تقرير المصير في السياق الأيرلندي؟ الشعب الأيرلندي ككل؟ كاثوليك الشمال أم البروتستانت أم كلاهما؟ كيف يمكن ممارسة حق تقرير المصير هذا؟

وقع اليسار وهو يحاول معالجة المسألة القومية في أيرلندا وفق هذا النهج، في مأزق تحليلي بسبب تفكير تخليطي قائم على كيفية تحديد أي مجموعة من الناس ينطبق عليها تعريف «الأمة». يمكن البدء بقائمة معايير قدمها ستالين-وهو الرجل الذي أخضع فيما بعد قوميات مضطهدة بأكملها للترحيل-في كتابه سيء السمعة «الماركسية والمسألة القومية»: «مجتمع مستقر، متشكل تاريخياً بلغة وأرض وحيات اقتصادية وتكوين نفسي [أيًا كان ما يعنيه ذلك]، تترجم إلى مجتمع الثقافة»[14]. باستخدام هذه القائمة، يقرر الماركسيون بعد ذلك ما إذا كانت مجموعة معينة من الناس مؤهلة لتكون أمة أم لا.

في السياق الأيرلندي، هو بالضبط صاحب الحق في تقرير المصير؟

لا تساعدنا هذه المقاربة الميكانيكية كثيرًا في فهم الاضطهاد القومي كما هو موجود في العالم الذي نواجهه بالفعل، وليس في ظروف مخبرية خيالية. على سبيل المثال، لا يمكن اعتبار الشعب الكردي أمة وفقاً لتعريف ستالين، لأنه لا يملك «حياة اقتصادية مشتركة». لكن بالنسبة لمعظم الماركسيين، يبدو واضحاً أن الأكراد يشكلون أمة لها الحق في تقرير المصير.

يجب علينا بدلاً من تكرار هذه الأخطاء، أن نستخدم المنهج الأساسي وراء مفهوم «الحق في تقرير المصير»، وليس الصيغة بحد ذاتها. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بإيجاد طريقة لتوحيد الطبقة العاملة، رغم انقساماتها الحقيقية، وأن نبين لها الطريق إلى السلطة، كي تتمكن من حل المسألة الوطنية. وهذا يعني تحليل الوقائع السياسية القائمة والرجوع إليها، وليس الانخراط في جدل تاريخي حول من هو أمة ومن ليس كذلك. كما قال تروتسكي عن اضطهاد السود في الولايات المتحدة: «إن المعيار المجرد لا يحسم هذه المسألة، ولكن الأكثر حسماً هو الوعي التاريخي للمجموعة ومشاعرها وإرادتها»[15].

ليست الأمم فئات تاريخية ثابتة، بل هي مجموعات تتشكل وتتفكك ويعاد تشكيلها باستمرار. والدليل على ذلك هو تكوين ما يُعتبر عمومًا الأمة الأيرلندية في حد ذاته، حيث تندمج موجات من المستوطنين مع مرور الوقت فيما أصبح يُعرف بالأمة الأيرلندية.

لا تُعزف الغالبية العظمى من البروتستانت في الشمال أنفسهم على أنهم جزء من الأمة الأيرلندية، بل إن أقلية ضئيلة فقط تُعرّف نفسها على أنها مجرد أيرلندية وفقاً لاستبيانات مختلفة. ومع أنهم لا يشكلون أمة في حد ذاتها، إلا أنهم يشكلون مجتمعاً متميزاً له تطلعات قومية مختلفة عن تطلعات الجنوبيين والكاثوليك الشماليين. والكاثوليك الشماليون ليسوا أمة مستقلة، ولكنهم جزء من الأمة الأيرلندية، بما في ذلك الغالبية العظمى من الجنوبيين.

وثمة حقيقة سياسية أخرى هي أنه بالنظر إلى جغرافية الشمال وتركيبته السكانية، فإن ممارسة حق تقرير المصير لأي من البروتستانت أو الكاثوليك يعني حرمان الآخر من تقرير المصير. فالتألفتان متشابكتان في الشمال الشرقي من أيرلندا لدرجة أنه لا توجد إعادة تقسيم ممكنة لن تفضي إلى حشر أقليات كبيرة في دولة لا تتماهى معها.

هل تستطيع الرأسمالية حل المسألة القومية في أيرلندا؟

إن المسألة القومية في أيرلندا المنطوية بالضبط على وجود طائفتين متميزتين في الشمال مستعصية على الحل. فلو كانت المسألة مجرد مسألة وجود الجيش البريطاني في الشمال، لأمكن بانسحابه حلها بسهولة نسبياً. ولكن الأمر ليس كذلك. إن نتيجة قرن من التجزئة والتقسيم لصالح رأس المال تعني أن هذه المجتمعات والهويات المتميزة لها وجود حقيقي لا يمكن تحريكها أو إيقافها وفقاً لاحتياجات الإمبريالية البريطانية.

إلا أنه لا يترتب على ذلك، كما يدعي البعض، أن الصورة التي تُطرح بها المسألة القومية لا يمكن تغييرها داخل الرأسمالية. في الواقع، ولعدة مرات تغير بالفعل شكل مسائل قومية عديدة في العالم. نحن نعيش حقبة تقلبات هائلة، ولكن مع وجود طبقة عاملة ضعيفة من حيث الوعي الطبقي والتنظيم الجماهيري والقيادة، وبالتالي فهي غير قادرة غالباً على ترك بصمتها الحاسمة على الأحداث.

ثمة نتائج عدة ممكنة في إطار الرأسمالية. لا ينبغي الاستهانة باحتمال حدوث رد فعل عنيف ضد إعادة توحيد أيرلندا من قبل قسم من السكان البروتستانت،

المسألة القومية – أيرلندا

الطبقة العاملة، اليوم، ضد الطبقة الرأسمالية بطريقة تطرح إمكانية استيلاء الطبقة العاملة على السلطة وإتاحة الفرصة لحل المسألة القومية. لذلك يجب أن يُقَرَّ تحليلنا واستراتيجيتنا للمستقبل بالاضطهاد القومي الحالي للكاثوليك في الشمال ويعارضه، بالموازاة مع طمأننة البروتستانت في الشمال بأنه لا خوف عليهم في دولة اشتراكية مستقبلية فحسب، بل لديهم الكثير ليكسبوه.

الاستفتاء بشأن الحدود

إن التغيير الديموغرافي في أيرلندا الشمالية هو المحرك الرئيسي للتغيير في طريقة طرح المسألة القومية والنظر إليها. من الأهمية بمكان حقيقة أنه في غضون سنوات قليلة، يرجح أن يشكل الأشخاص من أصول كاثوليكية نسبة مئوية من سكان الشمال أعلى من أولئك الذين ينحدرون من أصول بروتستانتية. بالفعل في عام 2016، كان عدد الأشخاص في سن العمل من أصول كاثوليكية (44%) أكثر من ذوي الأصول البروتستانتية (40%). أما بين الطلاب، فالفجوة أكبر، حيث تبلغ نسبة الأشخاص من أصل كاثوليكي 51% مقارنة بـ 37% من أصل بروتستانتية.

كانت الدولة الشمالية منذ تأسيسها بالفعل دولة ذات أغلبية بروتستانتية (يُفترض أنها وحدوية) وأقلية كاثوليكية. ويؤدي اختفاء هذه الأغلبية البروتستانتية والاتجاه الديموغرافي الواضح نحو أغلبية كاثوليكية إلى زعزعة أسس الدولة الشمالية.

علاوة على ذلك، تتمتع هذه الحقيقة الديموغرافية بأهمية قانونية في اتفاقية الجمعة المقدسة. إذ يتضمن بنداً يوعز إلى وزير الدولة لشؤون أيرلندا الشمالية بأن

على كيفية قدرة الدولة العمالية (حتى لو كانت مشوهة بسبب الستالينية) على الحد من الصراعات القومية. ففي ظل حكم تيتو، وبفضل النمو الاقتصادي والاستقلال الذاتي للدول التي كانت تشكل يوغوسلافيا، جرى تخفيف حدة المسألة القومية. وبالطبع، فإن عودة المسألة القومية إلى الظهور في يوغوسلافيا، بعد التفكك الدموي لهذه الدولة، يثبت أن هذه المسائل لم «تحل» في ظل الستالينية، بل ببساطة جرى تحجيمها لفترة من الزمن.

توجد طرق ممكنة عديدة تستطيع الطبقة العاملة الحاكمة انتهاجها لتخفيف حدة المشكلة القومية في أيرلندا وحلها في نهاية المطاف. وأبسط هذه الطرق وأسهلها هو تشكيل دولة اشتراكية أيرلندية، مرتبطة بتطور الحركة الاشتراكية في جميع أنحاء أوروبا. وستلعب الأقلية البروتستانتية دوراً في النضال من أجل هذه الدولة ومن أجل بنائها، ولن تعاني من أي تمييز وستمتع بكامل الحقوق الديمقراطية داخلها.

في غضون ذلك، يستطيع البروتستانت في الشمال اعتبار أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من الأمة الأيرلندية، على غرار البروتستانت في الجنوب. وهناك حلول أخرى، بما في ذلك الحكم الذاتي للطائفة البروتستانتية في الشمال ضمن أيرلندا الاشتراكية، أو الحكم الذاتي لشمال شرق أيرلندا، وهي حلول ممكنة أيضاً، وسيكون الأمر متروكاً للطبقة العاملة المستقبلية، كي تبني نضالاً موحداً ضد الرأسمالية، وبمجرد وصولها إلى السلطة، أن تقر ديمقراطياً كيفية حل هذه المسألة. يظل السؤال الرئيسي بالنسبة لنا هو كيفية توحيد

وإعادة تطور صراع طائفي كبير وحتى إمكانية نشوب حرب أهلية. غير أن هذا ليس البديل الوحيد، فهناك بدائل أخرى حيث يكون ضغط الطبقة العاملة ومصالح الدول الرأسمالية المعنية كافياً لتجنب مثل هذه الحرب الأهلية، دون أن تكون كافية لإثارة مسألة الثورة العمالية.

في مثل هذه الأوضاع، قد تصبح أيرلندا الموحدة على أساس رأسمالي أمراً ممكناً. وربما توجد أيضاً حلول وسيطة، مثل السلطة المشتركة المؤقتة للحكومتين الأيرلندية والبريطانية. لذا، فبدلاً من أن نكون إملائيين بشأن ما يمكن أن يحدث نظرياً في ظل الرأسمالية، يجب أن نكون منفتحين على مختلف الاحتمالات. لكن أياً من هذه «الحلول» في إطار الرأسمالية لن يؤدي إلى اختفاء المسألة القومية. فالتمييز، أو على الأقل دينامية التنافس الطائفي على تخصيص الموارد الشحيحة (الإسكان والخدمات العامة، على

سبيل المثال) على مستوى المجلس المحلي أو المجلس اللامركزي، أمر محتمل. على أي حال، حتى من دون تمييز مباشر، فإن الهوية المجتمعية لا تُمحى أو تُنسى بسرعة. فالبروتستانت سيشكلون أقلية متميزة في دولة لا يتماهون معها.

بإمكان الطبقة العاملة حل المسألة القومية

ليس الأمر ضرباً من التمني أن نذهب للقول إنه لو كانت الطبقة العاملة هي المسيطرة لكانت الأمور مختلفة. فبالسيطرة الصارمة على الموارد، والمشاركة الديمقراطية لعمال وعاملات كل الجماعات المجتمعية، فإن المجتمع الاشتراكي يضع أسس انخفاض النزاعات القومية بمرور الوقت، وذلك بفضل عاملين حاسمين. أولاً، بضمان حصول الجميع على مستوى معيشي لائق، وتوفير فرص عمل وسكن وخدمات عامة جيدة، فإن ذلك سيقضي إلى حد كبير على النزاعات المرتبطة بعدم كفاية الموارد بين مختلف شرائح الطبقة العاملة. إن هذه الصراعات، وإصرار الطبقة الرأسمالية الحاكمة على استغلالها، عامل حاسم في تفاقم النزاعات القومية.

وثانياً، بالاستناد إلى الاعتراف بحقوق الأقليات القومية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والنضال من أجل وحدة الطبقة العاملة، ستتمكن الطبقة العاملة الحاكمة من تلبية الحقوق والتطلعات المتضاربة حالياً. فبينما تجسد يوغوسلافيا احتمالات الإبادة الجماعية عندما تنفجر القضايا القومية، فإنها تقدم أيضاً مثلاً



في يوم الأحد الدامي، 30 يناير/كانون الثاني 1972، اقتاد المظليون المتظاهرين بعد أن أطلقوا النار على المسيرة التي شارك فيها ما يصل إلى 20,000 رجل وامرأة وطفل. © Getty Images

يأمر بإجراء انتخابات «إذا بدا له في أي وقت أنه من المحتمل أن تعرب أغلبية المصوتين عن رغبتها في أن تتوقف أيرلندا الشمالية عن كونها جزءاً من المملكة المتحدة وتصبح جزءاً من أيرلندا الموحدة». وفي الوقت نفسه، سيجري إجراء اقتراع مماثل في جنوب أيرلندا. إذا أظهر إحصاء عام 2021 نسبة مئوية من الكاثوليك أعلى من البروتستانت، فإن الضغط من أجل إجراء استفتاء على الحدود سيزداد بشدة. ويبدو محتملاً جداً أنه في غضون عشر سنوات، ستظهر استطلاعات الرأي الحاجة إلى استفتاء حدودي.

بيد أن هذه القضية (والمسألة القومية بشكل عام) ستحتل صدارة المشهد السياسي قبل إجراء الاستفتاء، فبالإضافة إلى العامل الديموغرافي الأخذ في التناقض، فإن صعود حزب الشين فين في الجنوب يعطي زخماً لهذه العملية. فحين كان في المعارضة، حاول بشكل منهجي استخدام خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كفرصة لتسليط الضوء على الوحدة الأيرلندية. وإذا انضم إلى حكومة يمينية مع حزب فيانا فيل أو فاين جايل، فسوف يغتنم الفرصة بلا شك للدفع باتجاه إجراء استفتاء على الحدود، لأنه أمر أساسي لوجوده السياسي ولصرف الانتباه عن دوره المحتمل في إدارة الرأسمالية وتنفيذ التقشف. وهذا بالضبط ما قام به بالفعل في الشمال.

يشكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والاستفتاء الإسكتلندي الجديد على الاستقلال عاملين إضافيين يؤثران على نقاش القضية القومية في أيرلندا ومسارها. فالدولة البريطانية عموماً في طريقها إلى التفكك. وقد أكد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التراجع النسبي لمكانة الإمبريالية البريطانية، في حين أثار بشدة مسألة إقامة حدود صلبة، سواء بين جنوب أيرلندا وشمالها، أو بين أيرلندا ككل وبريطانيا. فمن جهة، ربما يعزز هذا الأمر الشعور السائد في أوساط الطبقة العاملة البروتستانتية بأنها تحت الحصار من قبل السكان الكاثوليك الذين تزداد ثقتهم بأنفسهم. ومن جهة أخرى، إذا شعر الكاثوليك بأن الدولة البريطانية أو غيرها ستعرقل تطوراتهم في أن يكونوا جزءاً من أيرلندا الموحدة، حتى في ظروف يشكلون فيها الأغلبية، رغم أن اتفاق الجماعة المقدس واضح بشأن ما يجب أن يحدث، فإن النتيجة قد تكون متفجرة.

الوضع السياسي في هذه الجزيرة معقد للغاية. ومع ذلك، ومن أجل رسم الطريق إلى الأمام، علينا أن نتعامل مع الوضع السياسي كما هو، وليس كما نود أن يكون. من نقطة الانطلاق المعقدة اليوم، يجب على الاشتراكيين صياغة نهج لمعارضة الاضطهاد وتوحيد الطبقة العاملة

في النضال ضد الاستغلال الرأسمالي ومن أجل التغيير الاشتراكي.

ماذا يجب أن يقول الاشتراكيون عن استفتاء بشأن الحدود؟

يُعدّ الاستفتاء بشأن الحدود، من نواح عدة، الطريقة الأكثر حدة التي تُطرح فيها المسألة القومية اليوم. فالاستفتاء على جانبي الحدود مع إجابة بنعم/لا (أو خيار الامتناع عن التصويت) لا يسمح بالمراوغة أو الإجابات التي لا نهاية لها. لا يمكن الرد ببساطة بالإشارة إلى الحل الاشتراكي الذي نؤيده. بل يتطلب الأمر ردّاً ملموساً. عند وضع برنامج لتوحيد الطبقة العاملة والنضال من أجل الإطاحة بالرأسمالية، فإن الطريقة التي نرد بها على الاستفتاء حول الحدود أمر بالغ الأهمية.

ليس الاستفتاء بشأن الحدود بموجب اتفاق الجمعة

الوضع السياسي في

هذه الجزيرة معقد للغاية. ومع ذلك،

ومن أجل رسم الطريق إلى الأمام، علينا أن

نتعامل مع الوضع السياسي كما هو، وليس

كما نود أن يكون. من نقطة الانطلاق المعقدة

اليوم، يجب على الاشتراكيين صياغة نهج

لمعارضة الاضطهاد وتوحيد الطبقة العاملة في

النضال ضد الاستغلال الرأسمالي ومن

أجل التغيير الاشتراكي.

المقدس جوابنا على المسألة القومية، تماماً مثلما لم يكن اتفاق الجمعة المقدس جوابنا على الصراع الطائفي في الشمال. إنه «حل» ابتدته الأحزاب السياسية والدول الرأسمالية، وهو ينطوي على مخاطر كثيرة من وجهة نظر النضال من أجل توحيد الطبقة العاملة وهزيمة الإمبريالية والرأسمالية.

إلا أنه موجود قانونياً وبالتالى سياسياً-كنقطة مرجعية للأشخاص من الطوائف الكاثوليكية الساعين إلى إنهاء اضطهادهم القومي. يجب على الاشتراكيين أن يدركوا أنه من المعقول تماماً أن يتوقع الكاثوليك في الشمال، المجبرين على العيش في دولة تضطهدهم على أساس أنهم أقلية، انتهاء اضطهادهم حينما يصبحون أغلبية. ويُعتبر الاستفتاء بشأن الحدود بالفعل أكثر الطرق وضوحاً لتحقيق ذلك، وربما يصبح كذلك باطراد.

من ناحية أخرى، ينظر البروتستانت من الطبقة

العاملة بقلق إلى الاستفتاء بشأن الحدود. وذلك بسبب التوترات الطائفية المتزايدة التي يمكن أن تنجم عن ذلك وبسبب عواقب التصويت بنعم، وهو ما يعني أنهم سيضطرون إلى الدخول في دولة لا يريدون أن يكونوا جزءاً منها.

إن إمكانية أن يصبح هذا الأمر نقطة تحول نحو تصعيد العنف والمواجهات الطائفية أمر حقيقي. ومع ذلك، بالنسبة للاشتراكيين، وهم أقلية صغيرة في هذه المرحلة، فإن الرد بأنهم «يعارضون» إجراء استفتاء بشأن الحدود سيكون مثل النفخ في إحصار سعياً لإبعاده. سيحدث ذلك سواء أحببنا ذلك أم لا، وعلى الاشتراكيين أن يكونوا مستعدين له.

إن معارضة الاستفتاء بشأن الحدود، أو الدعوة إلى الامتناع عن التصويت أو مقاطعة الاستفتاء في حال الدعوة إليه، ليست استراتيجية قادرة على توحيد جزء كبير من الطبقة العاملة وتوجيهها نحو الاستيلاء على السلطة. والأسوأ من ذلك أنها ستكون بمثابة تعليق من الهامش. ومن شأن ذلك إفساح المجال للقوميين من كلا الجانبين لتولي زمام المبادرة في النقاش والنتائج.

حملة الطبقة العاملة المستقلة

لن يحل الاستفتاء بشأن الحدود القضية القومية ولا ينبغي لنا أن ندعي أنه سيحلها. في الواقع، كما أشرنا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الطائفية والتوترات بين الجماعات المجتمعية. غير أنه لا يمكننا القول للكاثوليك، وهم أقلية على وشك أن يصبحوا أكثرية، أن يقبلوا بالوضع الراهن إلى أن يصبح النضال من أجل الاشتراكية جاهزاً لحل المسألة القومية.

بالمقابل، يجب أن ندعم الاستفتاء بشأن الحدود، كحق ديمقراطي وكآلية للكاثوليك لإنهاء اضطهادهم القومي. وينبغي علينا اتخاذ موقف بشأن القضية الملموسة للاستفتاء الحدودي-بما يتماشى مع رغبات الغالبية العظمى من العمال الأيرلنديين، مع مضمون تقدمي لمعظمهم-لصالح إعادة توحيد الجزيرة. وبهذا، سنكون في وضع أفضل بكثير لإثبات قضيتنا الأوسع نطاقاً بشأن الحاجة إلى التغيير الاشتراكي، ولا سيما بالتركيز على حقوق الأقلية البروتستانتية.

وبينما يدعم الاشتراكيون مثل هذا الاستفتاء ويدعون إلى التصويت بنعم، يجب أن يحذروا من المخاطر التي ينطوي عليها. فثمة خطر كبير من زيادة التوتر وحتى الصراع المفتوح في الفترة التي تسبق مثل هذا الاستفتاء. إذا جرى الاستفتاء وظهرت أغلبية مؤيدة لتوحيد الجزيرة، فربما يؤدي ذلك ببساطة إلى تغيير

المسألة القومية – أيرلندا

بلغاست، سبتمبر 1986. Photothèque Rouge/Franck Houlgatte.



lism in Ireland », contenu dans Ireland : Divided

Nation, Divided Class, 1987

Christopher Hill, The English [المعرفة المزيد]

.Revolution 1640, 1940

[6]أنفس المرجع.

James Connolly, Labour in Irish History,[7]

1910.

[8] رسالة إلى اللورد جاستسفيتزجيون، 16 فبراير

1886.

[9]ماركس وإنجلز، بيان الحزب الشيوعي، 1848.

Georges Haupt, Michaël [المعرفة المزيد]

Löwy, Weill Claudie, Les marxistes et la ques-

tion nationale 1848-1914, L'Harmattan, 1997

John Riddell, Lenin's Struggle for a Revo-[11]

lutionary International, 2002, p. 40

Eugene V. Debs, The Negro In the Class[12]

.Struggle, 1903

Léon Trotsky, Histoire de la révolution[13]

.russe, 1930

Joseph Staline, Le marxisme et la [12][14]

.question nationale, 1913

La question noire aux États-Unis », [13][15]

28 février 1933

مستويات معيشة الناس.

لا يمكن دعم هذا التغيير الاشتراكي في جزيرة

أيرلندا وحدها. بل يتوجب إدراجه ضمن حركة أممية

لإنهاء هيمنة الطبقة الرأسمالية ووضع السلطة في أيدي

الطبقة العاملة. إن بناء أوروبا ديمقراطية اشتراكية، تشمل

التعاون والعلاقات الوثيقة بين الطبقات العاملة في جميع

أنحاء القارة، يُعد جزءًا حاسمًا من هذه الحركة.

نُشر المقال في الأصل في العدد 2 من مجلة

Rupture، الفصلية الأيرلندية الاشتراكية البيئية. ترجمه

للفرنسية ناث كوكو.

James Connolly, Labour and Partition,[1]

1914

[2]الاشتراكية الأممية البيئية الثورية «رايز» Rise هي

منظمة منضوية في ائتلاف «الناس قبل الربح» في أيرلندا.

[3]سيستخدم مصطلحا «بروتستانت» و«كاثوليكي»

في هذا المقال للإشارة إلى أشخاص من المجتمعات

البروتستانتية والكاثوليكية. وفي حين أن هذا الاختيار

للغة إشكالي، لأسباب ليس أقلها أنه يوحي بأن هذا

الصراع «ديني» بطريقة ما، فإن البديل المتمثل في وصف

الناس بالقوميين والتقليبيين يطبق تسميات سياسية

على الناس على أساس أصولهم فقط ويفشل في تصوير

الطبيعة الطائفية للانقسام الطائفي.

[4]التاريخ الموجز الموصوف هنا مأخوذ بشكل

أساسي من T.A. Jackson, Ireland Her Own, 1946,

et de D. R. O'Connor Lysaght, « British Imperia-

دينامية الاضطهاد، بحيث يشعر البروتستانت أنهم

مضطرون للانضمام إلى دولة لا يتماهون معها، في ظروف

تتصاعد فيها التوترات الطائفية.

ولتفادي هذه النتائج، يتعين إطلاق حملة مناهضة

للطائفية مستندة إلى الطبقة العاملة من الكاثوليك

والبروتستانت، ومستقلة عن القوى القومية، بما

في ذلك الشين فين الذي سيطالب بإجراء استفتاء

حدودي والتصويت بنعم. وفي الجنوب، يقع على

عائق الاشتراكيين واجب خاص للتوعية بشأن مخاوف

البروتستانت من أن يصبحوا أقلية مضطهدة داخل دولة

موحدة، وشرح مخاوفهم من فقدان، ليس فقط هويتهم،

بل أيضًا الخدمات العامة التي تفوق تلك التي يحصل

عليها سكان الجنوب. يجب علينا الإصرار على ضرورة

حماية حقوق الأقلية البروتستانتية، وكذلك الأقليات

الأخرى، داخل هذه الدولة.

وينبغي ألا ندعو إلى توحيد دولتين رأسماليتين

طائفتين، بل إلى إنشاء أيرلندا علمانية اشتراكية، تكون

فيها حقوق البروتستانت محمية، بما في ذلك الحق

الدائم في ازدواج الجنسية. وبدلاً من المواءمة التنزلية

لضريبة الشركات التي يتصورها حزب الشين فين وإنشاء

ملاذ ضريبي في جميع أنحاء أيرلندا، ينبغي أن ندعو إلى

الملكية العامة الديمقراطية لمصادر الثروة الرئيسية في

الجزيرة، واستخدامها لضمان خدمة صحية وطنية عالية

الجودة في جميع أنحاء الجزيرة، والاستثمار في الإسكان

العام اللائق والخدمات للجميع، وتحسينات كبيرة في



مع إدوي بلنيل في كتاب (*) Se tenir droit. Douze portraits pour une politique sensible

لروزا لوكسمبورغ ليست سذاجة، بل استقامة. لما استسلم اشتراكيون كُثر لشوفينية الاتحاد المقدس، كانت روزا لوكسمبورغ "هذه المرأة التي كانت تسير عرجاء من الأشخاص النادرين الذين وقفوا منتصبين القامة بنحو مدهش".

ويستخلص أن روزا تبين لنا مسارات الأمل الثلاثة، لتفادي كوارث عالم راكض بنحو أعمى نحو الهلاك: التضامن العالمي، المطلب الاجتماعي، المطلب الديمقراطي.

الفصل المخصص لدانيال بن سعيد، الذي كان صديقاً مقرباً للمؤلف-على الرغم من بعض الخلافات- هو الأكثر تأثيراً في الكتاب كله. إنه إشادة مكثفة وعميقة بالرجل الذي "سيبقى مثلاً لكل الذين لن يستسلموا أبداً لنظام العالم". إنها مقدمة إدوي بلنيل لإعادة نشر كتاب "Jeanne de guerre lasse" الذي يرفع فيه بنسعيد Pucelle d'Orléans إلى مقام وجه للمقاومة الكونية التي تحرك أخوة المهزومين العظيمة.

إن أعمال بنسعيد بعد عام 1989 معركة مستمرة لمقاومة روح العصر: انتصب بن سعيد، حسب تعبير إدوي بلنيل، "وحيداً تقريباً، ضد عالم المال الحديث"، العالم الأناني الجليدي، فيما تخلى العديد من "يساريي" سنوات 60 القدامى في الستينيات، "كانت شخصيته العالية، النزبية والصلابة، تشد أزر جيل مايو 68 لتنقذه من الكارثة". ليون تروتسكي: يمكن انتقاد "طليعيته" في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، عندما دعا إلى "عسكرة النقابات"، مع ذلك يظل مؤسس الجيش الأحمر، في نظر إدوي بلنيل، الرجل الذي أنقذ الأمل من اندحاره، والثورة من خيانتها. في مواجهة الكارثة الستالينية، جسد "عدم التخلي، وعدم الانكار، وعدم الاستسلام". والواقع أنه كان له علم مسبق بالستالينية عندما انتقد في نصه المبكر "مهامنا السياسية" (1904) "الاستبدالية" المفضية إلى "الديكتاتورية على البروليتاريا".

بقلم: مايكل لوفي

تعرض جملة المقالات الرائعة هذه إثني عشر صورة لشخصيات بالغة التباين تجسد، رغم اختلافاتها الجلية، سياسة استقامة: روزا لوكسمبورغ، وإدوار غليسان، وفرانسوا ماسبيرو، ودانيال بن سعيد، وجان لوك إينودي-مؤرخ مذبحة الجزائريين في 17 أكتوبر 1961-، وإميل زولا، وشارل بيجي، وليون تروتسكي، وجوزيف فوشيه، وروبرتو سكاربيناتو (القاضي المناهض للمافيا)، وجان دي لافونتين، وليزا فيتكو، والتر بنيامين.

تضم هذه القائمة، على غرار الحوار بين الاثني عشر، خائناً، "يهوداً"، يسهل اكتشافه: فوشيه، رئيس الشرطة المتحمس في عهد الجمهورية وترميدور والقنصلية والإمبراطورية وإعادة الملكية. إنه دائماً في الجهة الرابعة، مجسداً تماماً الانتهازي. ونظراً لضيق الحيز، سأقتصر هنا على الشخصيات الأعز على قلبي: روزا وليون ودانيال وليزا والوتر.

"إن أخوة العمال العالمية هي عندي أسمى وأقدس شيء على الأرض؛ إنها نجمتي". يصّر إدوي بلنيل على أن هذه الكلمات الثورية الرومانسية



مايكل لوفي

مايكل لوفي مناضل في الأممية الرابعة. وهو مؤلف كتاب L'étoile du matin, Suréalisme et marxisme, يناير 2000، سيليس، و La Comète, incandescente. Romantisme, surréalisme, subversion, Orange, Éditions le Retrait, 2020.

إدوي بلنيل، Douze portraits pour une politique sensible، Paris, Seuil, 2023، 315 صفحة، 21 يورو.

ويخلص إدوي بلنيل إلى أنه "مهما كانت مواطن ضعف تروتسكي البشرية وأخطاؤه وأغلاطه"، فإن "حياته ستظل تنير الطريق أمام الذين لا ينوون الاستسلام لنظام الأشياء، ومظالمه وأشكال اضطهاده".

الفصل الأخير من هذه المجموعة الجميلة مُمهدى إلى ليزا فيتكو، الألمانية المناهضة للفاشية، التي لجأت إلى جنوب فرنسا وفتحت "الطريق F" على جبال البرانس، والذي مرّ عبره بمساعدتها أكثر من مائة لاجئ مضطهد من قبل فيشي والغستابو. كان من بينهم والتر بنجامين، "النبي المسيحي، والماركسي المغاير والشيوعي الراديكالي"، الذي ستلهم أعماله فكر دانيال بنسعيد بعد نصف قرن من وفاته. مثل زجاجة ألقيت في البحر، كانت القوة النبوية لكتاباتاته قد نجحت في إنقاذ الأمل، والإيمان بالثورة كقطيعة في السباق نحو الهاوية.

في هذا الفصل الأخير، يشيد إدوي بلنيل بـ "عابرين آخرين للحدود": ميشيل وارشافسكي ("ميكادو" لأصدقائه) وإلياس صنبر، وهما من المناضلين الأمميين على الحدود الإسرائيلية الفلسطينية القاتلة.

19 أكتوبر 2024